



بدائل عقوبة الإعدام

حزمة معلومات



طبعة محدثة (2025)

حزمة معلومات حول بدائل عقوبة الإعدام (الطبعة الثالثة 2025)

تم نشر هذا المستند من قبل المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي (PRI) ومشروع السجن مدى الحياة في جميع أنحاء العالم.

تم إعداد هذا المستند بمساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي. تتحمل المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي (PRI) ومشروع السجن مدى الحياة في جميع أنحاء العالم المسؤولية الكاملة عن محتويات هذا المستند، ولا يمكن اعتبارها بأي حال من الأحوال تعبيراً عن موقف الاتحاد الأوروبي.

أجريت معظم الأبحاث التي تستند إليها هذه النشرة من قبل زينات جيمادا والدكتورة كاثرين أبلتون والبروفيسور الفخري ديرك فان زيل سميث من مشروع Life Imprisonment Worldwide.

يجب الإشارة إلى هذا المنشور. الاقتباس الكامل لهذا المنشور هو كما يلي: Penal Reform International, Jimada, Z., Appleton, C. and van Zyl Smit, D. (2025) Alternatives to the Death Penalty Information Pack. London: Penal Reform International

يمكن مراجعة هذا المنشور وتلخيصه وإعادة إنتاجه وترجمته، جزئياً أو كلياً، ولكن لا يجوز بيعه أو استخدامه لأغراض تجارية. يجب أن توافق المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي (PRI) على أي تغييرات تطرأ على نص هذا المنشور.

يجب الحصول على موافقة المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي لترجمة أو إعادة إنتاج هذا المنشور بالكامل؛ يرجى الاتصال بـ publications@penalreform.org.

المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي (PRI)
www.penalreform.org

زينات جيمادا

معهد أبحاث الجريمة والسياسة القضائية، جامعة بيركبيك في لندن، المملكة المتحدة

كاثرين أبلتون

مركز البحوث والتعليم في مجال الأمن والسجون والطب النفسي الشرعي، مستشفى سانت أولاف الجامعي، تروندهايم، ومعهد القانون، المركز الليتواني للعلوم الاجتماعية.

ديرك فان زيل سميث

جامعة نوتنغهام، المملكة المتحدة وجامعة كيب تاون، جنوب أفريقيا

نُشر في ديسمبر 2025

© 2025 المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي (PRI)
/ مشروع السجن مدى الحياة في جميع أنحاء العالم

المحتويات

04	الاختصارات
05	تراجع استخدام عقوبة الإعدام
08	بدائل عقوبة الإعدام: استعراض الممارسات الحالية
08	الأحكام بالسجن لمدة محددة
08	السجن المؤبد
20	انتشار عقوبة السجن المؤبد والسجن لفترات طويلة
20	الاستخدام المتزايد للسجن المؤبد
24	السجن المؤبد والسجن لفترات طويلة وفئات سكانية محددة
24	الأطفال
26	النساء
27	كبار السن
28	الأشخاص الذين يعانون من أمراض عقلية
29	الأجانب
30	تأثير الحياة والسجن طويل الأمد
	تنفيذ عقوبة السجن المؤبد والسجن لفترات طويلة:
31	إطار عمل يتوافق مع حقوق الإنسان
31	حدود الحياة والسجن طويل الأمد
32	معاملة الأشخاص الذين يقضون عقوبات بالسجن مدى الحياة والسجن لفترات طويلة
33	إعادة تأهيل السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد والسجن لفترات طويلة وإعادة إدماجهم في المجتمع
34	الإفراج عن المحكوم عليهم بالسجن المؤبد أو بالسجن لفترات طويلة
38	خطوات نحو عقوبات بديلة عن عقوبة الإعدام

الاختصارات

قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجازية (غير السالبة للحرية).	Bangkok Rules
مجلس أوروبا	CoE
لجنة منع التعذيب التابعة لمجلس أوروبا	CPT
اتفاقية حقوق الطفل	CRC
الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان	ECHR
المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة	ECOSOC
المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان	ECtHR
الجمعية العامة (للأمم المتحدة)	GA
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	ICCPR
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	ICESCR
السجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط	LWOP
السجن المؤبد مع إمكانية الإفراج المشروط	LWP
الآلية الوقائية الوطنية	NPM
قواعد نيلسون مانديلا (القواعد النموذجية الدنيا المعدلة للأمم المتحدة لمعاملة السجناء)	NMR
البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب	OPCAT
المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي	PRI
اللجنة الفرعية لمنع التعذيب التابعة للأمم المتحدة	SPT
السل	TB
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	UDHR
المملكة المتحدة	UK
الأمم المتحدة	UN
الولايات المتحدة الأمريكية	US
منظمة الصحة العالمية	WHO

انخفاض استخدام عقوبة الإعدام



يشهد إلغاء عقوبة الإعدام زخمًا متزايدًا على مستوى العالم

عقوبة الإعدام هي ممارسة لا مكان لها في القرن الحادي والعشرين. في حين أن عددًا من البلدان يجادل بأنها تقع ضمن سيادتها الوطنية، فإنه من وجهة نظري يتعارض مع كرامة الإنسان والحق في الحياة. وتعارض الأمم المتحدة، كسياسة عامة، عقوبة الإعدام بجميع أشكالها.^٥

فولكر تورك، المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة (-2022)



مبادئ اختيار العقوبات البديلة لعقوبة الإعدام

الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام هي عادة من بين الجرائم الأكثر خطورة، وغالبًا ما تثير ردود فعل قوية من الجمهور وضغوطاً سياسية من أجل فرض عقوبات شديدة. بعد إلغاء أو إدخال وقف تنفيذ عقوبة الإعدام، لجأت العديد من الدول إلى السجن المؤبد كبديل افتراضي، وأحيانًا في أشد أشكاله قسوة - السجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط (LWOP). وغالبًا ما يكون الدافع وراء هذا الرد هو ما يُسمى بـ "التشدد في مكافحة الجريمة" الذي يهدف إلى تهدئة مخاوف الرأي العام، وليس بتقييم دقيق قائم على الأدلة لما إذا كانت العقوبة البديلة ضرورية ومتناسبة وعادلة ومتوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. غالبًا ما يُفترض أن الإبقاء على حياة الشخص المدان هو فائدة كافية. لكن هذا الرأي لا يتماشى مع المبدأ الأساسي لحقوق الإنسان.

تمس هذه المقاربة أيضًا كرامة الإنسان والغاية الإصلاحية من العقوبة السالبة للحرية. كما أنها تتجاهل «الحق في الأمل»، وهو المبدأ الذي يفيد بأن الأشخاص المحرومين من حريتهم ينبغي أن يحتفظوا دائمًا بفرصة حقيقية للإفراج عنهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. (انظر: «تنفيذ أحكام السجن المؤبد والأحكام طويلة الأمد: إطار متوافق مع حقوق الإنسان»، ص 31.

على مدى السنوات الخمسين الماضية، كان هناك اتجاه عالمي واضح نحو إلغاء عقوبة الإعدام وتقييد استخدامها بشكل كبير. وحتى 31 ديسمبر 2024، ألغت 113 دولة عقوبة الإعدام بشكل كامل، سواء في القانون أو في الممارسة العملية.¹ وقد نفذت دول أخرى عديدة وقفًا مؤقتًا لها أو حذّت من تطبيقها، مثل حصرها في الجرائم الاستثنائية بموجب القانون العسكري أو في ظروف استثنائية.

يستمر الدعم لإلغاء عقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم في النمو على المستوى الدولي. في ديسمبر 2024، صوت عدد قياسي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بلغ 129 دولة لصالح القرار السنوي الذي يدعو إلى وقف عقوبة الإعدام² وهذا يعكس الزخم المتزايد نحو الرفض العالمي لعقوبة الإعدام كعقوبة قانونية.

في حين ارتفع عدد حالات الإعدام المعروفة في السنوات الأخيرة بنسبة 32 في المائة من 1153 حالة في عام 2023 إلى 1518 حالة في عام 2024، انخفض عدد البلدان التي تنفذ أحكام الإعدام، ليصل إلى مستوى قياسي منخفض بلغ 15 بلدًا في عام 2024³. واليوم، لا يزال 54 بلدًا فقط يطبق عقوبة الإعدام على الجرائم العادية.⁴

مع اتباع الدول لهذا الاتجاه العالمي نحو إلغاء عقوبة الإعدام، يتعين عليها النظر في كيفية العمل بدون عقوبة الإعدام. توفر حزمة المعلومات المحدثة هذه نظرة عامة على العقوبات والممارسات المستخدمة على الصعيد العالمي.

كبدائل لعقوبة الإعدام. ويقدم التقرير إرشادات حول تنفيذ هذه البدائل بما يتماشى مع المعايير الدولية والإقليمية السائدة في مجال حقوق الإنسان والقانون الجنائي، ويختتم بـ 12 خطوة عملية نحو بدائل أكثر عدلاً وفعالية لعقوبة الإعدام. ونظرًا لأن العديد من هذه العقوبات البديلة تستخدمها أيضًا الدول التي لا تزال تطبق عقوبة الإعدام، فإن هذه الحزمة ذات صلة بالدول التي ألغت عقوبة الإعدام وتلك التي لا تزال تطبقها.

1 منظمة العفو الدولية، أحكام الإعدام وعمليات الإعدام 2024، المملكة المتحدة، 2014، ص. 42، www.amnesty.org/en/documents/act50/8976/2025/en.
2 "ملاحظات السيد تورك في حلقة النقاش الرفيعة المستوى التي تعقد كل سنتين حول عقوبة الإعدام"، بيانات وخطب الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 25 فبراير 2025، www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2025/02/hc-turk-remarks-biennial-high-level-panel-discussion-death-penalty.
3 لا تشمل هذه الأرقام الآلاف من الأشخاص الذين يُعتقد أنهم أعدموا في الصين، التي كانت الدولة الأكثر تنفيذًا للإعدامات في العالم في عام 2024؛ وكوريا الشمالية وفيتنام، وهما دولتان يُعتقد أنهما تواصلان تنفيذ الإعدامات، ولكن لا تتوفر معلومات عن ذلك؛ وفلسطين وسوريا بسبب الأزمات المستمرة (أحكام الإعدام والإعدامات 2024، ص 8 و9).
4 منظمة العفو الدولية، أحكام الإعدام وعمليات الإعدام 2024، المملكة المتحدة، 2014، ص. 7-10، www.amnesty.org/en/documents/act50/8976/2025/en.
5 "ملاحظات السيد تورك في حلقة النقاش الرفيعة المستوى التي تعقد كل سنتين حول عقوبة الإعدام"، بيانات وخطب الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 25 فبراير 2025، www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2025/02/hc-turk-remarks-biennial-high-level-panel-discussion-death-penalty.

أغراض السجن

وفقاً للقواعد النموذجية الدنيا للأمم المتحدة لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، يجب أن يكون الغرض من السجن هو حماية المجتمع من الجريمة والحد من العودة إلى الإجرام، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا كان السجن يدعم إعادة الإدماج:



يمكن تحقيق هذه الأغراض فقط إذا استُخدمت فترة السجن لضمان—قدر الإمكان—إعادة إدماج هؤلاء الأشخاص في المجتمع عند الإفراج عنهم، بحيث يتمكنون من عيش حياة تحترم القانون ويعتمدون فيها على أنفسهم في إعالة معيشتهم.⁹

قواعد نيلسون مانديلا، القاعدة 4



على المستوى الإقليمي، أعلن مجلس أوروبا (CoE) أن أهداف نظام السجن مدى الحياة والسجن طويل الأمد يجب أن تكون: (1) “ضمان أن تكون السجن أماكن آمنة ومأمونة لهؤلاء السجناء ولجميع الذين يعملون معهم أو يزورونهم”؛ (2) “مواجهة الآثار الضارة للسجن مدى الحياة والسجن طويل الأمد”؛ و (3) “زيادة وتحسين فرص إعادة إدماج هؤلاء السجناء بنجاح في المجتمع وعيش حياة ملتزمة بالقانون بعد الإفراج عنهم”.¹⁰

لا ينبغي أن تكون العقوبة أبداً لغرض سياسي أو انتقامي بحث. وفي الممارسة العملية، فإن بعض ردود فعل الدول للجريمة بعد إلغاء عقوبة الإعدام، بما في ذلك السجن مدى الحياة أو الأحكام الطويلة للغاية، لا تسهم كثيراً في معالجة الأسباب الجذرية للجريمة أو الضرر الاجتماعي. هذه التدابير تخاطر بمعاملة السجن كحل افتراضي للمشاكل الاجتماعية المعقدة.

لكي تكون الأحكام عادلة وفعالة، يجب أن توفر فرصة حقيقية لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع. السجن بحد ذاته يشكل عقوبة في حد ذاته؛ ولذلك، لا ينبغي أن تؤدي ظروف الاحتجاز ومعاملة السجناء إلى معاناة إضافية أو تشكل عقوبة إضافية.¹¹

ومع ذلك، فإن بعض ردود فعل الدول على الجريمة بعد إلغاء عقوبة الإعدام قد تقوض في نهاية المطاف المعايير والقواعد الأساسية لحقوق الإنسان. علاوة على ذلك، فإن العديد من النهج التي تتبعها الدول لتحديد عقوبات بديلة لعقوبة الإعدام لم تقلل من الجريمة، بل ساهمت في زيادة أعداد السجناء. وتعد الأحكام بالسجن مدى الحياة والأحكام الطويلة للغاية من العوامل الرئيسية التي أدت إلى هذه الزيادة، رغم أنها لا توفر

وقد تُخفق الدول التي تستبدل عقوبة الإعدام أيضاً في استكشاف كامل طيف بدائل الأحكام المتاحة. إن فرض العقوبة بصورة تعسفية أو استناداً فقط إلى اعتبارات عقابية قد يتعارض مع مسؤوليات الدول تجاه مواطنيها والتزاماتها بموجب القانون الدولي. كما أن فرض أحكام غير متناسبة الشدة أو مفرطة الطول أو مدى الحياة قد يطبع العقوبات المفرطة ويجعلها أمراً مألوفاً، ويسهم بدوره في تضخم العقوبات على نطاق أوسع.⁶

تواجه المحاكم واحدة من أصعب مسؤولياتها عند الحكم على الأفراد المدانين بارتكاب أبشع الجرائم. في حين يجب أن تعكس العقوبات حاجة المجتمع إلى الإدانة، يجب أن تحترم في الوقت نفسه مبادئ حقوق الإنسان الأساسية. لا ينبغي أن يؤدي استبدال عقوبة الإعدام إلى استبدال عقوبة لا رجعة فيها ومفرطة بأخرى. بل ينبغي أن ينطوي على تطوير نظام سجن مرن وإنساني، قائم على السلطة التقديرية القضائية ومسترشداً بمجموعة كاملة

للأهداف العقابية - الإدانة والردع والعزل والقصاص وتعويض الضحايا وإعادة التأهيل - بهدف أساسي هو حماية المجتمع من الجريمة والحد من العودة إلى الإجرام.

← ينبغي للدول أن تلتزم بالمعايير والقواعد الدولية لحقوق الإنسان والعقوبات عند وضع عقوبات بديلة لعقوبة الإعدام.

يجب أن تتوافق العقوبات البديلة لعقوبة الإعدام مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والمعايير الجنائية. أي عقوبة تنال من كرامة الإنسان -وهو مبدأ تنظيمي أساسي في قانون حقوق الإنسان الحديث - تتعارض بطبيعتها مع هذه المعايير، بغض النظر عن فائدتها المتصورة في سياق العدالة الجنائية.

يحظر القانون الدولي التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة،⁷ ويتقضي معاملة جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية ومراعاة كرامتهم المتأصلة (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، المادة 10(1)).⁸ هناك مبدآن أساسيان لهما أهمية خاصة في سياق قرارات إصدار الأحكام:

مبدأ التناسب

يجب أن تكون مدة العقوبة ونوعها متناسبين مع خطورة الجريمة وظروف الفرد الظروف الخاصة بالقضية. ولذلك، يجب أن تقتصر العقوبات البديلة لعقوبة الإعدام على “أخطر الجرائم” فقط، ويجب أن يكون الإطار القانوني مرناً بما يكفي للسماح للمحاكم بفرض عقوبات أخف عند الاقتضاء.

في بعض الولايات، أدخلت الإصلاحات التي أعقبت إلغاء عقوبة الإعدام أحكاماً إلزامية لبعض الجرائم، مما أدى إلى إلغاء السلطة التقديرية للقضاء والحد من إمكانية اتخاذ إجراءات فردية ومتناسبة. ويتم حماية مبدأ التناسب على أفضل وجه عندما تكون العقوبة البديلة تقديرية بالفعل، دون أي افتراض مسبق بضرورة فرضها.

6 انظر: هاميلتون، م. “أحكام السجن القاسية: العواقب القانونية والمعمارية”، Cardozo L Rev 59, 2016 38:1، ص 111-106، cardozolawreview.com/wp-content/uploads/2018/08/HAMILTON.38.1.pdf

7 انظر: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اتفاقية مناهضة التعذيب.

8 الأمم المتحدة (1966)، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

9 الأمم المتحدة (2015)، القواعد النموذجية الدنيا للأمم المتحدة لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا).

10 مجلس أوروبا، توصية 23(2003) Rec الصادرة عن لجنة الوزراء إلى الدول الأعضاء بشأن إدارة السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد وغيرهم من السجناء المحكوم عليهم بالسجن لفترات طويلة، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2003، الفقرة 2.

11 www.ochrance.cz/uploads-import/ochrana_osob/Umluvy/vezenstvi/R_2003_23_management_of_life_sentence_and_long-term_prisoners.pdf

لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (1992)، التعليق العام رقم 21: المادة 10 (المعاملة الإنسانية للأشخاص المحرومين من حريتهم)، وثيقة الأمم المتحدة HRI/GEN/1/Rev.9؛ قواعد نيلسون مانديلا، القاعدة 3.

أحد المبررات التي يُستشهد بها عادةً لتبرير عقوبة الإعدام هو الاعتقاد بأنها تحقق العدالة الانتقامية للضحايا وأسْرهم، وتعكس رغبتهم المفترضة في الانتقام من خلال الإعدام. ومع ذلك، فإن الأبحاث الحديثة تدحض هذا الادعاء، وتقدم أدلة تجريبية على أن عقوبة الإعدام قد تؤدي إلى تفاقم صدمة الضحايا وأن مواقفهم تجاهها ليست موحدة ولا ثابتة.¹³ إن إدراك هذه التعقيدات أمر بالغ الأهمية لصانعي السياسات الذين يسعون إلى تنفيذ إصلاحات بطريقة تحترم تجارب الضحايا مع الحفاظ على معايير حقوق الإنسان.

ومع ذلك، تظهر التجربة أن الصعوبات الأكبر لا تنشأ فقط من إلغاء عقوبة الإعدام في حد ذاتها، بل من الفشل في التخطيط لها وإدارتها. العواقب، لا سيما فيما يتعلق بإصدار الأحكام وإدارة شؤون المدانين بارتكاب الجرائم الأكثر خطورة. وعندما تعتمد الدول عقوبات بديلة قاسية دون دراسة متأنية، فإنها تخاطر بتفاقم المشاكل القائمة وخلق مشاكل جديدة. ومن بين التحديات الأكثر إلحاحاً تلك المتعلقة الأفراد الذين، على الرغم من أنهم مؤهلون قانونياً للإفراج عنهم في المجتمع، فقد تم إهمالهم - أو تعرضوا لتجاهل متعمد لكرامتهم الإنسانية - بحيث قد يستمرون في تشكيل خطر على المجتمع، أو أصبحوا غير قادرين على الاندماج بشكل فعال في المجتمع.

سوى تأثير رادع محدود. تشير الأبحاث إلى أن تعزيز احتمالية الكشف عن الجرائم والإدانة بها يعد رادعاً أكثر فعالية بكثير من زيادة شدة العقوبة.¹²

← **ينبغي للدول أن تضمن أن سياساتها الجنائية تعكس التزاماً حقيقياً بإعادة التأهيل والتناسب، والحد من التفاوتات الاجتماعية، بدلاً من مجرد استمرار الرقابة العقابية.**

إلغاء عقوبة الإعدام يشكل تحديات حقيقية، ولكنها ليست مستحيلة للدول

لا شك أن الانتقال من عقوبة الإعدام مع الالتزام بمعايير حقوق الإنسان يمكن أن يشكل تحدياً كبيراً للمشرعين وصانعي السياسات، وكذلك لجميع المسؤولين عن التنفيذ، بما في ذلك القضاة ومحامو الدفاع وموظفي السجون والمراقبة. قد يكون من الصعب أيضاً شرح التغييرات في القانون والسياسة والممارسة للجمهور، ولا سيما للضحايا وأسْرهم، بطرق تضمن لهم بشكل موثوق أن العدالة تتحقق وأن السلامة العامة محمية. يتطلب النجاح في مواجهة هذه التحديات فهم المعتقدات والتوقعات التي تدعم تأييد الجمهور لعقوبة الإعدام.

12 انظر، Nagin, D and Pogarsky, G, 'Integrating Celerity, Impulsivity, and Extralegal Sanction Threats into a Model of General Deterrence: Theory and Evidence,' *Criminology*, 39(4), 2001, pp. 865 - 892.

13 انظر Inglis, A, "الصدمة الإجرائية، وهم الخاتمة وأسطورة الإجماع: فهم تجارب الضحايا في قضايا عقوبة الإعدام"، مشروع عقوبة الإعدام، 2025.

بدائل عقوبة الإعدام:

مراجعة للممارسات الحالية

لجرائم متعددة.¹⁷ على النقيض من ذلك، في جنوب أفريقيا، حيث يوجد السجن المؤبد، يحق عادة للأفراد الذين يقضون عقوبات بالسجن المؤبد أن يُنظر في الإفراج عنهم بعد قضاء 25 عامًا.¹⁸ (انظر المزيد من المناقشة حول العقوبات الطويلة بشكل غير متناسب تحت عنوان "السجن المؤبد الفعلي" في الصفحة 16).

اعتمدت الدول مجموعة من البدائل لعقوبة الإعدام، بما في ذلك: (1) الأحكام المحددة المدة؛ (2) الأحكام المؤبدية؛ (3) الأحكام الأخرى التي، على الرغم من أنها لا تسمى رسميًا "أحكامًا مؤبدية"، إلا أنها لها نفس الآثار أو آثار مشابهة في الممارسة العملية. يمكن الإشارة إلى هذه المجموعة الأخيرة من العقوبات على أنها أحكام مؤبدية غير رسمية.

السجن المؤبد

ما هو السجن المؤبد؟

يختلف معنى "المؤبد" بشكل كبير بين البلدان وحتى داخلها، مع ظهور نقاشات لا تقتصر على ما إذا كان ينبغي أن يكون بمثابة بديلاً عن عقوبة الإعدام، ولكن أيضاً فيما يتعلق بقبول أشكالها المختلفة. ولذلك، فإن تعريف السجن المؤبد ليس بالأمر السهل.

ففي بعض التشريعات أو الانظمة القضائية، يعني السجن المؤبد أن المحكوم عليهم لا يحق لهم التقدم بطلب للإفراج عنهم وسيبقون في السجن طوال بقية حياتهم الطبيعية. وفي ولايات أخرى، ينص على النظر بشكل روتيني في الإفراج عنهم بعد فترة محددة.

هناك أيضاً أحكام أخرى، على الرغم من أنها لا تُصنف رسمياً على أنها "مدى الحياة"، إلا أنها قد تؤدي في الواقع إلى السجن مدى الحياة، مثل الحكم بالسجن لمدة 99 عاماً.¹⁹

السجن المؤبد الرسمي

في عام 2014، كان من الممكن فرض السجن المؤبد الرسمي في 183 دولة ومنطقة من أصل 216 دولة ومنطقة في جميع أنحاء العالم.²⁰ ويمكن تصنيف هذا النوع من العقوبة إلى نوعين رئيسيين: السجن المؤبد مع إمكانية الإفراج المشروط (LWP)، والسجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط (LWOP).

الأحكام المحددة المدة في إطار نظام العقوبات

من المفترض عموماً أن البديل الشامل لعقوبة الإعدام بعد إلغائها هو السجن المؤبد. ومع ذلك، فإن العديد من البلدان التي ألغت عقوبة الإعدام لا تنص أنظمتها القانونية على عقوبة السجن المؤبد، بل تختار بدلاً من ذلك عقوبة السجن لمدة محددة كعقوبة قصوى.

← في عام 2014، كان هناك 33 بلداً لا تنص قوانينها على السجن المؤبد الرسمي (أو عقوبة الإعدام) كعقوبة جنائية¹⁴ في العديد من هذه التشريعات القضائية، حيث تم تحديد حظر دستوري صريح لمثل هذه الأحكام، يُعتبر السجن المؤبد عقوبة مفرطة وقاسية بطبيعتها ولا ينبغي فرضها تحت أي ظرف من الظروف.

في البرتغال، وهي واحدة من ثلاثة عشر بلداً في العالم تحظر دساتيرها صراحة عقوبة الإعدام والسجن المؤبد¹⁵، تبلغ مدة السجن القصوى هي 25 عاماً، مع التركيز على إعادة التأهيل وإتاحة الفرصة للاندماج في المجتمع¹⁶. وبالمثل، تحدد دساتير بوليفيا ونيكاراغوا وفنزويلا العقوبات الجنائية بحد أقصى 30 سنة سجن، بينما تحظر دساتير أنغولا والرأس الأخضر وموزمبيق عقوبة الإعدام أو التدابير الأمنية الدائمة أو غير المحددة المدة أو غير المحدودة.

ومع ذلك، قد يقضي السجناء في هذه البلدان عقوبات طويلة جداً، تتجاوز في بعض الحالات الحد الأدنى المطلوب للحصول على الإفراج المشروط. في الدول التي لا تزال تطبق عقوبة السجن المؤبد. على سبيل المثال، في كرواتيا، التي لا تنص على عقوبة السجن المؤبد، فإن أقصى عقوبة سجن يمكن فرضها هي 40 عاماً لجريمة واحدة و50 عاماً

14 Van Zyl Smit, D and Appleton, C, Life imprisonment: A global human rights analysis, p. 87 في عام 2019، أدخلت صربيا عقوبة السجن المؤبد، بعد أن كانت قوانينها لا تتضمن أي أحكام بشأن هذه العقوبة (تعديلات القانون الجنائي (ACC) المؤرخة 21 مايو 2019).

15 البرتغال: المادة 30؛ أنغولا: المادة 66؛ البرازيل: المادة XLVII-5؛ بوليفيا: المادة 118؛ الرأس الأخضر: المادة 33؛ كولومبيا: المادة 34؛ كوستاريكا: المادة 40؛ تيمور الشرقية: المادة 32؛ السلطادون: المادة 27؛ موزمبيق: المادة 61؛ نيكاراغوا: المادة 37؛ سان تومي وبرينسيبي: المادة 37؛ وفنزويلا: المادة 44.

16 دستور الجمهورية البرتغالية، المراجعة السابعة، [2005]، المادة 30 تنص على أنه "لا يجوز أن يكون أي حكم أو إجراء أمني يحرم من الحرية أو يقيد هذا طبيعة دائمة أو مدة غير محددة أو غير محددة".

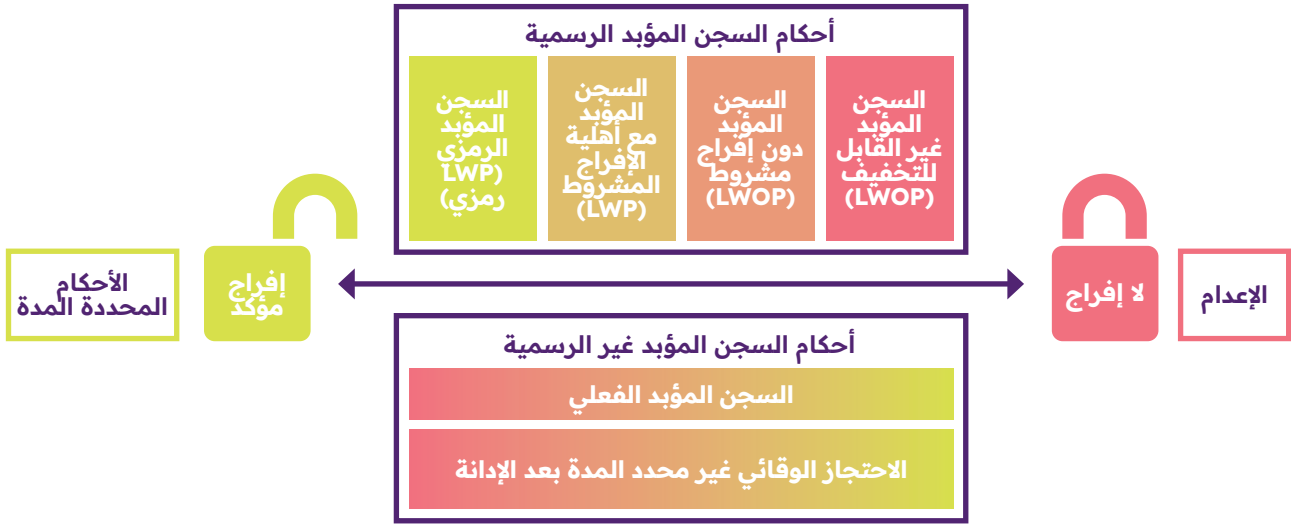
17 Vojta, F (2016) 'Life and Long-Term Imprisonment in the Countries of the Former Yugoslavia' in Van Zyl Smit D and Appleton C (eds), Life imprisonment and human rights, Bloomsbury publishing, p 351.

18 جنوب أفريقيا: قانون الخدمات الإصلاحية رقم 111 لعام 1998 (بصيغته المعدلة)، المادة 73(2) (أو 73(6)(ب)(4)).

19 ألاسكا، الولايات المتحدة: قانون ألاسكا § 12.55.125 (2017)؛ بورتوريكو: قوانين بورتوريكو السنوية، الباب 33 § 4644 (2017).

20 Van Zyl Smit, D and Appleton, C, Life imprisonment: A global human rights analysis, p. 87.

الشكل 1: أنواع الأحكام بالسجن المؤبد



أو سلطة مماثلة. في الانظمة القضائية التي تفرض LWP، ينص القانون عادةً على للمراجعة التلقائية للإفراج المشروط أو، على الأقل، الحق في التقدم بطلب للنظر في الإفراج بمجرد قضاء المدة الدنيا. ويمكن أن تحدد هذه المدة الدنيا بموجب القانون أو تقررهما المحكمة التي أصدرت الحكم.

تستند قرارات الإفراج عموماً إلى عوامل مثل طبيعة الجريمة وخطورتها، وإعادة تأهيل السجين وسلوكه أثناء الاحتجاز، وتقييم المخاطر التي يشكلها على المجتمع. وفي حالة رفض الإفراج المشروط في المراجعة الأولية، يتم عادةً تحديد مواعيد مراجعات لاحقة على فترات منتظمة لإعادة تقييم ما إذا كان استمرار الاحتجاز لا يزال مبرراً. ولا تضمن هذه المراجعات الإفراج، ولكنها تضمن إخضاع الحكم لتقييم مستمر. في الواقع، يظل الأشخاص الذين يقضون عقوبة السجن مدى الحياة في السجن حتى يتم اعتبارهم قد أعيد تأهيلهم وأصبح من الآمن إعادتهم إلى المجتمع.

السمة المميزة لعقوبة السجن المؤبد هي وجود احتمال حقيقي وهام للإفراج - ليس احتمالاً بعيداً أو استثنائياً، مثل العفو التنفيذي أو العفو الرئاسي، بل احتمال منظم وعملية مراجعة دورية يتم فيها تقييم إعادة التأهيل والمخاطر على أساس فردي.

يعتبر السجن المؤبد مع إمكانية الإفراج المشروط النوع الأكثر شيوعاً من الأحكام بالسجن المؤبد في جميع أنحاء العالم، حيث يشكل العقوبة القصوى في ما لا يقل عن 144 بلداً²¹. كما أنه أشد العقوبات المستخدمة في المحاكم الجنائية الدولية.

تختلف المدة الدنيا قبل الأهلية للإفراج المشروط بشكل كبير بين الولايات القضائية. في إنجلترا وويلز، يجب على القاضي الذي يفرض عقوبة السجن المؤبد (بخلاف الحكم بالسجن المؤبد، LWOP) أن يحدد مدة دنيا، أو "عقوبة"، قبل الأهلية

التعريف

يشمل التعريف التالي جميع أنواع السجن المؤبد: شخص ما في السجن مدى الحياة، أي حتى وفاته هناك.²¹

ضمن التعريف أعلاه، يمكن تحديد نوعين أساسيين من السجن المؤبد:

- (1) السجن المؤبد الرسمي، حيث تفرض المحكمة صراحة عقوبة "السجن المؤبد"؛ و
- (2) السجن المؤبد غير الرسمي، حيث لا يُطلق على العقوبة المفروضة اسم السجن المؤبد، ولكنها قد تؤدي إلى احتجاز الشخص في السجن حتى وفاته هناك. يمكن تقسيم كل من السجن المؤبد الرسمي وغير الرسمي إلى أنواع أخرى. وترد الأنواع المختلفة ملخصة في الشكل 1.

السجن المؤبد مع إمكانية الإفراج المشروط (LWP)

السجن المؤبد مع إمكانية الإفراج المشروط (LWP) هو شكل من أشكال عقوبة السجن المؤبد التي يُطلب من الأفراد بموجبها قضاء عدد محدد من السنوات - أي الحد الأدنى - وبعدها يصبحون مؤهلين للنظر في الإفراج عنهم، والذي يحدده عادةً المحكمة أو لجنة الإفراج المشروط أو سلطة مماثلة. في الانظمة القضائية التي تفرض LWP، ينص القانون عادةً على للمراجعة التلقائية للإفراج المشروط أو، على الأقل، الحق في التقدم بطلب للنظر في الإفراج بمجرد قضاء المدة الدنيا. ويمكن أن تحدد هذه المدة الدنيا بموجب القانون أو تقررهما المحكمة التي أصدرت الحكم.

²¹ Van Zyl Smit, D and Appleton, C, Life imprisonment: A global human rights analysis, Harvard University Press, January 2019, p. 35. تعريفاً شاملاً مماثلاً، حيث تعرّف السجن المؤبد على أنه: "عقوبة غير محددة المدة تفرضها محكمة في أعقاب إدانة بجريمة جنائية، وتقتضي إبقاء السجين في السجن إما لبقية حياته الطبيعية أو حتى الإفراج عنه بموجب إجراء قضائي أو شبه قضائي أو تنفيذي أو إداري يقرر أن السجين لم يعد يشكل خطراً على عامة الناس". (اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، التقرير العام الخامس والعشرون للجنة (ستراسبورغ: مجلس أوروبا، 2016)، § 68، CPT/Inf (2016) 10.

الجدول 1: فترات عدم الأهلية للإفراج المشروط مدى الحياة مع أحكام الإفراج المشروط في ولايات أمريكية مختارة

ولاية أمريكية	الحد الأدنى للمدة التي يجب قضاؤها قبل الإفراج المشروط بموجب LWP
ألاباما	10 إلى 99 سنة ³³
كونيتيكت	60 سنة ³⁴
جورجيا	14 إلى 60 سنة ³⁵
إنديانا	15 إلى 20 سنة ³⁶
مينيسوتا	30 سنة ³⁷
نيو هامبشاير	18 سنة، ما لم ينص على خلاف ذلك من قبل محكمة إصدار الحكم ³⁸
أوكلاهوما	85٪ من مدة العقوبة (بالنسبة إلى عقوبة السجن المؤبد، يعتبر هذا 85٪ من 45 سنة، أي 38 سنة و 3 أشهر) ³⁹

غالبًا ما استبدلت البلدان التي ألغت أو قيدت استخدام عقوبة الإعدام عقوبة السجن المؤبد بدون إمكانية الإفراج المشروط. في سيراليون، استبدل قانون إلغاء عقوبة الإعدام لعام 2021 عقوبة الإعدام لجرائم مثل القتل العمد والخيانة والتمرد والسرقة المشددة بالسجن المؤبد، الذي يُعرّف بأنه عقوبة لا تقل عن 30 عامًا.⁴⁰ ويمكن للقضاة بدلاً من ذلك فرض عقوبة محددة المدة تبلغ 30 عامًا، ولهم سلطة تقديرية للنظر في العوامل المخففة على أساس كل حالة على حدة.⁴¹

السجن المؤبد الرمزي

تحمل الأحكام الرمزية بالسجن المؤبد رسميًا تسمية السجن المؤبد وتُدرج في الإحصاءات الرسمية على هذا النحو، لكنها تعمل بشكل أشبه بالأحكام الطويلة المحددة المدة.⁴² عادةً ما يُضمن للأفراد الذين يقضون أحكامًا رمزية بالسجن المؤبد الإفراج عنهم بعد فترة محددة مسبقًا، غالبًا دون مراجعة إضافية.

لإفراج المشروط.²³ بالنسبة لجرائم القتل، تستند العقوبة إلى النقاط المبدئية المنصوص عليها في الجدول 21 من قانون الأحكام، الذي يوفر إرشادات بشأن الحالات النموذجية. على سبيل المثال، عندما تُرتكب جريمة قتل باستخدام سلاح تم إحضاره إلى مكان الحادث بنية إيذاء الآخرين، فإن العقوبة الدنيا هي السجن لمدة 25 عامًا. ولا يمكن الإفراج عنهم إلا إذا قررت لجنة الإفراج المشروط أن الشخص لم يعد يشكل خطراً على المجتمع. وفي حالة الإفراج عنهم، يظلون خاضعين لشروط الإفراج المشروط مدى الحياة ويمكن إعادتهم إلى السجن في أي وقت في حالة مخالفة الشروط، حتى دون ارتكاب جريمة جديدة.

في أجزاء أخرى من أوروبا، حددت العديد من البلدان فترة عدم الأهلية للإفراج المشروط بين 12 و 25 عامًا - على سبيل المثال، بعد 15 عامًا في ألمانيا²⁴ و 20 عامًا في اليونان، حيث يُفرج عن معظم السجناء تلقائيًا ما لم تكن هناك أسباب محددة لرفض الإفراج.²⁵ وتطبق بعض الولايات القضائية فترات عدم أهلية أقصر للإفراج المشروط، مثل 10 سنوات في كل من اليابان²⁶ وإقليم العاصمة الأسترالية (ACT).²⁷

بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يصبح الأفراد المحكوم عليهم بالسجن المؤبد بسبب الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم العدوان يصبحون مؤهلين للنظر في الإفراج عنهم بعد 25 عامًا.²⁸

في الولايات المتحدة، تختلف المدة الدنيا التي يجب قضاؤها قبل أن يصبح الشخص مؤهلًا للإفراج المشروط باختلاف الولاية. في بعض الولايات، مثل ويسكونسن، يمكن للقاضي الذي أصدر الحكم أن يحدد تاريخًا للإفراج المشروط قد يتجاوز، في الممارسة العملية، العمر الطبيعي للشخص.²⁹

في كندا، حيث يُفرض السجن المؤبد إلزاميًا في حالات القتل العمد والخيانة العظمى،³⁰ يجب على الأفراد المدانين بالقتل العمد من الدرجة الأولى (القتل المخطط أو المتعمد، أو قتل بعض الموظفين العموميين) قضاء 25 عامًا قبل أن يصبحوا مؤهلين لتقديم طلب الإفراج المشروط.³¹

بالنسبة لجرائم القتل من الدرجة الثانية، تحدد المحكمة أهلية الإفراج المشروط بين 10 و 25 سنة، اعتمادًا على ظروف كل قضية.³²

- 23 إنجلترا وويلز (المملكة المتحدة): قانون العقوبات لعام 2020، الجدول 21.
- 24 ألمانيا: Strafrechtsgesetzbuch [StGB] [القانون الجنائي الألماني]، BGBl I 1975، 3326، بصيغته المعدلة، § 57a(1).
- 25 اليونان: القانون الجنائي اليوناني، المادتان 105 و 106.
- 26 أونوت، ت. "السجن المؤبد في اليابان: النظام القانوني الحالي والعقوبات البديلة لعقوبة الإعدام"، في فان زيل سميث، د.، أبلتون، س.، وفوكونغ، ج. (محررون)، السجن المؤبد في آسيا، بالجريف ماكميلان سنغافورة، 2023، ص. 201.
- 27 أستراليا: قانون الجرائم (إدارة الأحكام) لعام 2005 (ACT)، المواد 288-298.
- 28 المحكمة الجنائية الدولية (ICC): نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (اعتمد في 17 يوليو 1998، ودخل حيز التنفيذ في 1 يوليو 2002) UNTS 90 2187، المادتان (1)77(ب) و(3)110. على الرغم من أن النظام الأساسي ينص على عقوبة السجن المؤبد، إلا أن المحكمة لم تفرض هذه العقوبة بعد.
- 29 ويسكونسن، الولايات المتحدة: WI Stat § 973.014 (2024).
- 30 كندا: القانون الجنائي، 2 SCR 711 [1990] R v Luxton 47(1)، ss 235(1)، C-46، RSC 1985.
- 31 كندا: القانون الجنائي، 2 SCR 711 [1990] R v Luxton 745(a)، (6.1)، ss 231(2)، C-46، RSC 1985.
- 32 كندا: القانون الجنائي، 3 SCR 1 [2001] R v Latimer 745(c)، 745.4، ss 231(7)، C-46، RSC 1985.
- 33 ألاباما، الولايات المتحدة: قانون ألاباما (2024) 13A-5-6(a)(1).
- 34 كونيتيكت، الولايات المتحدة: CT Gen Stat § 53a-35b. (2024). في ولاية كونيتيكت، يعني الحكم بالسجن المؤبد حكمًا محددًا مدته ستون عامًا، ما لم يُفرض صراحةً على أنه سجن مدى الحياة.
- 35 جورجيا، الولايات المتحدة: "Life Sentences" (أحكام السجن المؤبد)، مجلس العفو والإفراج المشروط بالولاية، تمت زيارته في 30 يوليو 2025، www.pap.georgia.gov/parole-consideration/parole-process-georgia/life-sentences.
- 36 إنديانا، الولايات المتحدة: قانون إنديانا (2017) 111332(a)(3).
- 37 مينيسوتا، الولايات المتحدة: MN Stat § 609.185: § 609.3455 (2024).
- 38 نيو هامبشاير، الولايات المتحدة: NH Rev Stat § 651-A:7 (2024).
- 39 أوكلاهوما، الولايات المتحدة: الباب 13.1 (2024) 21 OK Stat § 13.1.
- 40 سيراليون: قانون إلغاء عقوبة الإعدام، 2021.
- 41 مشروع عقوبة الإعدام، "تفكيك المشنقة! سيراليون تصبح أول دولة تلغي عقوبة الإعدام"، 23 يوليو 2021، deathpenaltyproject.org/sierra-leone-abolishes-the-death-penalty.
- 42 Van Zyl Smit, D and Appleton, C, Life imprisonment: A global human rights analysis, p. 64.

السجن المؤبد مع إمكانية الإفراج المشروط (LWP)

السجن المؤبد مع إمكانية الإفراج المشروط (LWP) هو أكثر أنواع السجن المؤبد شيوعاً في العالم، ويوجد في 144 دولة على الأقل. وهو يسمح بالنظر في الإفراج بعد قضاء مدة دنيا، مع إجراء مراجعات دورية بعد ذلك إذا لم يتم منح الإفراج. تختلف المدة الدنيا قبل الأهلية للإفراج المشروط باختلاف الولايات القضائية، من 10 سنوات إلى أكثر من 30 عاماً، ويمكن أن تكون طويلة بشكل استثنائي.

في بعض البلدان، تنص أحكام LWP "الرمزية" على الإفراج التلقائي بعد فترة محددة، مما يجعلها مماثلة من الناحية الوظيفية للأحكام الطويلة المحددة المدة على الرغم من تصنيفها على أنها أحكام "مدى الحياة".

توفر أحكام LWP احتمالية حقيقية وذات مغزى للإفراج، وليس مجرد فرصة بعيدة أو استثنائية، مثل الإفراج عن طريق العفو التنفيذي أو العفو الرئاسي. هذه الميزة تميزها عن أشد أشكال السجن المؤبد الرسمي قسوة: السجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط (LWOP).

وفي معظم البلدان، نادر للغاية. في بعض الولايات القضائية، لا توجد هذه الإمكانيات، ويضمن للأفراد المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة قضاء بقية حياتهم في السجن.

في أفضل الأحوال، يكون لدى المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج احتمال غير منتظم للغاية للإفراج عنهم؛ وفي أسوأ الأحوال، لا يوجد لديهم أي احتمال للإفراج عنهم. الإفراج على الإطلاق، وبمجرد حبسه، يُحكم على الفرد بالبقاء في السجن حتى وفاته، بغض النظر عن أي جهود لإعادة تأهيله وإصلاحه. ولهذا السبب، وصف المعلقون هذا الحكم بعبارات مثل "حكم بالإعدام الحي"، و"الموت بالسجن"، "حكم بالإعدام الافتراضي"، "عقوبة الإعدام المطولة"، "عقوبة الإعدام المؤجلة"، "حكم بالإعدام دون موعد للتنفيذ" أو ببساطة "عقوبة الإعدام الأخرى".⁵⁰

في العديد من النظم القانونية الوطنية، يُعتبر الحكم بالسجن مدى الحياة غير متوافق مع معايير حقوق الإنسان المعاصرة، ولا سيما مبدأ كرامة الإنسان، لأنه يحرم الأفراد من أي أمل في إعادة الاندماج في المجتمع بعد إعادة تأهيلهم. توجد شكل من أشكال السجن مدى الحياة في قوانين حوالي 65 دولة في جميع القارات.⁵¹ وفي بعض البلدان، يشكل السجن مدى الحياة الشكل الوحيد للعقوبة، بما في ذلك غانا وتوغو والكاميرون وكينيا ورواندا وتنزانيا والبحرين والمملكة العربية السعودية وعمان؛ وإيران وأوزبكستان وقيرغيزستان؛ وتايلاند؛ وهندوراس.⁵²

في بنغلاديش، على سبيل المثال، يُفهم السجن المؤبد تقليدياً على أنه عقوبة مدتها 30 عاماً، تُخفّض إلى حوالي 22.5 عاماً بعد التخفيف.⁴³ ومع ذلك، أدخلت الأحكام الأخيرة الصادرة عن المحكمة العليا نوعاً جديداً من عقوبة السجن المؤبد يستبعد التخفيف، مما يعني فعلياً السجن مدى الحياة الطبيعية للفرد.⁴⁴ ونتيجة لذلك، يبدو أن بنغلاديش تطبق كلاً من عقوبة السجن المؤبد الرمزية (أي عقوبة محددة المدة تبلغ 30 عاماً) والسجن المؤبد الفعلي.

السجن الفعلي مدى الحياة الطبيعية، أي السجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط في حالات استثنائية.

وتوجد حالة مماثلة في أوغندا، حيث يُعرّف السجن المؤبد في التشريع على أنه 20 عاماً لأغراض التخفيف.⁴⁵ وبعد إلغاء عقوبة الإعدام الإلزامية في عام 2009، قضت المحكمة العليا بأن السجن المؤبد يجب أن يستتبع السجن مدى الحياة الطبيعية للفرد.⁴⁶ ومع ذلك، ونظراً لعدم إلغاء حكم التخفيف، تواصل العديد من المحاكم الدنيا معاملة الأحكام المؤبدة على أنها محددة بـ 20 عاماً، مما يولد قدرًا كبيراً من عدم اليقين.⁴⁷

في ماليزيا، هناك فهم مزدوج منذ فترة طويلة من عقوبة السجن المؤبد: أحدهما ينطوي على السجن مدى الحياة (LWOP)، بينما الآخر ينطوي على مدة محددة تبلغ 20 عاماً، تم تمديدها لاحقاً إلى 30 عاماً.⁴⁸ عقب إقرار قانون إلغاء عقوبة الإعدام الإلزامية في عام 2023، تم إلغاء أحكام LWOP واستبدالها بأحكام محددة المدة "لا تقل عن ثلاثين عاماً ولا تزيد عن أربعين عاماً".⁴⁹

← **توضيح أحكام السجن المؤبد الرمزية صعوبة تعريف السجن المؤبد بشكل متسق عبر النظم القانونية. ورغم أن هذه الأحكام لا تسمح بالسجن حتى الموت، فإنها تظل مهمة في الإحصاءات العالمية والمناقشات السياسية. وهي تؤكد على المرونة والغموض الكامنين في تطبيق مصطلح "السجن مدى الحياة" وتسلط الضوء على التحديات التي تواجه إنشاء أنظمة عادلة وشفافة للإفراج.**

السجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط (LWOP)

يُشار إليها أحياناً باسم عقوبة "السجن مدى الحياة" أو "السجن المؤبد"، أو عقوبة السجن مدى الحياة الطبيعية، والسجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط (LWOP) هو نوع من عقوبة السجن مدى الحياة الرسمية التي لا توجد فيها أي إمكانية للإفراج بعد مراجعة من قبل المحكمة أو لجنة الإفراج المشروط بعد فترة محددة. في معظم الحالات، لا تزال هناك إمكانية نظرية لتدخل رئيس الدولة أو سلطة تنفيذية أخرى؛ ومع ذلك، فإن مثل هذا التدخل غير متوقع،

43 روكيا بيجوم ضد الدولة، (2014) 19 BLC (AD) (البنغالية).

44 فان زيل سميث، د. وأبلتون، ج.، السجن المؤبد: تحليل عالمي لحقوق الإنسان، ص. 67.

45 أوغندا: قانون السجون لعام 2006، المادة (3) 86.

46 ستيفن تيغو ضد أوغندا، الاستئناف الجنائي رقم 08 لعام 2009، UGSC 7 [2011] (أوغندا).

47 موجوزي، ج.، "السجن المؤبد وحقوق الإنسان في أوغندا"، في فان زيل سميث، د. وأبلتون سي (محرران)، السجن المؤبد وحقوق الإنسان، بلومزبري للنشر، 2016، ص. 97.

48 دوسوكي، إف إن وعبد الحميد، إم.، "السجن المؤبد في ماليزيا: آفاق إصلاح القانون؟"، في فان زيل سميث، د. وأبلتون، سي، وفوكونغ جي (محرران)، السجن المؤبد في آسيا، بالجريف ماكميلان سنغافورة، 2023، ص. 225.

49 ماليزيا: قانون إلغاء عقوبة الإعدام الإلزامية لعام 2023، القانون 846 من قوانين ماليزيا، 9 يونيو 2023.

50 R v Bissonnette, 2022 SCC 23 (CanLII), [2022] 1 SCR 597, §82 (كندا).

51 Van Zyl Smit, D and Appleton, C., Life imprisonment: A global human rights analysis, p. 40.

52 المرجع نفسه، ص. 327.

الاستخدام المفرط لعقوبة السجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط في الولايات المتحدة

أقرت المحكمة العليا الأمريكية استخدام عقوبة السجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط في عام 1974 في قضية شك ضد ريد، ومنذ ذلك الحين أصبحت هذه العقوبة مستخدمة على نطاق واسع.⁵³ يمكن فرض عقوبة السجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط في جميع الولايات القضائية الأمريكية البالغ عددها 51 (الفيدرالية والولائية) باستثناء، ألاسكا، وفي أكثر من نصف الولايات، يكون هذا الحكم إلزامياً عند الإدانة بارتكاب جرائم معينة، عادةً القتل العمد من الدرجة الأولى.⁵⁴

LWOP هي ظاهرة أمريكية في المقام الأول، ولا تزال الولايات المتحدة حالة استثنائية على الصعيد العالمي في تطبيقها. أكثر من 80 في المائة من جميع الأفراد المعروفين بأنهم يقضون عقوبة LWOP في جميع أنحاء العالم موجودون في الولايات المتحدة.⁵⁵ في عام 2024، كان هناك 56245 شخصاً يقضون عقوبة السجن مدى الحياة في جميع أنحاء الولايات المتحدة.⁵⁶ وهذا يمثل زيادة بنسبة 68٪ منذ عام 2003، عندما كان الرقم 33633. ما يقرب من نصف الذين يقضون عقوبة السجن مدى الحياة في الولايات المتحدة هم من السود، والتفاوتات العرقية واضحة بشكل خاص بين الأفراد المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة دون إفراج مشروط.⁵⁷

يوجد في الولايات المتحدة الآن عدد من الأشخاص الذين يقضون عقوبة السجن مدى الحياة أكبر من أي وقت مضى في تاريخها، مما يعكس الاعتماد المتزايد على هذا النوع القاسي من العقوبة.

تفرض بعض الولايات القضائية أحكاماً بالسجن مدى الحياة غير قابلة للتخفيف، مما يعني استبعاد الإفراج المشروط أو العفو أو الرأفة تماماً. في وايومنغ وجورجيا (الولايات المتحدة)، لا يحق للأفراد الذين يقضون أحكاماً بالسجن مدى الحياة الحصول على العفو أو الإفراج المشروط، إلا في الحالات التي تثبت فيها براءتهم. في المكسيك، تحظر ولايات مثل بويلا وكوينتانا رو أيضاً الإفراج المشروط والعفو عن أولئك الذين يقضون أحكاماً بالسجن مدى الحياة.⁵⁸ في هندوراس، يُرفض العفو لأسباب إنسانية

يُحرم الأشخاص الذين يقضون عقوبة السجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط (LWOP) صراحةً من الإفراج استناداً إلى هذه الأسس.⁵⁹

وفي هايتي وإسرائيل، تكون أحكام السجن المؤبد غير قابلة للتخفيف بالنسبة لجرائم محددة، مثل الخيانة العظمى والقتل ذو الدافع السياسي لرئيس وزراء على التوالي.⁶⁰

في تركيا، لا يمكن الإفراج عن الأشخاص المحكوم عليهم بـ "السجن المؤبد المشدد" إلا بعفو رئاسي لأسباب مثل الشيخوخة أو المرض الخطير.⁶¹ وقد وجدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECtHR) أن هذا النظام ينتهك المادة 3 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي تحظر المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، لأنه لا يوفر احتمالاً حقيقياً للإفراج.⁶²

في المملكة المتحدة (إنجلترا وويلز)، يمكن للمحاكم أن تفرض أحكاماً بالسجن مدى الحياة (WLOs) على أنواع معينة من جرائم القتل، بما في ذلك تلك التي تشمل أطفالاً أو ضحايا متعددين أو دوافع أيديولوجية.⁶³ يتطلب الحكم بالسجن مدى الحياة أن يظل الفرد في السجن لبقية حياته، دون حد أدنى للمدة ودون أهلية الإفراج المشروط. حتى 31 مارس 2025، كان هناك حوالي 70 شخصاً خاضعين لأحكام السجن المؤبد.⁶⁴ على الرغم من أن وزير الخارجية قد يفرج عن شخص ما لـ "أسباب إنسانية استثنائية"،⁶⁵

لم يتم الإفراج عن أي شخص خاضع لأمر WLO، حتى في حالة الإصابة بمرض عضال. وبالتالي، تظل إنجلترا وويلز من بين الأنظمة القضائية القليلة في العالم التي لا يمكن فيها تخفيف عقوبة LWOP في الممارسة العملية بسبب ضيق نطاق هذا الحكم.

في بعض الولايات الأمريكية التي تطبق عقوبة السجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط، يتم منح عدد محدود من الأفراد العفو في الممارسة العملية. أدت الإصلاحات التي أجريت في لويزيانا وميشيغان وبنسلفانيا وضمن النظام الفيدرالي في السنوات الأخيرة إلى انخفاض عدد الأفراد الذين يقضون مثل هذه الأحكام.⁶⁶ في لويزيانا، على سبيل المثال، أعيد الحكم على العديد من الأفراد الذين حُكم عليهم وهم أطفال بالسجن مدى الحياة مع إمكانية الإفراج المشروط (LWP)، وتم تخفيف أكثر من مائة حكم بالسجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط.⁶⁷

تم إلغاء عقوبة السجن المؤبد في معظم الدول الأوروبية. ومع ذلك، لا تزال الولايات المتحدة تعتمد عليها بشكل كبير، في حين أن عدة دول أخرى - بما في ذلك صربيا والهند والصين - قد أدخلت أو وسعت نطاق استخدامها مؤخراً في أطرها القانونية.⁶⁸

53 شك ضد ريد، 419 US 256، 268 (1974).

54 غاندوش، ن، ستامين إي، وبوداسي، سي، جريمة القتل العمد: مدخل إلى الأحكام القاسية، مشروع الأحكام القضائية، 2022، ص. 5.

55 Van Zyl Smit, D and Appleton, C, Life imprisonment: A global human rights analysis, p. 49.

56 نيلس، أ. وباري سي، مسألة حياة: نطاق وتأثير السجن المؤبد والسجن طويل الأمد في الولايات المتحدة، مشروع الأحكام القضائية، 2025، (مسألة حياة)، ص. 10.

57 المرجع نفسه، ص. 2.

58 فان زيل سميث، د. وأبلتون، ج، السجن مدى الحياة: تحليل عالمي لحقوق الإنسان، ص. 44.

59 هندوراس: قانون العفو، 2013، المادة 7، يدرج الجرائم التي لا يمكن منح العفو عنها، والمادة 10 تستبعد الجرائم المذكورة في المادة 7 من العفو الإنساني.

60 هايتي: دستور هايتي، المادة 146 مقترنة بالمادة 21.1: إسرائيل: المادة 30 من قانون الإفراج المشروط عن السجناء لعام 2001.

61 تركيا: دستور تركيا، المادة 104.

62 أوجلان ضد تركيا (رقم 2)، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (الطلبات 24069/03 و 197/04 و 6201/06 و 10464/07)، 18 مارس 2014، الفقرة 203؛ كابتان ضد تركيا، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (الطلب رقم 27422/05)، 15 سبتمبر 2015؛ قضية غوريان ضد تركيا، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (الطلب رقم 4947/04)، 15 ديسمبر 2015.

63 إنجلترا وويلز (المملكة المتحدة): قانون العقوبات لعام 2020، الجزء 10، الفصل 8، المادة 3(3)(ب) والملحق 21.

64 مجلس الأحكام، الأحكام بالسجن المؤبد، www.sentencingcouncil.org.uk/sentencing-and-the-council/types-of-sentence/life-sentences.

65 إنجلترا وويلز (المملكة المتحدة): قانون الجرائم (الأحكام) لعام 1997، المادة 30؛ أمر خدمة السجن 4700.

66 نيلس، أ. وباري، ج، مسألة حياة، ص. 10.

67 سيمرمان، ج. وفي، ج، "في طريقه للخروج، الحاكم جون بيل إدواردز يزيد الإعانات للمحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة"، 30 NOLA، ديسمبر 2023، www.nola.com/news/politics/gov-john-bel-edwards-ramps-up-relief-for-life-prisoners/article_820d615a-a727-11ee-9fa9-8b5a45cedc1.html.

68 ميلجوكوفيتش تي، "صربيا تطبق عقوبة السجن المؤبد دون إفراج مشروط، على الرغم من التزاماتها الدولية"، 28 JURIST، مايو 2019، www.jurist.org/commentary/2019/05/teodora-miljkovic-serbia-parole.



إن الحكم بعقوبة السجن المؤبد دون إمكانية واقعية للإفراج المشروط يتعارض بطبيعته مع كرامة الإنسان. وتُعد هذه العقوبة مهينة بقدر ما إنها تُلغي مسبقاً وبصورة نهائية وغير قابلة للرجوع الهدف العقابي المتمثل في إعادة التأهيل. ويرتبط هذا الهدف ارتباطاً وثيقاً بكرامة الإنسان، لأنه يجسد القناعة بأن كل فرد قادر على التوبة والعودة للاندماج في المجتمع. ولا تتعزز هذه الخلاصة—القائلة بأن السجن المؤبد دون إمكانية واقعية للإفراج المشروط يتنافى مع كرامة الإنسان—فقط بالآثار التي قد تُحدثها هذه العقوبة في جميع الأشخاص الذين تُفرض عليهم، بل تجد أيضاً سنداً لها في القانون الدولي والقوانين المقارنة⁷⁶

المحكمة العليا الكندية، قضية R v Bissonnette (2023)



كما شددت محكمة الاستئناف العليا في جنوب أفريقيا على أن السجن يجب ألا يقضي على كل احتمالات الإفراج؛ وبالتالي فإن الحكم الذي يقضي ببقاء الشخص في السجن مدى الحياة هو حكم قاس ولا إنساني ومهين⁷⁹.

على الصعيد الإقليمي، أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشكل قاطع أن عقوبة السجن المؤبد يجب أن تكون قابلة للتخفيف قانوناً وعملياً لتتوافق مع المادة 3 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR) التي تحظر التعذيب والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة.⁸⁰ وقد قضت المحكمة بأن عقوبة السجن المؤبد التي لا تتيح أي احتمال للإفراج تشكل انتهاكاً للمادة 3 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان⁸¹ ويجب إخطار الأشخاص الذين يقضون عقوبة السجن المؤبد منذ البداية بالشروط التي يمكن النظر في الإفراج عنهم، ويجب أن تشكل فرصة إعادة تأهيلهم جزءاً أساسياً من أي عملية مراجعة.⁸² وقد أثرت السوابق القضائية الأوروبية على المحاكم خارج المنطقة، مثل بليز وناميبيا وموريشيوس وزيمبابوي، حيث استشهدت المحاكم بالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لإلغاء عقوبة السجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط.⁸³

يعزز القانون الدولي لحقوق الإنسان هذا الموقف. تؤكد المادة 10(3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) أن الهدف من السجن يجب أن يكون الإصلاح وإعادة التأهيل الاجتماعي. قواعد نيلسون مانديلا

في الهند، ظهرت عقوبة السجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط من خلال التفسير القضائي. على الرغم من أن الأشخاص الذين يقضون عقوبات بالسجن المؤبد يمكنهم التقدم بطلب للحصول على عفو بعد 14 عاماً بموجب قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية⁶⁹، إلا إذا كان حكماً صادراً عن المحكمة العليا في عام 2015 أجاز للمحاكم الاستثنائية فرض عقوبات بالسجن المؤبد تستبعد صراحة إمكانية العفو⁷⁰. وهذه العقوبات هي، في الواقع، عقوبات بالسجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط، حيث يظل العفو من الاتحاد أو حكومات الولايات هو السبيل الوحيد للإفراج.

في الصين، أدخلت الإصلاحات القانونية في عام 2015 شكلاً من أشكال LWOP الفعلية من خلال آلية الأحكام بالإعدام الموقوفة. في بعض قضايا الفساد، يجوز للمحاكم أن تأمر بأنه في حالة تخفيف حكم الإعدام، فإنه يجب استبدالها بالسجن المؤبد دون أحقية الإفراج⁷¹.

← ينبغي للدول أن تضمن أن جميع أحكام السجن المؤبد—بما في ذلك الأحكام غير القابلة للتخفيف حالياً—توفر فرصة حقيقية وقابلة للمراجعة للإفراج تستند إلى إعادة التأهيل، وذلك انسجاماً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تحظر العقوبات اللاإنسانية أو المهينة.

السجن المؤبد غير المتعلق بفترة محددة يتعارض مع المعايير الأساسية لحقوق الإنسان

تم فحص استخدام عقوبة السجن المؤبد دون إمكانية الإفراج على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وهناك اعتراف متزايد بأنها تتعارض مع المعايير الأساسية لحقوق الإنسان.

على الصعيد الوطني، رفضت المحاكم الدستورية في العديد من الولايات القضائية عقوبة السجن المؤبد بدون إمكانية الإفراج على أساس الحقوق الأساسية. في عام 1977، قضت المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية بأن السجن المؤبد بدون احتمال حقيقي للإفراج ينتهك الكرامة المتأصلة في الإنسان وينكر الحق في إعادة التأهيل.

واتخذت المحاكم في فرنسا،⁷² وإيطاليا،⁷³ وناميبيا،⁷⁴ وكندا،⁷⁵ مواقف مماثلة، حيث رأت أن عقوبة السجن المؤبد دون إمكانية الإفراج غير دستورية لأنها تحرم الأشخاص الخاضعين لها من فرصة إثبات إعادة تأهيلهم والنظر في الإفراج عنهم.⁷⁶

في جنوب أفريقيا، قضت المحكمة الدستورية بأن فرض عقوبة السجن المؤبد غير المحدد المدة دون مراعاة لخطورة الجريمة المرتكبة ينتهك الحق في الكرامة الإنسانية.⁷⁷

69 الهند: القانون الجنائي الهندي لعام 1860، المادتان 45 و 53؛ قانون الإجراءات الجنائية لعام 1973، المادة 432.

70 اتحاد الهند ضد سرينهاران الملقب بموروجان وآخرين، W.P. (Cr) رقم 48 لعام 2014، 2 ديسمبر 2015 (الهند).

71 سميث، ت. وجيانغ، س.، "فهم معنى الحياة دون إفراج مشروط في الصين"، العقاب والمجتمع، المجلد 21، العدد 1، 2018.

72 القرار رقم DC 20 93-334 الصادر عن المجلس الدستوري (يناير 1994).

73 كورتني كوست، سينترا، رقم 274 فورو إيطاليا، 1، 2333 (27 سبتمبر 1987).

74 S ضد S.Tcoeb 1996 (1) S.A.C.R. 390 (NmS).

75 Bissonnette ضد R.

76 Van Zyl Smit, D, Taking life imprisonment seriously: in national and international law, Kluwer Law International, The Hague, 2002, p. 213; Hood R and Hoyle C, .The Death Penalty: A Worldwide Perspective (5th ed. 2015), p. 486.

77 S v Dodo (CCT 1/01) [2001] ZACC 16.

78 R v Bissonnette, 2022 SCC 23 (CanLII), [2022] 1 SCR 597, §8.

79 (Nikosi v State [2002] JOL 10209 (SCA).

80 إدارة تنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، السجن مدى الحياة، ورقة حقائق موضوعية، مايو 2023، rm.coe.int/thematic-factsheet-life-imprisonment-eng/1680ab3b93.

81 فينتر وآخرون ضد المملكة المتحدة، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (الطلبات 66069/09 و 130/10 و 3896/10).

82 المرجع نفسه، 103-122§، قضية موراى ضد هولندا، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (الطلب رقم 10511/10)، 26 أبريل 2016 [99-102] § GC، قضية هاتشينسون ضد المملكة المتحدة، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (الطلب رقم 57592/08)، 17 يناير 2017، §§ 44-42.

83 August. (الاستئناف الجنائي 22 لعام 2012) محكمة الاستئناف في بليز 4 نوفمبر 2016 (بليز)؛ 1 NASC [1996] (SA 4/93) S v Tcoeb (NmS) 1996؛ (390 SACR)، (ناميبيا)؛ De Boucherville ضد حكومة موريشيوس 433 B.H.R.C. 25 UKPC [2008]؛ و Makoni ضد مفوض السجن، 13، 8/16 CCZ يوليو 2016 (زيمبابوي).

إلغاء عقوبة السجن مدى الحياة دون إفراج مشروط في ماليزيا

في أبريل 2023، سن البرلمان الماليزي إصلاحات شاملة ألغت عقوبة الإعدام الإلزامية والسجن المؤبد.

وبموجب التشريع الجديد، يمكن للمحاكم أن تفرض، بدلاً من عقوبة الإعدام، أحكاماً بالسجن لمدة محددة تتراوح بين 30 و40 عاماً، مع خيار فرض عقوبات بدنية إضافية، مثل الجلد⁸⁹. والأهم من ذلك، أن الأفراد الذين حُكم عليهم سابقاً بالإعدام أو بالسجن المؤبد بدون إمكانية الإفراج المشروط يحق لهم استبدال أحكامهم بأحكام محددة المدة.

وتتم إنشاء آلية لإعادة النظر في الأحكام الصادرة بحق ما يقرب من 1000 شخص محكوم عليهم بالإعدام، ومنحهم 90 يوماً لتقديم طلبات مراجعة أحكامهم. ووفقاً لبيانات البرلمان، انخفض عدد المحكوم عليهم بالإعدام بين نوفمبر 2023 وأكتوبر 2024 من أكثر من 1300 شخص إلى حوالي 140 شخصاً نتيجة لهذه الإصلاحات⁹⁰.

تأثير عقوبة السجن المؤبد

يفرض السجن المؤبد عبئاً نفسياً لا يطاق على من يخضعون له. الآثار النفسية للحكم، في كثير من النواحي، مماثلة لتلك التي يعاني منها الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام، حيث أن الموت وحده هو الذي سينهي سجنهم⁹¹. يصف العديد من الأشخاص الذين يقضون عقوبة السجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط هذه العقوبة بأنها "عقوبة الإعدام الأخرى" و"الموت البطيء" ومصير "أسوأ من الموت"، أو يشيرون إلى أنفسهم على أنهم "أموات سائرون"⁹².



كل ليلة أتمنى ألا أرى الصباح لأنه لا توجد حياة بالنسبة لي. أنا مكتئب 24 ساعة في اليوم، وأعلم أنني سأموت في السجن. أتمنى ألا أستيقظ، فليس هناك حياة بالنسبة لي⁹³.



غالباً ما يصف الأشخاص الذين يقضون عقوبات غير محددة المدة فقدانهم للاتصال الاجتماعي والمعاناة التي يسببها عدم اليقين. بالنسبة لأولئك الذين يقضون عقوبة السجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط، فإن هذا الأمر أمراً حاداً

(القاعدة 4) توضيح أن حماية المجتمع من الجريمة والحد من العودة إلى الإجرام لا يمكن تحقيقهما إلا إذا استُخدمت فترة السجن لتسهيل إعادة إدماج الفرد في المجتمع عند الإفراج عنه، مما يمكنه من عيش حياة ملتزمة بالقانون ومكتفية ذاتياً. إن عقوبة السجن مدى الحياة تتعارض بشكل مباشر مع هذه المبادئ، لأنها تلغي إمكانية الإفراج بغض النظر عن التقدم أو التحول الذي يحرزه الفرد أثناء احتجازه.

في عام 2015، خلص القاضي ثيودور ميرون، الذي كان حينها رئيس آلية المحاكم الجنائية الدولية، أن المعايير القانونية الدولية "تشير بقوة إلى أن المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة لا يُمنعون من النظر في الإفراج المبكر عنهم"⁸⁴.

وقد أصبح خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة يعتبرون بشكل متزايد أن السجن المؤبد غير المتعلق بفترة محددة يتعارض مع المعايير الدولية. في نوفمبر 2023، صرحت الآلية الدولية المستقلة للخبراء المعنية بتعزيز العدالة العرقية والمساواة في سياق إنفاذ القانون أن "الأحكام غير المتناسبة والمفرطة والتمييزية التي تتجاوز متوسط العمر المتوقع هي معاملة قاسية ولا إنسانية ومهينة، وتنتهك المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تحمي الحياة والحرية وتمنع التعذيب"⁸⁵. دعت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في استعراضها للولايات المتحدة لعام 2023، إلى وقف عقوبة السجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط، وحثت على منح جميع السجناء حق الإفراج المشروط⁸⁶.

وأخيراً، يحظر القانون الدولي عقوبة السجن المؤبد للأطفال. تحظر المادة 37(أ) من اتفاقية حقوق الطفل (CRC) عقوبة السجن المؤبد للجرائم المرتكبة من قبل أشخاص تقل أعمارهم عن 18 عاماً⁸⁷. كما فسرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (التي تحظر التعذيب وسوء المعاملة)، عند قراءتها بالاقتران مع المادة 10 (التي تتطلب معاملة إنسانية للأشخاص المحرومين من حريتهم بهدف إعادة التأهيل الاجتماعي) والمادة 24 (التي تنص على حماية خاصة للقاصرين)، إلى أن فرض عقوبة السجن المؤبد على الأطفال يتعارض مع التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان (انظر "الحكم بالسجن المؤبد والسجن لفترات طويلة وفئات سكانية محددة" في الصفحة 24)⁸⁸.

84 المدعي العام ضد غاليتش، MICT-14-83-ES (23 يونيو 2015)، الفقرات 19.

85 الآلية الدولية المستقلة للخبراء المعنية بتعزيز العدالة والمساواة العرقية في سياق إنفاذ القانون، زيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، الدورة الرابعة والخمسون لمجلس حقوق الإنسان، 26 سبتمبر 2023، A/HRC/54/CRP.7، الفقرة 97.

86 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الملاحظات الختامية على التقرير الدوري الخامس للولايات المتحدة الأمريكية، 3 نوفمبر 2023، CCPR/C/USA/CO/5، الفقرة 47، ccprjustice.org/sites/default/files/attach/2023/11/ICCPR_US_Concluding_Observations_2023.pdf.

87 الأمم المتحدة، (1989)، اتفاقية حقوق الطفل.

88 لجنة حقوق الإنسان، برونسون بليسيفغتون وماثيو إليوت ضد أستراليا، الفقرتان 7.7 و7.8.

89 هيومن رايتس ووتش، "ماليزيا تلغي عقوبة الإعدام الإلزامية"، 11 أبريل 2023، www.hrw.org/news/2023/04/11/malaysia-repeals-mandatory-death-penalty.

90 شبكة آسيا لمناهضة عقوبة الإعدام، "بيان ADPAN حول التقدم الذي أحرزته ماليزيا في إصلاح عقوبة الإعدام والاحتجاز غير المحدود للأحداث"، 13 مارس 2025، adpan.org/malaysiasprogress.

91 R v Bissonnette, § 97.

92 كينيث هارتمان، محرر، Too Cruel, Not Unusual Enough: An Anthology Published by the Other Death Penalty Project، 2013، (The Other Death Penalty Project)، 173 و 29 و 125 و 147 على التوالي.

93 مقتبس من كراولي، إي. وسباركس، ر.، "Is There Life after Imprisonment? How Elderly Men Talk about Imprisonment and Release"، Criminology and Criminal Justice، 6(2006): 63-82، ص. 74.

كما سلب الباحثون الضوء على التحديات التي تواجه إدارة السجناء المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط، محذرين من أن مثل هذه الأحكام قد يؤدي إلى ظهور فئة من "السجناء الخارقين" الذين لا يمكن السيطرة عليهم لأنهم ليس لديهم ما يخسرونه، حيث لا يوجد حافز للإفراج المشروط. على العكس من ذلك، يرى البعض أن السجناء المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط قد يسببون مشاكل تأديبية أقل لأنهم يصبحون مؤسسين للغاية.¹⁰¹ في كلتا الحالتين، فإن عدم وجود أي احتمال للإفراج المشروط يخلق تحديات كبيرة لموظفي السجون، الذين يجب عليهم تحديد كيفية تنفيذ نظام يكون بناءً وأماناً للسجناء والموظفين على حد سواء.

بشكل خاص، حيث إنهم سيموتون في الغالب داخل السجن. يعبر الكثيرون عن أفكار انتحارية أو يفضلون عقوبة الإعدام على قضاء بقية حياتهم في السجن.⁹⁴

أنا على قيد الحياة. وأنا حقاً لا أريد أن أكون كذلك. ليس لدي ما أعيش من أجله. أنا أقضي عقوبة السجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط، وهذا قد يكون بمثابة حكم بالإعدام. لن أغادر هذا المكان أبداً، وفكرة ذلك تقضي على أي بصيص من الأمل في نفسي.⁹⁵

السجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط (LWOP)

السجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط (LWOP)، ويُشار إليه أيضاً بـ«السجن مدى الحياة الكامل» أو «السجن مدى الحياة الحقيقي»، لا يتيح أي أفق واقعي للإفراج؛ ما يعني أن المحكوم عليهم به يحكم عليهم بالبقاء في السجن حتى الوفاة. ويُطبق هذا النوع من العقوبات في نحو 65 دولة حول العالم، بما في ذلك أنظمة قانونية أدخل فيها هذا الحكم في وقتٍ حديث نسبياً.

وتشير أحكام قضائية متزايدة وآراء خبراء على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية إلى أن عقوبة LWOP غير متوافقة على نحو جوهري مع معايير حقوق الإنسان. فمن خلال إلغاء أي إمكانية للإفراج، بغض النظر عن جهود إعادة التأهيل، فإنها تقوّض الغاية الأساسية من السجن وتمسّ كرامة الإنسان—وهي مبدأ محوري في قانون حقوق الإنسان—كما تتعارض مع حظر المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وبناءً على ذلك، ينبغي ألا يُنظر إلى عقوبة LWOP أو يُلجأ إليها بوصفها بديلاً لعقوبة الإعدام تحت أي ظرف.

السجن المؤبد غير الرسمي

يشير السجن المؤبد غير الرسمي إلى الأحكام التي لا تسمى رسمياً «السجن المؤبد» ولكنها مع ذلك يمكن أن تؤدي إلى قضاء الشخص بقية حياته في الحبس. وعادة ما تستبعد هذه الأحكام من الإحصاءات الرسمية للسجن المؤبد والأبحاث الأكاديمية حول أحكام السجن المؤبد، وبالتالي فإن المعلومات المتوفرة عنها أقل. ومع ذلك، يمكن أن يكون لها آثار مماثلة لآثار الأحكام الرسمية بالسجن المؤبد أو حتى أشد منها.¹⁰²

غالبًا ما يعاني الأشخاص الذين يقضون عقوبة السجن مدى الحياة من شعور عميق ومتزايد بالوحدة والفقدان، ناجم عن عدم قدرتهم على تربية أطفالهم وإدراكهم أن أفراد أسرهم سيموتون على الأرجح بينما هم يظلون في السجن. غالبًا ما يُحرم المحكوم عليهم بالسجن المؤبد من فرص إعادة التأهيل، ويؤكدون عادةً على اليأس المطلق الذي يعيشونه، ويجدون صعوبة فهم الغرض من عقوبتهم، ويعيرون عن قلقهم بشكل خاص بشأن تدهورهم النفسي وأثار الإيداع في المؤسسات.⁹⁶

وكما لاحظت المحكمة العليا الكندية: “تدعم آثار كهذه الاستنتاج القائل بأن عقوبة السجن المؤبد دون إمكانية واقعية للإفراج المشروط هي عقوبة مهينة بطبيعتها، وبالتالي تعارض جوهرياً مع كرامة الإنسان.”⁹⁷

الآثار العملية للحكم بالسجن المؤبد

توضح الحالة في الولايات المتحدة بوضوح العواقب الإنسانية للحكم بالسجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط. أشار تقرير نشره الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية في عام 2013 إلى أن ارتفاع عدد أحكام السجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط في الولايات المتحدة قد حوّل السجون إلى مؤسسات لرعاية المسنين، حيث يتم إيداع السجناء المسنين والمرضى الذين لم يعودوا يشكلون خطراً على المجتمع حتى وفاتهم.⁹⁸

في لويزيانا، طور سجن الولاية - سجن أنغولا - صناعة جنازية خاصة به. يتم توظيف السجناء لبناء توابيت لزملائهم السجناء، وعادة ما يتم إجراء خدمات الجنازة من قبل سجناء آخرين غالباً لأن الشخص قد فقد الاتصال بأسرته أو أصدقائه خارج نظام السجون.⁹⁹ في ولاية تكساس، يُدفن حوالي 100 شخص يموتون في نظام السجون بالولاية كل عام في مقبرة كابتن جو بيرد، التي تعتبر أكبر مقبرة للسجناء في البلاد.¹⁰⁰

94 على سبيل المثال، انظر Hartman K، محرر، Too Cruel, Not Unusual Enough: An Anthology Published by The Other Death Penalty Project، لانكستر، كاليفورنيا، The Other Death Penalty Project، 2013.

95 مقتبس من Zehr H، Doing Life: Reflections of Men and Women Serving Life Sentences for the Other Death Penalty Project، 1996، ص. 86.

96 Raes B و van Kuijk Y، Liem M، “تجربة السجن للمحكوم عليهم بالسجن المؤبد، دراسة تجريبية تجريبية”، Delikt en Delinkwent، المجلد 2، 2016، ص 10-29.

97 R v Bissonnette، § 97.

98 الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية (2013) موت أحياء: السجن المؤبد دون إفراج مشروط عن الجرائم غير العنيفة، نيويورك: مؤسسة ACLU.

99 Hawryluk، M. (2024) “Death and redemption in an American prison”، KFF Health News، 19 فبراير 2024، www.npr.org/sections/health-shots/2024/02/19/1231119824/prison-hospice-angola-louisiana-quilting.

100 سميت، سونيا (2013) “القصة وراء أكبر مقبرة سجون في البلاد”، تكساس مونثلي، 21 يناير 2013، www.texasmonthly.com/articles/the-story-behind-the-nations-largest-prison-graveyard.

101 أبلتون، سي، وغروفر، بي، (2007) “إيجابيات وسلبيات الحياة دون إفراج مشروط”، المجلة البريطانية لعلم الجريمة، 47: 597-615.

102 انظر: Penal Reform International، Jimada، Z، van Zyl Smit، D و Appleton، C (2024) Informal Life Imprisonment. A policy Briefing on this harsh، hidden sentence.

لندن: Penal Reform International.

إلى أن بعض الولايات القضائية التي لا تطبق عقوبة السجن المؤبد رسمياً، تستخدم عقوبات السجن المؤبد الفعلية كبديل وظيفي.

وفي أنظمة قضائية أخرى، تؤدي الأحكام المتتالية إلى عقوبات بالسجن المؤبد فعلياً. على سبيل المثال، في تشيلي وكينيا، لا يمكن أن يتجاوز الحد الأقصى لمدة العقوبة على جريمة واحدة (باستثناء عقوبات السجن المؤبد الرسمية) 20 عاماً و15 عاماً على التوالي، ولكن القانون يسمح بعدد غير محدود من

من الأحكام المتتالية.¹⁰⁹ على النقيض من ذلك، تسمح جنوب أفريقيا بأحكام متعددة متتالية محددة المدة، ولكن يجب النظر في الإفراج المشروط بعد 25 عاماً.¹¹⁰

يمكن تقسيم السجن المؤبد غير الرسمي بشكل عام إلى نوعين:

1. السجن المؤبد الفعلي: أحكام طويلة الأمد محددة المدة؛ و

2. الاحتجاز الوقائي لأجل غير مسمى بعد الإدانة: مجموعة من التدخلات التي تتبع الإدانة الجنائية وتؤدي إلى احتجاز الفرد إلى أجل غير مسمى، عادةً على أساس خطورته أو المخاطر المستقبلية التي قد يشكلها.

مثل السجن المؤبد الرسمي، يمكن أن تؤدي الأحكام غير الرسمية بالسجن المؤبد إلى السجن مدى الحياة، ولكنها أكثر صعوبة في تحديدها ومراقبتها.

← وغالباً ما تحرم هذه الأحكام الأفراد من الضمانات التي ترتبط عادةً بالأحكام المؤبدة، بما في ذلك آليات المراجعة أو الأهلية للإفراج المشروط. ولهذا السبب، يجب أخذها في الاعتبار في أي تحليل شامل للسجن المؤبد.

السجن المؤبد الفعلي

الحكم بالسجن المؤبد الفعلي أو الافتراضي هو حكم محدد المدة ومحدد الطول بحيث من غير المرجح أن يتم الإفراج عن المحكوم عليهم أحياناً، بغض النظر عن أعمارهم عند النطق بالحكم.¹⁰³ وقد يشمل ذلك حكماً واحداً محدد المدة (على سبيل المثال، 99 عاماً)، أو عدة أحكام متتالية، أو أحكام محددة المدة تفرض على كبار السن. لا يوجد حد مقبول عالمياً يحدد متى يصبح الحكم المحدد المدة حكماً بالسجن المؤبد فعلياً؛ وقد تكون عوامل مثل مدة الحكم والعمر والصحة ومتوسط العمر المتوقع ذات صلة بذلك.¹⁰⁴

تختلف الحدود/المعايير اختلافاً كبيراً بين الأنظمة القانونية. فبعض الدول الإسكندنافية تُصنّف الأحكام التي تتجاوز ستة أشهر على أنها أحكام طويلة الأمد، بينما تفرض أنظمة قانونية أخرى، مثل الولايات المتحدة، أحكاماً تصل بصورة معتادة إلى مئات السنين. وفي النظام الاتحادي في المكسيك، قد تصل مدة الأحكام إلى 140 عاماً.¹⁰⁵

العديد من الأنظمة القضائية التي لا تفرض عقوبة السجن المؤبد رسمياً تسمح مع ذلك بفرض عقوبات طويلة الأمد. على سبيل المثال، تسمح كولومبيا وكوستاريكا وغواتيمالا والسلفادور بفرض عقوبات تتجاوز 50 أو 60 عاماً.¹⁰⁶ في كرواتيا، تبلغ العقوبة القصوى 40 عاماً، أو 50 عاماً في حالات الجرائم المتعددة.¹⁰⁷ ألaska - الولاية الوحيدة في الولايات المتحدة التي لا تطبق عقوبة السجن المؤبد رسمياً - تسمح بعقوبات محددة المدة تصل إلى 99 عاماً.¹⁰⁸ وهذا يشير

السجن المؤبد فعلياً

ما لا يقل عن 64 دولة تسمح بالسجن المؤبد الفعلي، وهو عقوبة محددة المدة طويلة للغاية بحيث من غير المرجح أن يعيش المحكوم عليه بها¹¹¹ وعلى الرغم من أنها لا تسمى عقوبة "مؤبدة"، إلا أنها شكل غير رسمي من أشكال السجن المؤبد ويمكن أن يكون لها نفس الأثر العملي للعقوبة المؤبدة الرسمية. وتختلف الحدود الدنيا لما يشكل عقوبة بالسجن المؤبد فعلياً اختلافاً كبيراً. ويمكن أن تتراوح مدة العقوبة بين 35 عاماً وأكثر من 100 عام، وقد تمتد في بعض الأنظمة القضائية إلى عدة مئات من السنين بسبب العقوبات المتتالية. ويمكن أن تعتبر العقوبات التي تتجاوز متوسط العمر المتوقع، أو العقوبات الطويلة المفروضة على كبار السن، بمثابة عقوبة بالسجن المؤبد فعلياً. في بعض البلدان التي لا يوجد فيها السجن المؤبد الرسمي، يعمل السجن المؤبد فعلياً كبديل ويقضي فعلياً على أي احتمال أو أمل واقعي في الإفراج، لا سيما عندما لا توجد ضمانات كافية لمنع إساءة الاستخدام.

إن استخدام الأحكام المتتالية دون قيود يلغي فعلياً إمكانية الإفراج المشروط، بغض النظر عن خطورة الجرائم. في عام 2022، ألغت المحكمة العليا الكندية حكماً كان يسمح بإضافة فترات عدم أهلية للإفراج المشروط مدتها 25 عاماً بشكل متتالي في حالة الإدانة بعدة جرائم قتل من الدرجة الأولى، مما كان من شأنه أن يتطلب حلاً أدنى 150 عاماً قبل الأهلية للإفراج المشروط.¹¹² وقضت المحكمة بأن مثل هذا الحكم

¹⁰³ Van Zyl Smit, D and Appleton, C, Life imprisonment: A global human rights analysis, p. 71.

¹⁰⁴ انظر: فريسيو، ج. م، "إلغاء السجن المؤبد في البرازيل وتناقضاته"، في السجن المؤبد وحقوق الإنسان، ص. 307؛ لاوغاليس، ف. ن. كوزا، س. س. وفون، م. س.، "تقنياً ليس مدى الحياة: كيف تحكم الأحكام بالسجن المؤبد الفعلي على الأحداث بالموت في السجن"، مجلة مراجعة العدالة الجنائية، 23 نوفمبر 2023، 1-27، ص. 3.

¹⁰⁵ المكسيك: المادة 11 من القانون العام لمنع ومعاينة الجرائم المتعلقة بالاختطاف، اللوحة التنفيذية للجزء الحادي والعشرين من المادة 73 من الدستور (La Ley General para Prevenir y Sancionar los Delitos en Materia de Secuestro, Reglamentaria de la fracción XXI del Artículo 73 de la Constitución Política de los Estados Unidos Mexicanos)، 2010، بصيغته المعدلة.

¹⁰⁶ للحصول على تفاصيل حول مدة العقوبة في أمريكا الوسطى والجنوبية، انظر: دي ليون فيلابل، ف. ج.، "السجن لفترات طويلة في أمريكا اللاتينية"، في السجن مدى الحياة وحقوق الإنسان، ص. 329.

¹⁰⁷ كرواتيا: المادة 46 من القانون الجنائي.

¹⁰⁸ ألaska، الولايات المتحدة: قانون ألaska (2017) §12.55.125.

¹⁰⁹ شيلي: المادة 56 من القانون الجنائي؛ كينيا: القانون الجنائي؛ المادة (1) 14 من قانون الإجراءات الجنائية؛ قانون الخدمة القضائية، المبادئ التوجيهية لإصدار الأحكام، الفقرات 7.13-7.16.

¹¹⁰ جنوب أفريقيا: قانون الخدمات الإصلاحية لعام 1998، المادة (6) 73(6).

¹¹¹ Van Zyl Smit, D and Appleton, C, Life imprisonment: A global human rights analysis, p. 95.

¹¹² R v Bissonnette, 2022 SCC 23 (CanLII), [2022] 1 SCR 597.

لا علاقة لها بالإدانة الجنائية. وغالباً ما يقتصر تطبيقها على فئات محددة من الجرائم، مثل الجرائم العنيفة أو الجنسية الخطيرة.

← **على الرغم من عدم تصنيفها رسمياً على أنها سجن مدى الحياة، فإن الاحتجاز الوقائي غير المحدد المدة بعد الإدانة يمكن أن يحقق الاحتجاز نفس الأثر العملي، أي السجن مدى الحياة بموجب آلية قانونية مختلفة. ورغم أن هذا النوع من الاحتجاز أقل وضوحاً في بعض الأحيان من الأحكام الرسمية بالسجن مدى الحياة، فإن عواقبه لا تقل خطورة.**

الاحتجاز الوقائي غير المحدود بعد الإدانة في النظم الوطنية

يوجد الاحتجاز الوقائي لأجل غير مسمى بعد الإدانة في العديد من البلدان الأوروبية، بما في ذلك النرويج والدنمارك وفرنسا وألمانيا وهولندا والسويد، وكذلك في ولايات قضائية أخرى مثل جنوب أفريقيا وكندا وبعض الولايات في الولايات المتحدة.

في كندا وجنوب أفريقيا، يمكن تصنيف الأفراد المدانين بارتكاب جرائم عنف خطيرة على أنهم "خطرون" واحتجازهم إلى أجل غير مسمى بناءً على سجلهم الجنائي وتقييماتهم النفسية.

في الولايات المتحدة، تسمح 20 ولاية والحكومة الفيدرالية بالحبس المدني بعد انتهاء مدة العقوبة للأفراد المصنفين على أنهم "معتدون جنسيون عنيفون".¹¹⁹ يتم فرض هذا الإجراء بعد أن يكون الشخص قد أتم مدة عقوبته في السجن ولكن لا يزال يعتبر خطيراً جداً بحيث لا يمكن الإفراج عنه.

في ولايات مثل فلوريدا، يمكن للمدعين العامين التقدم بطلب لهذا الحبس، مدعومين بتقييمات نفسية. إذا وجدت محكمة مدنية أن الفرد يستوفي المعايير القانونية، يجوز احتجازه إلى أجل غير مسمى في منشأة آمنة إلى أن يتوقف عن تشكيل تهديد. وقد تعرضت هذه الممارسة لانتقادات واسعة النطاق لكونها تتحايل على الإجراءات القانونية الجنائية وتفرض عقوبات إضافية عبر القانون المدني.¹²⁰

في النرويج، التي ألغت أحكام السجن المؤبد رسمياً عام 1981 وحددت الحد الأقصى للعقوبة بـ 21 عاماً (باستثناء الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، إذ رُفع الحد الأقصى في هذه الحالات إلى 30 عاماً)،¹²¹ يمكن للمحاكم فرض الفورفارينغ (forvaring)، وهو شكل من الاحتجاز الوقائي غير محدد المدة يُطبق على الجرائم الخطيرة العنيفة أو الجنسية عندما يُعد الحكم محدد المدة غير كافٍ لحماية الجمهور.¹²² وينبغي للمحاكم أن تحدد لكل حكم حداً أدنى وحداً أقصى لمدة الاحتجاز، لا يُنظر في ذلك إلا إذا لم يعد الفرد يُعتبر خطيراً. لتمديد الحبس إلى ما بعد

يحرم الشخص المحكوم عليه من أي احتمال واقعي للإفراج عنه خلال حياته، وهو ما يعادل فعلياً حكماً بالسجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط.¹¹³

في الولايات المتحدة، أفاد مشروع الأحكام القضائية أنه في عام 2024 كان هناك 41398 شخصاً يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد (فعلياً)، والتي تعرف بأنها أحكام محددة المدة 50 عاماً أو أكثر.¹¹⁴ في ولاية تكساس، كان ما يقرب من نصف السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد يقضون عقوبة بالسجن المؤبد فعلياً. في ولاية تينيسي، ارتفع عدد الأشخاص الذين يقضون عقوبة بالسجن المؤبد فعلياً بنسبة 176٪ منذ الاستطلاع الوطني السابق في عام 2020.

تعتمد بعض الولايات القضائية على متوسط العمر المتوقع لتحديد ما إذا كان الحكم يشكل عقوبة بالسجن المؤبد فعلياً. في السلفادور، على سبيل المثال، قضت المحكمة العليا بأن عقوبة السجن لمدة 75 عاماً تعتبر فعلياً عقوبة بالسجن مدى الحياة. بالنظر إلى أن متوسط العمر المتوقع في البلاد يبلغ 70 عاماً.¹¹⁵

تفرق بعض البلدان بين العقوبة المفروضة والمدة الفعلية التي يقضيها السجين في السجن. تسمح البرازيل بفرض عقوبات تصل إلى 100 عام، لكن لا يجوز أن يقضي أي شخص أكثر من 30 عاماً في السجن.¹¹⁶ وبالمثل، تسمح بلدان مثل ألمانيا وبعض الولايات الأسترالية نظرياً بفرض عقوبات طويلة جداً، لكن نادراً ما تُفرض هذه العقوبات في الممارسة العملية، إما بسبب الحماية الدستورية أو ضبط النفس القضائي.

الاحتجاز الوقائي غير المحدود بعد الإدانة

يشير الاحتجاز الوقائي غير المحدد المدة بعد الإدانة إلى أي حكم أو أمر أو إجراء يقضي بسجن الأشخاص لفترة غير محددة بعد إدانتهم جنائياً، دون تحديد موعد للإفراج عنهم.¹¹⁷ وعادة ما يُستخدم هذا الإجراء عندما يُعتبر الشخص خطيراً ومن المحتمل أن يشكل خطراً مستمراً على السلامة العامة، حتى لو لم يُحكم عليه بالسجن المؤبد رسمياً.

يمكن فرض الاحتجاز الوقائي لأجل غير مسمى بعد الإدانة إما عند النطق بالحكم أو بعد أن يقضي الفرد عقوبة محددة المدة. ويختلف الشكل القانوني لهذا الاحتجاز باختلاف الانظمة القضائية.¹¹⁸

ففي بعضها، يشكل "إجراء" تفرضه محكمة جنائية؛ وفي بعضها الآخر، قد يتخذ شكل "حبس مدني" تأمر به محكمة مدنية. وتختلف هذه الإجراءات عن الاحتجاز الوقائي قبل المحاكمة أو الحبس في مؤسسات الطب النفسي التي

113 المرجع نفسه، § 139.

114 Nellis, A and Barry, C, A matter of life, p. 11.

115 قرار بشأن القضايا 2003/7-2003/22-2003/19-2003/16-2003/14-2003/12-2003/11-2003/10-2003/3-2002/40-2002/25-2001/34-2001/24-2001/10-2001/5. www.escuela.fgr.gob.sv/wp-content/uploads/Leyes/Leves-2/Sentencias_INC_Acumulas_CSJ_DICIEMBRE_2010.pdf 23 ديسمبر 2010.

116 فريسيو، ج. م، "إلغاء عقوبة السجن المؤبد في البرازيل وتناقضاتها"، في السجن المؤبد وحقوق الإنسان، ص. 307.

117 المرجع نفسه، ص. 76.

118 كندا: المادة (1) 753 من القانون الجنائي؛ جنوب أفريقيا: المادة 286A من قانون الإجراءات الجنائية لعام 1977.

119 كالكينز، سي، جيفليك، إي، بيتي، آر إيه، زيدمان، إس، وبيربلو، إيه دي، "تشريعات العنف الجنسي: مراجعة للسوابق القضائية والأبحاث التجريبية"، علم النفس والسياسة العامة والقانون 20 (2014): 443-462.

120 قوانين ولاية فلوريدا، الباب XLVII، الإجراءات الجنائية والإصلاحات § 916.33 (أعيد ترقيمها إلى 394.913 وتعديلها بموجب القوانين 1999، § 1، 6، 99-222، c، سارية المفعول اعتباراً من 26 مايو 1999)؛ قوانين ولاية فلوريدا، الباب XXIX، الصحة العامة § 394.912.

121 النرويج: Straffeloven، s. 43.

122 النرويج: Forskrift om særreaksjonen forvaring، 2004: 21 §40؛ 2005: 540.

النفسي”¹³⁰ ومع ذلك، لم يتم تطبيق إلغاء هذا القانون بأثر رجعي، ولا يزال العديد من الأفراد المتضررين في السجن أو تحت المراقبة. حتى ديسمبر 2024، ظل أكثر من 2600 شخص في السجن بموجب أحكام IPP. ومن بين هؤلاء، لم يُفرج عن 1045 شخصاً على الإطلاق، على الرغم من أن 99 في المائة منهم قضوا مدة أطول من الحد الأدنى للعقوبة.¹³¹ قضى أحد الرجال 19 عاماً في السجن لسرقة جهاز كمبيوتر محمول، بينما أضرمت النار في نفسه بعد 13 عاماً في الحبس. وأُفرج عن 1569 شخصاً آخرين، لكن أعيدوا إلى السجن لاحقاً، غالباً بسبب مخالفات بسيطة لشروط الإفراج المشروط.¹³² وكانت الخسائر البشرية فادحة:

توفي ما لا يقل عن 94 شخصاً محكوماً عليهم بالسجن المؤبد الوقائي بالانتحار أثناء الاحتجاز، كما انتحر 37 آخرون بعد الإفراج عنهم، وذلك بسبب الضغط النفسي الناجم عن العيش في خوف من إعادة اعتقالهم، وفقاً للتقارير.¹³³

التحديات التي تواجه الاحتجاز الوقائي لأجل غير مسمى بعد الإدانة

تم الطعن في أنظمة الاحتجاز الوقائي لأجل غير مسمى بعد الإدانة باعتبارها تنتهك المعايير الدولية لحقوق الإنسان. في عام 2003، أصدرت ولاية كوينزلاند في أستراليا قانوناً يسمح بالاحتجاز الوقائي لأجل غير مسمى للأفراد الذين يعتبرون خطراً جسيماً على المجتمع.¹³⁴ على الرغم من أن المحكمة العليا الأسترالية أيدت القانون،¹³⁵ فقد وجدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أنه ينتهك المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لأنه يرقى إلى مستوى الاحتجاز التعسفي.¹³⁶ فقد كان الأفراد يُحتجزون بعد انتهاء مدة عقوبتهم بناءً على المخاطر فقط، وليس على سلوك إجرامي جديد. كما أعربت لجنة حقوق الإنسان عن قلقها بموجب المادتين 14 و 15، مشيرة إلى أن الاحتجاز الوقائي لأجل غير مسمى بعد الإدانة قد يشكل عقوبة مزدوجة وتدابير عقابية بأثر رجعي، وكلاهما محظور بموجب القانون الدولي.

وقد تم التوصل إلى نتيجة مماثلة فيما يتعلق بنينوزيلندا، حيث يمكن فرض الاحتجاز الوقائي على الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 18 عاماً والذين ارتكبوا “جريمة جنسية أو عنيفة مؤهلة” ومن المرجح أن يعودوا إلى ارتكاب الجريمة مرة أخرى.¹³⁷ وكما هو الحال بالنسبة للسجن مدى الحياة، فإن هذه العقوبة

المدة القصوى، يجب على المدعين العامين تقديم التماس إلى المحكمة في غضون ثلاثة أشهر قبل انتهاء المدة، ويمكن تكرار التمديدات لمدة تصل إلى خمس سنوات إلى أجل غير مسمى، وربما مدى الحياة.¹²³ اعتباراً من عام 2022، كان هناك أكثر من 150 شخصاً يخضعون للحبس الاحتياطي، أي ما يقرب من ضعف العدد قبل عقد من الزمن.¹²⁴

في بلدان أخرى مثل الدنمارك وفرنسا وألمانيا وهولندا، التي تسمح بفرض عقوبات السجن المؤبد الرسمية، يمكن إضافة الاحتجاز الوقائي غير المحدد المدة بعد الإدانة إلى العقوبة إما عند النطق بالحكم أو أثناء السجن.¹²⁵ وعادة ما تُفرض هذه التدابير على فئات معينة من الجرائم وتنطوي على الاحتجاز غير المحدد المدة في مرافق آمنة.

ورغم أنها تختلف من الناحية الفنية عن العقوبة، وغالباً ما تُصنف على أنها “تدابير أمنية”، فإنها تثير مخاوف كبيرة بشأن الإجراءات القانونية الواجبة وحقوق الأفراد المتضررين.

في إنجلترا وويلز، كان “السجن من أجل الحماية العامة” (IPP) الذي تم إلغاؤه الآن شكلاً من أشكال الاحتجاز الوقائي غير المحدود بعد الإدانة الذي كان يمكن فرضه بين عامي 2005 و 2012.¹²⁶ وكان يستخدم للأشخاص المدانين بجرائم عنف أو جنسية تعتبر خطيرة، حيث كان الحكم بالسجن مدى الحياة يعتبر غير مناسب ولكن كان يعتقد أن الاستمرار في الاحتجاز ضروري لحماية الجمهور. كانت المحاكم تحدد مدة دنيا (“عقوبة”)، غالباً ما تكون قصيرة نسبياً، وبعدها كان الإفراج يعتمد على قرار لجنة الإفراج المشروط. وللإفراج عنهم، كان عليهم إتمام سلسلة من البرامج والدورات التدريبية.

يتم إكمالها (لإثبات انخفاض المخاطر).¹²⁷ في الواقع، فإن الغالبية العظمى من الأشخاص الخاضعين للحكم قسواً فترات أطول بكثير من الحد الأدنى لمدة العقوبة لعدم توفر البرامج المطلوبة، مما دفع المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى اعتبار أن نظام IPP ينتهك المادة 5(1) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.¹²⁸ وحتى بعد الإفراج عنهم، يظل الأفراد تحت المراقبة لفترة محددة ويمكن إعادتهم إلى السجن إذا خالفوا شروطها.

تم إلغاء نظام IPP في عام 2012 بعد انتقادات واسعة النطاق، بما في ذلك مخاوف بشأن طبيعته غير المحددة ومعايير الإفراج غير الواضحة وآثاره النفسية الضارة.¹²⁹ ووصف خبراء الأمم المتحدة هذا النظام بأنه شكل من أشكال من “التعذيب

123 أبلتون، سي، تود-كفام، جي، دال، إتش، جونسن، بي، وويتنغتون، آر، “تطور وتنفيذ العقوبة القصوى في النرويج: نهج استثنائي للحبس المؤبد؟” Law & Social Inquiry 50, 504-537, 506

124 المرجع نفسه.

125 فان زيل سميث، د. وأبلتون، سي، السجن المؤبد: تحليل عالمي لحقوق الإنسان، ص 84-81.

126 موجز بحثي لمكتبه مجلس العموم، أحكام السجن لحماية الجمهور، 24 أبريل 2023.

127 للحصول على تفاصيل حول عقوبة السجن لحماية الجمهور، بما في ذلك متى يمكن فرضها وكيف تم تعديل هذه الأحكام وإلغاؤها لاحقاً، انظر: أشوورث، أ. الأحكام والعدالة الجنائية، الطبعة الخامسة، مطبعة جامعة كامبريدج، 2010 والطبعة السادسة، مطبعة جامعة كامبريدج، 2015؛ أنيسون، ه. السياسة الخطرة: المخاطر والضعف السياسي والسياسة الجنائية، مطبعة جامعة أكسفورد، 2015.

128 James, Wells and Lee v United Kingdom, ECHR (الطلبات أرقام 25119/09 و 57715/09 و 57877/09)، 18 سبتمبر 2012.

129 انظر على سبيل المثال: رابطة هوارد للإصلاح الجنائي، الأحكام غير المحددة المدة لحماية الجمهور، 2007؛ صندوق إصلاح السجون، بالتأكيد ربما؟ كيف أن الأحكام غير المحددة المدة لحماية الجمهور غير عادلة وغير مستدامة، 2007؛ إدغار، ك.، هاريس، م.، وويستر، ن.، لا حياة، لا حرية، لا مستقبل: تجارب السجناء الذين أعيد استدعاؤهم بموجب حكم السجن لحماية الجمهور، صندوق إصلاح السجون، 2020؛ كومي، أ. “حجب إنهاء الظلم الذي دام عقوداً من الزمن بسبب عقوبة IPP”، مدونة رابطة هوارد، 17 يناير 2022؛ المجموعة المتحدة لإصلاح IPP (UNGRIPP)، “اليوم يصادف مرور عشر سنوات على إلغاء عقوبة IPP”، مدونة 3 UNGRIPP، ديسمبر 2022.

130 مارتين، أ. “مسؤول الأمم المتحدة المعني بالتعذيب يهاجم المملكة المتحدة بسبب أحكام السجن المؤقتة “اللاإنسانية””، صحيفة الإندبندنت، 8 فبراير 2025، www.independent.co.uk/news/uk/crime/ipp-sentence-prison-un-torture-indefinite-jail-b2687625.html

131 مارتين، أ. “أمل في إنهاء “التجربة القاسية” المتمثلة في أحكام السجن المؤقتة التي أدت إلى حبس سارقي الهواتف لمدة تصل إلى 20 عاماً”، صحيفة الإندبندنت، 21 يونيو 2025، www.independent.co.uk/news/uk/crime/ipp-sentence-prison-un-torture-indefinite-jail-b2687625.html

132 وزارة العدل، إحصاءات إدارة المجرمين الفصلية: يوليو إلى سبتمبر 2024، إنجلترا وويلز، 30 يناير 2025.

133 مارتين، أ. “الأمم في إنهاء “التجربة القاسية” المتمثلة في عقوبات السجن المؤقتة التي أدت إلى حبس سارقي الهواتف لمدة تصل إلى 20 عاماً”، صحيفة الإندبندنت، 21 يونيو 2025، www.independent.co.uk/news/uk/crime/ipp-sentence-release-date-proposal-lord-thomas-b2773912.html

134 أستراليا: قانون السجناء الخطرين (المجرمين الجنسيين) لعام 2003، المادة 13.

135 فاردون ضد النائب العام لولاية كوينزلاند 46 HCA [2004].

136 فاردون ضد أستراليا، CCPR/C/98/D/1629/2007، لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (HRC)، 10 مايو 2010.

137 نيوزيلندا: قانون الأحكام القضائية لعام 2002، المادة 87(2) [1] و 87(2) [ج].

تشمل فترة دنيا غير قابلة للإفراج المشروط (لا تقل عن خمس سنوات)، وبعدها يظل الفرد خاضعاً للاستدعاء لبقية حياته.¹³⁸ ووجدت لجنة حقوق الإنسان أن الطبيعة المطولة وغير المحددة للاحتجاز، دون مراجعة فعالة ومنتظمة، تشكل انتهاكاً واضحاً للمادتين 9 و 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.¹³⁹ وتتعلق القضية بشخص قضى أكثر من 25 عاماً في السجن، ووجدت اللجنة أن استمرار احتجازه تعسفي ويفتقر إلى الضمانات الإجرائية الكافية. ولم يتم تنفيذ توصياتها بإصلاح أنظمة الاحتجاز الوقائي في كلا البلدين.¹⁴⁰

تُظهر هذه الأمثلة مجموعة الأشكال القانونية التي يمكن أن يتخذها الاحتجاز الوقائي غير المحدود بعد الإدانة، والمخاوف الجادة التي تثيرها فيما يتعلق بحقوق الإنسان، لا سيما عندما يتم تطبيقها دون ضمانات واضحة أو حدود زمنية أو مراجعة منتظمة وفعالة.

الاحتجاز الوقائي غير محدد المدة بعد الإدانة

تسمح ما لا يقل عن 50 دولة بالاحتجاز الوقائي لأجل غير مسمى بعد الإدانة، وهو شكل من أشكال السجن المؤبد غير الرسمي الذي يسمح باحتجاز الأشخاص في السجن لأجل غير مسمى بعد إدانتهم جنائياً، دون تحديد موعد للإفراج عنهم.¹⁴¹ وعادة ما يُفرض هذا الإجراء على الأشخاص الذين يُعتبرون "خطيرين"، إما عند النطق بالحكم أو بعد قضاء مدة محددة، ويمكن أن يؤدي إلى السجن مدى الحياة. تختلف الأشكال القانونية بشكل كبير، من "تدابير أمنية" إلى "حبس مدني"، ولكنها جميعها تثير مخاوف جدية بشأن حقوق الإنسان عندما تُستخدم دون ضمانات واضحة أو حدود زمنية أو مراجعة فعالة. في الممارسة العملية، يمكن أن تقضي على أي احتمال واقعي للإفراج، وتعمل بشكل مشابه لأقصى أشكال السجن المؤبد الرسمي.

¹³⁸ نيوزيلندا: قانون العقوبات لعام 2002، المادة 89.

¹³⁹ ميلر وكارول ضد نيوزيلندا، البلاغ رقم 2502/2014، وثيقة الأمم المتحدة CCPR/C/112/D/2502/2014، لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

¹⁴⁰ ميلر وكارول ضد نيوزيلندا، الفقرة 10.

¹⁴¹ فان زيل سميث، د. وأبلتون، ج.، السجن مدى الحياة: تحليل عالمي لحقوق الإنسان، ص. 96.

انتشار عقوبة السجن المؤبد والسجن لفترات طويلة

الاستخدام المتزايد لعقوبة السجن المؤبد

في دراستهم العالمية الرائدة حول السجن مدى الحياة، قدر فان زيل سميث وأبلتون (2019) أن عدد الأشخاص الذين يقضون عقوبات بالسجن مدى الحياة في جميع أنحاء العالم زاد بنسبة 84 في المائة بين عامي 2000 و 2014، من حوالي 261000 إلى 479000 فرد.¹⁴⁵ وقد ساهمت بعض دول قليلة إلى هذا النمو، وهي الولايات المتحدة والهند وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة وتركيا، على الرغم من أن معدل الزيادة اختلف بين الانظمة القضائية

في جنوب أفريقيا، ارتفع عدد السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد من 647 في عام 1995 إلى 13351 في عام 2014، مما يمثل 818 في المائة منذ مطلع الألفية. وقد تجاوز هذا الرقم بكثير معدل النمو الإجمالي لعدد السجناء في البلاد الذي بلغ حوالي 40 في المائة خلال نفس الفترة. واستمر هذا الاتجاه: فبحلول عام 2022، كان هناك 18,514 شخصاً يقضون عقوبات بالسجن مدى الحياة.¹⁴⁴

في جميع أنحاء أوروبا، تضاعف عدد الأشخاص الذين يقضون عقوبات بالسجن مدى الحياة تقريباً بين عامي 2000 و 2020، حيث زاد بنسبة 90 في المائة من 15149 إلى 28813.¹⁴⁵ وقد قاد بلدان اثنان - المملكة المتحدة، ومؤخراً تركيا - معظم النمو الإقليمي. في عام 2020، استأثرت المملكة المتحدة وتركيا معاً بنسبة 58 في المائة من هذا الإجمالي. كان الارتفاع حاداً بشكل خاص في تركيا، حيث زاد عدد السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد من 2293 في عام 2000 إلى 8463 في عام 2020، أي أكثر من ثلاثة أضعاف في غضون عقدين من الزمن.¹⁴⁶ باستثناء تركيا، تمثل المملكة المتحدة 43 في المائة من جميع الأشخاص الذين يقضون عقوبات بالسجن المؤبد في أوروبا.

تضم الولايات المتحدة أكبر عدد من السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد في العالم، حيث تمثل أكثر من 30 في المائة من الإجمالي العالمي المقدر.¹⁴⁷ ارتفع عدد الأشخاص الذين يقضون عقوبات بالسجن المؤبد في الولايات المتحدة من حوالي 70,000 سجين في عام 1992 إلى ذروة بلغت 161,957 سجيناً في عام 2016، قبل أن ينخفض قليلاً إلى 153,405 سجيناً في عام 2024 (مما يعكس انخفاضاً بنسبة

توجد تباينات كبيرة في استخدام عقوبة السجن المؤبد في جميع أنحاء العالم، مما يؤدي إلى تباين كبير في أعداد السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد في مختلف البلدان. ولا يزال الحصول على بيانات دقيقة وحديثة عن هؤلاء السجناء يمثل تحدياً، وفي بعض الانظمة القضائية يكاد يكون مستحيلًا.

الجدول 2: عدد ونسبة السجناء الذين يقضون عقوبة السجن المؤبد الرسمية في بلدان مختارة في عام 2020¹⁴²

البلد	السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد	نسبة السجناء المحكوم عليهم عليهم	لكل 100,000 من السكان الوطنيين
أستراليا	1,002	3.6	3.91
بليز	41	5.5	9.75
كندا	3,032	14.0	7.97
فرنسا	493	1.0	0.73
ألمانيا	1,800	3.6	2.16
الهند	68,995	61.9	4.92
إيطاليا	1,806	4.3	3.04
اليابان	1,744	4.4	1.38
كينيا	5,821	30.5	10.83
جنوب	17,487	16.9	28.88
تايوان	1,327	2.4	5.57
تركيا	8,463	3.4	10.15
المملكة المتحدة	8,302	10.3	12.44
الولايات المتحدة	161,512	11.9	48.71

← تشير الأرقام المتاحة إلى أن عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة على مستوى العالم قد ارتفع بشكل كبير في العقود الأخيرة.

¹⁴² مصادر البيانات: نيليس، أ.، لا نهاية في الأفق: اعتماد أمريكا المستمر على السجن مدى الحياة (واشنطن العاصمة: مشروع الأحكام القضائية، 2021)؛ Aebi, M., Tiago, M., and Burkhardt, C., SPACE I—Council of Europe Annual Penal Statistics: Prison Populations, Survey 2020 (Strasbourg, France: Council of Europe, 2021); Institute for Criminal Policy Research, World Prison Brief, www.prisonstudies.org (World Bank, World Development Indicators: Population, total (2020)؛ البيانات التي جمعها مشروع السجن مدى الحياة في جميع أنحاء العالم.

¹⁴³ Van Zyl Smit, D and Appleton, C., Life imprisonment: A global human rights analysis, p. 97.

¹⁴⁴ بيانات جمعها مشروع السجن مدى الحياة في العالم.

¹⁴⁵ أبلتون، سي وآخرون (قيد النشر)، السجن المؤبد كعقوبة قصوى: الانتشار والاتجاهات والآثار.

¹⁴⁶ المرجع نفسه.

¹⁴⁷ فان زيل سميث، د. وأبلتون، ج.، السجن مدى الحياة: تحليل عالمي لحقوق الإنسان، ص. 89.

ثغرات في البيانات

هناك حاجة إلى مزيد من البيانات عن السجن مدى الحياة. لا تزال المعلومات الموثوقة محدودة أو غير متوفرة على الإطلاق في العديد من البلدان.

في الصين وسنغافورة وفيتنام، يبدو أن السياسة الرسمية هي عدم نشر هذه الأرقام علناً. وفي بلدان أخرى، لا يتم نشر سوى البيانات الإجمالية عن عدد السجناء، دون تصنيف حسب نوع العقوبة، مما يجعل من الصعب تقييم نطاق أو استخدام عقوبة السجن المؤبد في الممارسة العملية.

على النقيض من ذلك، بدأت ماليزيا مؤخراً في نشر بيانات أكثر تفصيلاً، كشفت لأول مرة عن كيفية تطبيق أشكال مختلفة من السجن المؤبد. تشير الأرقام إلى أن عدداً أكبر من الأفراد يقضون حالياً أحكاماً رمزية بالسجن المؤبد، بحد أقصى 20 أو 30 عاماً، مقارنة بأولئك الذين يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد (LWOP).¹⁵⁵ ويبقى أن نرى كيف ستعكس الإصلاحات الأخيرة التي ألغت أحكام السجن المؤبد في التقارير الإحصائية المستقبلية.

تقدم اليابان مثلاً قوياً في شفافية البيانات من خلال نشر إحصاءات سنوية مفصلة عن كل من الأفراد المحكوم عليهم بالسجن المؤبد والعدد الإجمالي للأشخاص الذين يقضون عقوبات بالسجن المؤبد سنوياً. يتيح هذا المستوى من الشفافية إجراء تحليلات مفيدة وبدعم وضع سياسات قائمة على الأدلة بشأن قضايا رئيسية، مثل دور عقوبات السجن الطويلة في شيخوخة السجناء.

يتيح الوصول إلى البيانات تقييم كيفية تطبيق عقوبة السجن المؤبد في الممارسة العملية. وفي حالة عدم توفر هذه المعلومات، تتعثر بشكل كبير الرقابة الفعالة ووضع السياسات المستنيرة.¹⁵⁶

لماذا هناك زيادة فى أحكام السجن المؤبد؟

يعكس الاستخدام المتزايد لعقوبة السجن المؤبد، جزئياً، الاتجاه العالمي الأوسع نطاقاً المتمثل في زيادة أعداد السجناء. ومع ذلك، فإن الاعتماد المتزايد على عقوبة السجن المؤبد مدفوع أيضاً بعوامل أخرى، أهمها: (1) انخفاض استخدام عقوبة الإعدام، (2) ردود فعل أكثر صرامة تجاه الجريمة، (3) فرض عقوبات أطول.

1. انخفاض استخدام عقوبة الإعدام

أحد الدوافع وراء زيادة استخدام عقوبة السجن المؤبد هو التحول العالمي عن عقوبة الإعدام. مع قيام المزيد من البلدان بإلغاء أو تقييد عقوبة الإعدام، أصبح السجن المؤبد يستخدم بشكل متزايد كعقوبة قصوى افتراضية، ليحل محلها فعليًا

13٪ في إجمالي عدد السجناء في الولايات المتحدة).¹⁴⁸ عندما نضيف الأفراد الذين يقضون عقوبات بالسجن المؤبد (الافتراضي) لمدة 50 عاماً أو أكثر (41,398 فرداً إضافياً)، يرتفع العدد الإجمالي إلى 194,803. في عام 2024، كان واحد من كل ستة أفراد في سجون الولايات المتحدة (16 في المائة من نزلاء السجون) يقضي عقوبة بالسجن مدى الحياة دون إفراج مشروط (LWOP) أو عقوبة بالسجن مدى الحياة مع إفراج مشروط (LWP) أو عقوبة بالسجن مدى الحياة فعلياً.¹⁴⁹ ويمثل هذا رقماً قياسيًّا على الرغم من انخفاض معدلات الجريمة إلى أدنى مستوياتها.

في الهند، يتزايد أيضاً عدد المحكوم عليهم بالسجن المؤبد، ويشكلون نسبة كبيرة من السجناء المحكوم عليهم. بين عامي 2010 و2020، كان أكثر من نصف مجموع السجناء كل عام من الأشخاص الذين يقضون عقوبات بالسجن المؤبد. وبحلول عام 2020، ارتفعت هذه النسبة إلى ما يقرب من 62 في المائة، على الرغم من الانخفاض الفعلي في العدد الإجمالي للسجناء الذين يقضون عقوبات بالسجن المؤبد.¹⁵⁰ ويمكن أن يعزى هذا الارتفاع إلى الإفراج عن السجناء بسبب جائحة كوفيد-19- من السجناء المحكوم عليهم بفترات محددة. بحلول عام 2022، كان هناك 132234 سجيناً محكوماً عليهم في الهند، منهم 75629 - أكثر من النصف - يقضون عقوبات بالسجن مدى الحياة، مما يجعل الهند تحتل المرتبة الأولى من حيث نسبة السجناء المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة بين السجناء المحكوم عليهم.¹⁵¹ ومن المتوقع أن تستمر هذه النسبة في الارتفاع، مع زيادة عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام: في عام 2022، كان هناك 544 شخصاً محكوماً عليهم بالإعدام، مقابل 339 شخصاً في عام 2016.¹⁵² وقد تم في نهاية المطاف تخفيف أحكام الإعدام الصادرة بحق العديد من هؤلاء الأشخاص إلى السجن المؤبد: في عام 2024، أسفرت 61 في المائة من جميع حالات تخفيف الأحكام عن أحكام بالسجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط.¹⁵³

الجدول 3: الزيادة في عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن المؤبد في جميع أنحاء العالم من 2008 إلى 2022¹⁵⁴

النسبة المئوية للزيادة	2022	2008	البلد
16.7	1008	864	أستراليا
12.6	75,629	67,164	الهند
29.9	1814	1396	إيطاليا
116.2	18,514	8565	جنوب أفريقيا
298.1	10,236	2571	تركيا
1294.6	516	37	أوغندا
3.7	8107	7815	المملكة المتحدة

148 نيلس، أ. وباري، بي.، مسألة حياة، ص. 2.

149 المرحع نفسه.

150 ألبتون وآخرون (قيد النشر) السحن مدى الحياة كعقوبة قصوى: الانتشار والاتجاهات والآثار.

المكتب الوطني لسجلات الجرائم، إحصاءات السجون في الهند، 2022.

152 المرجع نفسه.

153 المشروع 39A، الإحصاءات السنوية 2024، www.project39a.com/annual-statistics-2024.

Aebi, M, Tiago, M, and Burkhardt, C, SPACE I—Council of Europe Annual Penal Statistics: Prison Populations, Survey 2020: مصادر البيانات: 154

(Strasbourg, France: Council of Europe, 2021); البيانات التي جمعها مشروع Life Imprisonment Worldwide.

155 دوسوکی، ف. ن. و عبد الحمید، م، "السجن المؤبد فی مالیزیا: آفاق إصلاح القانون؟"، فی السجن المؤبد فی آسیا، ص. 231.

156 أبلتون، سى وآخرون (قيد النشر)، السحن المؤبد كعقوبة قصوى: الانتشار والاتجاهات والآثار.

يسمح بعقوبة السجن المؤبد لجرائم المخدرات، بما في ذلك إنتاج المخدرات أو تصنيعها أو معالجتها،¹⁶⁵ مما قد يؤدي إلى ارتفاع عدد أحكام السجن المؤبد في البلاد.

كما يتم استخدام الأحكام بالسجن المؤبد بشكل متزايد في الجرائم المرتبطة بجرائم الإعدام (أو التي كانت في السابق جرائم إعدام). تطبق بعض الولايات الأمريكية قوانين "المساءلة" التي بموجبها يمكن الحكم على شخص، مثل سائق سيارة الهروب في عملية سطو، بالسجن المؤبد إذا لقي شخص ما مصرعة أثناء الجريمة، حتى لو لم يرتكب الفعل بنفسه.¹⁶⁶ ويمكن ملاحظة نمط مماثل في الجرائم المتعلقة بالإرهاب، حيث يمكن أن تؤدي جميع أشكال التورط المزعوم إلى عقوبات قاسية بنفس القدر، حتى في حالات الاحتجاج السلمي أو المعارضة السياسية.¹⁶⁷

تسمح بعض البلدان رسمياً بالسجن مدى الحياة في حالة تكرار الإدانة. وأشهر هذه القوانين هو قانون "الضربات الثلاث" المطبق في الولايات المتحدة، وإن كان موجوداً أيضاً بأشكال مختلفة في بلدان أخرى، مثل نيوزيلندا.¹⁶⁸ وفي الولايات المتحدة، تعني سياسة "الضربات الثلاث" أن الشخص يُحكم عليه بالسجن مدى الحياة بعد ارتكابه جريمة ثالثة، والتي يجب أن تكون جريمة عنيفة في بعض الولايات، بينما يمكن أن تشمل أيضاً جرائم غير عنيفة في ولايات أخرى.¹⁶⁹ بدلاً من التركيز على خطورة الجريمة الأخيرة، تستند هذه السياسات إلى السجل الجنائي للشخص.

لا يمكن أن يعزى ارتفاع عدد السجناء وعدد الأشخاص الذين يقضون عقوبات بالسجن مدى الحياة إلى ارتفاع معدلات الجرائم الخطيرة. في الواقع، تشير الأبحاث إلى وجود علاقة ضئيلة بين معدلات الجريمة وعدد السجناء، وتشير الأدلة إلى أن العقوبات الأشد لا تشكل رادعاً فعالاً.¹⁷⁰ وبشكل عام، يعكس توسع نطاق عقوبة السجن مدى الحياة تشديد القوانين العقابية التي تفرض عقوبات مفرطة على مجموعة واسعة من من السلوكيات.

3. أحكام أطول

هناك أدلة على أن مدة العقوبة التي يقضيها الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن المؤبد أصبحت أطول. وقد ارتفع متوسط الحد الأدنى لعدد السنوات التي يجب أن يقضيها الشخص المحكوم عليه بالسجن المؤبد قبل النظر في الإفراج المشروط بشكل كبير.

على سبيل المثال، فإن جميع الجرائم في إنجلترا وويلز تقريباً تحكم عليها الآن بالسجن لقرارات أطول بكثير مما كانت عليه في السابق، حيث ارتفع متوسط مدة السجن الإجمالية من

في العديد من الولايات القضائية. في السنوات الأخيرة، قامت دول مثل بنين وكازاخستان وبوركينا فاسو بتخفيف عقوبات الإعدام إلى السجن المؤبد بعد إلغائها.¹⁵⁷

في جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، أدى إلغاء عقوبة الإعدام في عام 1995، استناداً إلى ميثاق الحقوق الذي تم اعتماده حديثاً، إلى ارتفاع حاد في أحكام السجن المؤبد. على الرغم من أن السجن المؤبد كان موجوداً في القانون، إلا أنه نادراً ما كان يُفرض من قبل. وقد توسع استخدامه بسرعة في غياب عقوبة الإعدام.¹⁵⁸

2. ردود فعل أكثر عقابية على الجريمة

لا يفسر الاتجاه العالمي نحو إلغاء عقوبة الإعدام بشكل كامل ارتفاع عدد أحكام السجن المؤبد. فسياسات العدالة الجنائية العقابية المتزايدة تطبق أحكام السجن المؤبد على نطاق أوسع، لا سيما على الجرائم التي لم تكن في السابق تستوجب عقوبة الإعدام.¹⁵⁹ ونتيجة لذلك، فإن عدداً متزايداً من الأشخاص يقضون أحكاماً كانت تعتبر قبل عقود قليلة غير عادية ومتطرفة للغاية.

في الولايات المتحدة، تسمح جميع الولايات باستثناء ألاسكا بالسجن المؤبد للجرائم غير العنيفة، وتسمح 22 ولاية بالسجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط لمثل هذه الجرائم.¹⁶⁰ على الصعيد العالمي، هناك أكثر من 4800 جريمة جنائية يعاقب عليها بالسجن المؤبد بشكل أو بآخر، وكثير منها غير عنيف.¹⁶¹ بعض البلدان نادراً ما تفرض هذه العقوبة، بينما تعتمد عليها بلدان أخرى بشكل كبير.

يجب أن يقتصر الحكم بالسجن المؤبد على الجرائم الأكثر خطورة. على سبيل المثال، أدخلت سلوفينيا الحكم بالسجن المؤبد في عام 2008، لكنها قصرته على جرائم مثل الإبادة الجماعية والجرائم العنيفة الخطيرة.¹⁶² في المقابل، في المملكة المتحدة، يمكن فرض عقوبة السجن المؤبد على مجموعة واسعة من الجرائم - بما في ذلك اغتصاب شخص بالغ والسرقة، حتى لو لم تنطو على عنف قاتل.¹⁶³

تعد جرائم المخدرات مجالاً رئيسياً للقلق. في نيوزيلندا وتايلاند والولايات المتحدة، يمكن أن تؤدي جرائم المخدرات غير العنيفة إلى عقوبات بالسجن مدى الحياة. وفي بعض أجزاء آسيا، بما في ذلك إندونيسيا وسنغافورة، يمكن أن تؤدي جرائم المخدرات إلى عقوبة السجن المؤبد الإلزامي أو حتى عقوبة الإعدام، غالباً بناءً على الكمية المتورطة فقط.¹⁶⁴ في أوائل عام 2025، وقع رئيس كازاخستان على قانون

¹⁵⁷ على سبيل المثال، في كازاخستان، انظر: الإصلاح الجنائي الدولي، إلغاء عقوبة الإعدام والعقوبات البديلة لها في آسيا الوسطى: كازاخستان، قيرغيزستان، وطاجيكستان، 2012، ص. 6. "بنين: قانون جنائي جديد بعد 17 عاماً من الانتظار"، 8 Jeune Afrique، يونيو 2018، www.jeuneafrique.com/575235/societe/benin-un-nouveau-code-penal-apres-17-ans-dattente

¹⁵⁸ موجوزي، ج، "السجن المؤبد في جنوب أفريقيا: الأمس واليوم والغد"، المجلة الجنوب أفريقية للعدالة الجنائية 22 (2009): 38-1.

¹⁵⁹ المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي (PRI)، الحياة بعد الموت: ما الذي يحل محل عقوبة الإعدام؟، 2012، ص. 1.

¹⁶⁰ الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية، موت أحياء، (نيويورك: مؤسسة الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية، 2013)، 23، www.aclu.org/a-living-death.

¹⁶¹ فان زيل سميث، د. وأبلتون، ج، السجن المؤبد: تحليل عالمي لحقوق الإنسان، ص. 127.

¹⁶² سلوفينيا: قانون العقوبات، المادة 46.

¹⁶³ فان زيل سميث، د. وأبلتون، ج، السجن مدى الحياة: تحليل عالمي لحقوق الإنسان، ص. 130.

¹⁶⁴ فان زيل سميث، د. وأبلتون، ج، "السجن المؤبد في آسيا من منظور عالمي" في فان زيل سميث، د. وأبلتون، ج. وفوكونغ، ج. (محررون)، السجن المؤبد في آسيا، بالجريف ماكميلان سنغافورة، 2023، ص. 14.

¹⁶⁵ "كازاخستان تشدد موقفها تجاه جرائم المخدرات بعقوبات السجن المؤبد"، وكالة أنباء ريبورت، 2 يناير 2025.

¹⁶⁶ ماور، م. وآخرون، معنى "الحياة": الأحكام الطويلة بالسجن في سياقها، مشروع الأحكام القضائية، 2004، ص. 18.

¹⁶⁷ لمزيد من المعلومات حول هذه المسألة، انظر منشورات PRI: عقوبة الإعدام والإرهاب والقانون الدولي ومكافحة الإرهاب في كازاخستان: لماذا عقوبة الإعدام ليست حلًا.

¹⁶⁸ وزارة العدل النيوزيلندية، إحصاءات قانون الثلاث مخالقات، www.justice.govt.nz/justice-sector-policy.

¹⁶⁹ نيلس، أ. وكينغ، ر. س، لا مخرج: توسع استخدام الأحكام بالسجن المؤبد في أمريكا، مشروع الأحكام القضائية، الولايات المتحدة الأمريكية، 2009، ص. 30.

¹⁷⁰ انظر: المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي (PRI)، سلسلة اتجاهات السجون العالمية.

في نيوزيلندا، بينما ظلت معدلات الأحكام بالسجن المؤبد ثابتة، زاد عدد الأشخاص الذين يقضون أحكاماً غير محددة المدة، بما في ذلك السجن المؤبد والاحتجاز الوقائي، نتيجة لفترات السجن الأطول. بين 2009-2010 و2019-2020، ارتفع متوسط مدة العقوبة المؤقتة من 12 إلى 16 سنة.¹⁷⁹

في اليابان، كان الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن المؤبد الذين أفرج عنهم بشروط في عام 1998 قد قضوا في المتوسط 20 عاماً و 10 أشهر في السجن. وبحلول عام 2007، ارتفع هذا المعدل إلى 31 عاماً و 10 أشهر، ومنذ عام 2009، لم ينخفض المتوسط عن 30 عاماً.¹⁸⁰ في عام 2020، كان الأشخاص الثمانية الذين حصلوا على الإفراج المشروط قد قضوا في المتوسط 36 عاماً وستة أشهر. بين عامي 1989 و1998، كان المتوسط 18-19 عاماً فقط، مما يعني أن مدة العقوبة قد تضاعفت تقريباً في ثلاثة عقود. وقد دفع هذا الاتجاه البعض إلى يجادلون بأن السجن مدى الحياة في اليابان، على الرغم من أنه يسمح رسمياً بإمكانية الإفراج المشروط، أصبح الآن أقرب إلى السجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط.¹⁸¹



إن التكاليف والعواقب [للسجن المؤبد] على كرامة الإنسان والحقوق الإنسانية هائلة. [...] يجب أن نتحد لتغيير السياسات والممارسات الجنائية لمواجهة الاتجاه التصاعدي في استخدام السجن المؤبد.¹⁸²

إلي براندز كيريس، الأمانة العامة المساعدة للأمم المتحدة لحقوق الإنسان



13.7 شهراً في عام 2010 إلى 20.9 شهراً في عام 2023.¹⁷¹ وارتفع متوسط الحد الأدنى لمدة السجن المؤبد (باستثناء أحكام السجن المؤبد، أي أحكام السجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط) في قضايا القتل العمد من 13 عاماً في عام 2000 إلى 21 عاماً في عام 2021.¹⁷² يعكس هذا التغيير كلاً من التغييرات القانونية، لا سيما بموجب قانون العدالة الجنائية لعام 2003، والتغيير الأوسع نطاقاً في ممارسات إصدار الأحكام، الأمر الذي أثر أيضاً على الجرائم التي تقترب في خطورتها من جريمة القتل العمد، مثل القتل غير العمد.¹⁷³

الجدول 4: متوسط مدة الحد الأدنى للعقوبة ("التعريف" المدة الدنيا") للأحكام المؤبدة المؤهلة للإفراج المشروط (LWP) في إنجلترا وويلز¹⁷⁴

السنة	متوسط المدة (بالسنوات)	متوسط المدة (شهور)
2000	13	165
2015	20	248
2016	20	251
2017	20	248
2018	21	253
2019	21	255
2020	21	254
2021	21	252

في الولايات المتحدة، شدد المشرعون والمحافظون ولجان الإفراج المشروط سياسات وممارسات الإفراج المشروط، مما أدى فعلياً إلى زيادة مدة السجن للأشخاص المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة.¹⁷⁵ وزادت المدة المتوسطة التي يقضيها الأفراد المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة بنسبة تقدر بـ 37٪ من 21.2 سنة في عام 1991 إلى 29 سنة بحلول عام 1997.¹⁷⁶ في ولاية كارولينا الجنوبية (الولايات المتحدة)، قضى الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة والمفرج عنهم بشروط في عام 2013 ما معدله 27.5 سنة في السجن، مقارنة بمتوسط 11.6 سنة لأولئك المفرج عنهم بشروط في عام 1980.¹⁷⁷ وبالمثل، في ولاية ميسوري، زادت المدة المتوسطة التي قضوها الأفراد المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة والمفرج عنهم بشروط من 15 عاماً في عام 1991 إلى 25.2 عاماً في عام 2014.¹⁷⁸

¹⁷¹ وزارة العدل، تحليل التغيير في متوسط مدة العقوبة الاحتجازية من 2010 إلى 2023، 18 فبراير 2025، assets.publishing.service.gov.uk/media/67b842e64ad141d90835338d/acsl-report.pdf.

¹⁷² سؤال مكتوب موجه إلى مجلس اللوردات البريطاني HL7261، 6 أبريل 2022، questions-statements.parliament.uk/written-questions/detail/2022-03-23/hl7261.

¹⁷³ لجنة العدل بمجلس العموم البريطاني، السجناء في عام 2022: التخطيط للمستقبل، 19 مارس 2019، ص. 36، publications.parliament.uk/pa/cm201719/cmselect/cmjust/483/483.pdf.

¹⁷⁴ سؤال مكتوب موجه إلى مجلس اللوردات البريطاني HL7261، 6 أبريل 2022، questions-statements.parliament.uk/written-questions/detail/2022-03-23/hl7261.

¹⁷⁵ بيرس، س، تأخير العدالة: تزايد فترة الانتظار للحصول على الإفراج المشروط بعد الحكم بالسجن المؤبد، مشروع الأحكام القضائية، الولايات المتحدة الأمريكية، 2009 (تأخير العدالة): غانديش، ن، تأخير الفرصة الثانية: تراجع احتمالات الحصول على الإفراج المشروط في أحكام السجن المؤبد. مشروع الأحكام القضائية، الولايات المتحدة الأمريكية، 2017 (تأخير الفرصة الثانية).

¹⁷⁶ ماور، م، وآخرون، معنى "الحياة": الأحكام الطويلة بالسجن في سياقها، (معنى الحياة)، ص. 12.

¹⁷⁷ غانديش، ن، تأخير الفرصة الثانية، ص. 10.

¹⁷⁸ المرجع نفسه.

¹⁷⁹ أندرسون، ج، "السجن المؤبد في نيوزيلندا" في فان زيل سميث، د، أبلتون، س، وفوكونغ، ج. (محررون)، السجن المؤبد في آسيا، بالجريف ماكميلان سنغافورة، 2023، ص. 252.

¹⁸⁰ أونو، ت، "السجن المؤبد في اليابان"، ص. 202.

¹⁸¹ المرجع نفسه، ص. 204.

¹⁸² حدث PRI حول السجن المؤبد في المؤتمر الرابع عشر للأمم المتحدة حول الجريمة في مارس 2021: الحدث: السجن المؤبد في المؤتمر الرابع عشر للأمم المتحدة حول الجريمة - Penal Reform International، www.penalreform.org/resource/event-life-imprisonment-at-the-14th-un-crime.

السجن المؤبد وأحكام السجن طويلة الأمد والفئات المعنية/المجموعات الخاصة

الأطفال

المتحدة المعني بالتعذيب هذا الموقف في تقرير عام 2015، معتبراً أن الحكم بالسجن المؤبد على الأطفال—بأي شكل كان—يتعارض مع المعايير الدولية.¹⁸⁷

وقد توصلت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى استنتاج مماثل في قضية ميندوزا وآخرون ضد الأرجنتين، حيث قضت بأن "الحرمان الدائم من الحرية" للأطفال غير متناسب بطبيعته مع أغراض العقوبة الجنائية للأطفال، ويشكل معاملة قاسية ولا إنسانية ومهينة بسبب التأثير النفسي الكبير للحكم على الطفل، وبالتالي يشكل انتهاكاً للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.¹⁸⁸ وحظرت المحكمة استخدامه في الأرجنتين وفي أي بلد خاضع لولايتها القضائية

على الصعيد العالمي، هناك انخفاض تدريجي في استخدام عقوبة السجن المؤبد للأطفال. تقريباً جميع دول العالم تحظر عقوبة السجن المؤبد في القضايا التي تشمل أطفالاً. وتبقى الولايات المتحدة هي الاستثناء الرئيسي. منذ عام 2010، أدت الإصلاحات والأحكام القضائية في الولايات المتحدة إلى تقييد استخدام هذه العقوبة.

قامت المحكمة العليا في الولايات المتحدة بما يلي:

- حظرت عقوبة السجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط للأطفال غير المدانين بجريمة القتل؛¹⁸⁹
- حظر السجن المؤبد الإلزامي؛¹⁹⁰ و
- تطبيق حظر السجن المؤبد الإلزامي بأثر رجعي.¹⁹¹

أبقت المحكمة على حظر عقوبة السجن المؤبد الإلزامي مؤخراً في عام 2021؛ ومع ذلك، قضت أيضاً بأن الحكم بـ "عدم قابلية الإصلاح الدائم" ليس ضرورياً قبل فرض عقوبة السجن المؤبد، مما أدى إلى تخفيف القيود على استخدام عقوبة السجن المؤبد للأطفال.¹⁹²

منذ عام 2012، قامت 33 ولاية أمريكية والنظام الفيدرالي بإصلاح قوانينها للحد من عقوبة السجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط للأطفال أو إلغائها.

يوجد حظر واضح في القانون الدولي على فرض عقوبة السجن المؤبد دون إمكانية الإفراج (LWOP) على الأطفال. وتنص المادة 37 من اتفاقية حقوق الطفل على ما يلي: "لا تفرض عقوبة الإعدام ولا السجن المؤبد دون إمكانية الإفراج عن الجرائم التي يرتكبها أشخاص دون الثامنة عشرة من العمر." وباستثناء الولايات المتحدة، فقد صادقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على هذه الاتفاقية.¹⁸³

د

السجن المؤبد والأحكام الطويلة، مثل الأحكام المتتالية، غير متناسبة بشكل صارخ غير متناسبة وبالتالي قسوة أو لا إنسانية أو مهينة عندما تُفرض على طفل. العقوبات بالسجن المؤبد أو العقوبات الطويلة للغاية لها تأثير غير متناسب على الأطفال وتسبب أضراراً جسدية نفسياً يرقى إلى مستوى المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.¹⁸⁴

خوان مينديز، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (2010-2016)

ع

ذهب القانون الدولي لحقوق الإنسان إلى أبعد من ذلك، إذ دعا إلى إلغاء جميع أشكال السجن المؤبد للأطفال. ففي تعليق عام صدر عام 2007، أوصت لجنة حقوق الطفل بقوة بإلغاء جميع أشكال السجن المؤبد عن الجرائم التي يرتكبها أشخاص دون سن 18 عاماً.¹⁸⁵ وفي عام 2014، شجعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول على أن «تنظر في إلغاء جميع الأشكال الأخرى للسجن المؤبد» عن الجرائم التي يرتكبها من هم دون 18 عاماً.¹⁸⁶ وقد كرر المقرر الخاص للأمم

¹⁸³ اتفاقية حقوق الطفل هي أكثر معاهدة حقوق الإنسان تصديقاً في العالم، حيث انضمت إليها 194 دولة طرفاً، مما يمنح حظر المادة 37(أ) وزناً كبيراً كمبدأ من مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان. الولايات المتحدة هي حالة استثنائية في هذا الصدد ولم تنضم إلى المعاهدة.

¹⁸⁴ تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، A/HRC/28/68، (5 مارس 2015)، الفقرة 74.

¹⁸⁵ لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 10 (2007)؛ حقوق الطفل في قضاء الأحداث، CRC/C/GC/10، 25 أبريل 2007، الفقرة 77.

¹⁸⁶ الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الثامنة والستون، 68/147، حقوق الطفل، 7 فبراير 2014، A/RES/68/147، الفقرة 49(أ).

¹⁸⁷ مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، خوان إ. مينديز، A/HRC/28/68، 5 مارس 2015، الفقرة 47.

¹⁸⁸ محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، قضية ميندوزا وآخرون ضد الأرجنتين (2013)، السلسلة C رقم 260. وفي عملية متداخلة، توصلت محكمة الاستئناف الجنائية الفيدرالية في الأرجنتين إلى نفس النتيجة في 30 أغسطس 2012: أن السجن مدى الحياة للأطفال دون سن 18 عاماً غير دستوري. وقد استندت في ذلك إلى الاتفاقية. بشأن حقوق الطفل كما تنطبق في ضوء حماية حقوق الطفل في دستور الأرجنتين. انظر A.F.C.P. Sala II-C، 14.087-Sala II-C، recurso de revision، causa N° 14.087-Sala II-C، Mendoza، César Albertó y otros s /، الفقرة 49(أ).

¹⁸⁹ ملخص ورايات للحكم الكامل، www.crin.org/node/39316.

¹⁹⁰ قضية غراهام ضد فلوريدا، 130 S.Ct. 2011 (2010) (الولايات المتحدة).

¹⁹¹ ميلر ضد ألاباما وجاكسون ضد هوبز، 132 S.Ct. 2455 (2012) (الولايات المتحدة).

¹⁹² مونتغمري ضد لويزيانا، 136 S.Ct. 718 (2016) (الولايات المتحدة).

¹⁹³ جونز ضد ميسيسيبي، 593 U.S. (2021) (الولايات المتحدة).

قضاء الأحداث الواردة في المادة 40(1) من اتفاقية حقوق الطفل: تعزيز إحساس الطفل بكرامته وضرورة إعادة إدماجه في المجتمع.¹⁹³

وينبغي أن ينصب التركيز في أي مرفق لاحتجاز الأطفال على الرعاية والحماية والتعليم والمهارات المهنية، وليس على الحبس العقابي. وبالنسبة للأطفال المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة مع إمكانية الإفراج المشروط وغير ذلك من الأحكام الطويلة الأجل، تؤكد المعايير الدولية على أن لهم الحق في جميع حقوق الإنسان المكفولة للبالغين، وفي حماية إضافية تراعي احتياجات الأطفال.

وتشمل هذه الحماية ما يلي:

- فصل الأطفال المحتجزين عن البالغين المحتجزين. (المادة 10(3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ المادة 37(ج) من اتفاقية حقوق الطفل؛ القاعدة 11(د) من القواعد الوطنية للإفراج المشروط؛ القاعدة 29 من قواعد هافانا).

- حظر الحبس الانفرادي للأطفال. (المادة 37(أ) من اتفاقية حقوق الطفل؛ القاعدة 32 من قواعد هافانا).

- حظر استخدام العقاب البدني ضد الأطفال. (المادة 37(أ) من اتفاقية حقوق الطفل؛ القاعدة 19(1) من قواعد بكنين؛ القاعدة 31 من قواعد هافانا).

- بذل جهود خاصة للسماح للأطفال بتلقي زيارات من أفراد أسرهم وأصدقائهم ومحاميهم والتراسل معهم. (المادة 37(ج) من اتفاقية حقوق الطفل؛ القاعدة 38 من قواعد هافانا).

- إيلاء اهتمام خاص لتعليم وتدريب الأطفال والشباب المحتجزين ودفع تكاليف ذلك. (المادتان 28 و 39 من اتفاقية حقوق الطفل؛ القاعدة 104 من القواعد النموذجية؛ القاعدتان 26 (5) و 26 (6) من قواعد بكنين؛ القواعد 79-87 من قواعد هافانا).

- توفير الدعم النفسي والاجتماعي والصحي. (قواعد بكنين، القاعدة 26(6)؛ قواعد هافانا، القاعدتان 79 و 81؛ المادة 24 من اتفاقية حقوق الطفل).

- يجب أن يصمم نظام السجون بحيث يشجع على احترام الذات والشعور بالمسؤولية ويسهل إعادة الاندماج في المجتمع. (المادة 10(3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ المادة 40(1) من اتفاقية حقوق الطفل؛ القاعدة 47 من قواعد هافانا).

وقد حظرت 27 ولاية بالكامل. ومع ذلك، لا تزال 25 ولاية تسمح بفرض عقوبة السجن مدى الحياة على الأطفال.¹⁹³ وحتى عام 2020، كان هناك 8,600 شخص في سجون الولايات المتحدة يقضون عقوبات بالسجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط أو عقوبات بالسجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط أو عقوبات بالسجن مدى الحياة فعلياً لجرائم ارتكبوها عندما كانوا دون سن 18 عاماً.¹⁹⁴ في استعراضها للولايات المتحدة لعام 2023، دعت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى الدعوة إلى وقف استخدام عقوبة السجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط، الولايات المتحدة إلى إلغاء عقوبة السجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط للأطفال.¹⁹⁵ في يناير 2024، أصبحت ماساتشوستس أول ولاية أمريكية تحظر بشكل قاطع عقوبة السجن مدى الحياة للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 21 عاماً.¹⁹⁶

تحظر معظم البلدان - باستثناء الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبعض بلدان الكومنولث - جميع أحكام السجن المؤبد الرسمية للأطفال. ويحتفظ حوالي 73 بلداً بنوع من أحكام السجن المؤبد الرسمية للأطفال.¹⁹⁷

في الأردن، يحظر القانون السجن المؤبد لمن هم دون سن 18 عاماً. ويمكن أن يُحكم على الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 18 عاماً والذين يرتكبون جريمة عقوبتها الإعدام بالسجن لمدة لا تقل عن 15 عاماً. يُحكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين 8 و 12 سنة، وبين 5 و 10 سنوات إذا كانت الجريمة يعاقب عليها بالسجن المؤبد. وتكون العقوبة بالنسبة لمن تتراوح أعمارهم بين 12 و 15 سنة بين 6 و 10 سنوات وبين 3 و 8 سنوات على التوالي.¹⁹⁸ وفي روسيا، لا يمكن أن يحكم على من تقل أعمارهم عن 18 سنة إلا بالسجن لمدة أقصاها 10 سنوات (القانون الجنائي للاتحاد الروسي).¹⁹⁹ ومن الأنظمة القانونية الأخرى التي لا تُطبق عقوبة السجن المؤبد على الأطفال: الجزائر، أرمينيا، أذربيجان، بيلاروس، جورجيا، كازاخستان، قيرغيزستان، أوزبكستان، وأوكرانيا.

وقد وضعت الهيئات الدولية لحقوق الإنسان معايير واضحة للحالات التي يُفرض فيها عقوبة السجن المؤبد على الأطفال. وقد ذكرت لجنة حقوق الإنسان أن مثل هذا الحكم لا يتوافق مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إلا إذا كانت هناك إمكانية حقيقية للمراجعة والإفراج، بغض النظر عن خطورة الجريمة.²⁰⁰ ولا يجب أن يكون الإفراج مجرد أمر نظري – بل يجب أن تقيم المراجعة بشكل شامل إعادة تأهيل الطفل وضرورة استمرار احتجازه، مع الأخذ في الاعتبار الكامل لسنه وقت ارتكاب الجريمة.²⁰¹ علاوة على ذلك، يجب أن تمثل العقوبة تماماً وتسعى إلى تحقيق من أهداف

193 روفنر، ج. السجن مدى الحياة دون إفراج مشروط للأحداث: نظرة عامة، مشروع الأحكام القضائية، 7 أبريل 2023، www.sentencingproject.org/policy-brief/juvenile-life-without-parole-an-overview.

194 نيلس، أ. لا نهاية في الأفق: اعتماد أمريكا المستمرة على السجن مدى الحياة. مشروع الأحكام القضائية، 2021.

195 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الملاحظات الختامية على التقرير الدوري الخامس للولايات المتحدة الأمريكية، 3 نوفمبر 2023، CCPR/C/USA/CO/5، الفقرة 47، ccrjustice.org/sites/default/files/attach/2023/11/ICCPR_US_Concluding_Observations_2023.pdf.

196 نيلس، أ. "ماساتشوستس أول ولاية تحظر السجن المؤبد دون إفراج مشروط للأشخاص دون سن 21 عاماً"، مشروع الأحكام القضائية، 18 يناير 2024، www.sentencingproject.org/newsletter/massachusetts-first-state-to-ban-life-without-parole-for-people-under-21.

197 فان زيل سميث، د. وأبلتون، ج. السجن المؤبد: تحليل عالمي لحقوق الإنسان، ص. 114.

198 الأردن: قانون الأحداث الأردني رقم 32 لعام 2014، المادتان 25 و 26.

199 في روسيا، لا يُسجن الأطفال عادة إلا إذا ارتكبوا "أخطر الجرائم" أو بعد تطبيق عدد من العقوبات البديلة واستمرار الطفل في ارتكاب الجرائم.

200 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قضية بليسيفغتون واليوت ضد أستراليا (2014)، الفقرة 7.7.

201 المرجع نفسه.

202 لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 10 (2007): حقوق الطفل في قضاء الأحداث، CRC/C/GC/10، 25 أبريل 2007، الفقرة 7.7.

← ينبغي للدول أن تحظر حظرًا قاطعًا السجن المؤبد وغيره من الأحكام السالبة للحرية المفرطة الطول بحق الأشخاص دون سن 18 عامًا. كما ينبغي أن تضمن أن أي احتجاز طويل الأمد يتضمن إمكانية حقيقية للمراجعة والإفراج، وأن تُعطي الأولوية لـ إعادة التأهيل والتعليم والدعم النفسي-الاجتماعي وإعادة الإدماج، بما يتسق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وما يرتبط بهما من قواعد الأمم المتحدة وإرشاداتها ذات الصلة.

النساء

على الصعيد العالمي، يتزايد عدد النساء في السجون بسرعة. وفقًا للبيانات التي نشرتها منظمة World Prison Brief في فبراير 2025، يقدر عدد النساء والفتيات المسجونات في جميع أنحاء العالم بأكثر من 733,000 امرأة، بزيادة قدرها 57 في المائة منذ عام 2000.²⁰³ ويزداد عدد النساء المسجونات بوتيرة أسرع من عدد الرجال المسجونين.

وكما هو الحال مع السجناء بشكل عام، تشكل النساء نسبة أقل بكثير من الرجال بين المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة. في عام 2014، شكلت النساء أقل من 4 في المائة من الأشخاص الذين يقضون عقوبات بالسجن مدى الحياة على مستوى العالم، مقارنة بـ 6.9 في المائة من إجمالي السجناء.²⁰⁴ في عام 2024، أظهرت البيانات الأمريكية نمطًا مشابهًا، حيث شكلت النساء أقل من 4 في المائة من جميع المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة.²⁰⁵

تقيد بعض البلدان أو تحظر استخدام عقوبة السجن المؤبد للنساء. وتمنع ثمان دول - ألبانيا وأذربيجان وبيلاروس وكازاخستان وقيرغيزستان ومولدوفا وروسيا وأوزبكستان - عقوبة السجن المؤبد للنساء تمامًا. وتحظر أرمينيا وبلغاريا وطاجيكستان وأوكرانيا هذه العقوبة في الحالات التي تكون فيها المرأة حاملًا وقت ارتكاب الجريمة أو صدور الحكم.²⁰⁶

ويعزى ارتفاع معدل سجن النساء إلى الفقر والوضع الاجتماعي والعنف الجنسي والجنساني والقوانين التمييزية، بما في ذلك السياسات الصارمة المتعلقة بالمخدرات التي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء.²⁰⁷ يمتد تأثير السجن على النساء إلى ما هو أبعد من ذلك، ليشمل أطفالهن وأفراد أسرهن ومجتمعاتهن، سواء كانوا محتجزين معهن أو تركوا وراءهن. ومع ذلك، غالبًا ما يتم تجاهل الاحتياجات الخاصة للنساء في السجون، والبيانات المتاحة غير كاملة، مما يجعل العديد من هذه الأضرار غير مرئية في صنع السياسات.²⁰⁸

تشترك النساء اللواتي يقضين عقوبات بالسجن مدى الحياة أو عقوبات طويلة الأمد في العديد من نقاط الضعف المشتركة بين جميع السجناء. وتشمل هذه النقاط ارتفاع معدلات الصدمات النفسية الناجمة عن الإساءة، والمشاكل الصحية العقلية، وتأثير السجن على أطفالهن. لكن وضعهن غالبًا ما يتفاقم بسبب كونهن أقلية في أنظمة مصممة للرجال. وغالبًا ما يتم تجاهل احتياجاتهن الصحية والعائلية المتميزة. العديد من النساء اللواتي يقضين أحكامًا طويلة بالسجن لارتكابهن جرائم عنيفة قد تصرفن في سياق تعرضهن لإساءة معاملة مطولة، ويمكن أن يؤدي السجن إلى تكرار أو تفاقم تلك الصدمات النفسية، لا سيما عندما تفشل الأنظمة في منع إساءة المعاملة من قبل الموظفين أو السجناء الآخرين.

يجب وضع ضمانات للحد من هذه المخاطر والتخفيف منها. وينبغي دائمًا إيلاء النساء بمعزل عن الرجال والإشراف عليهن من قبل موظفات، وذلك وفقًا لما تقتضيه القواعد 11 و81 من قواعد نيلسون مانديلا. وقد وضعت معايير شاملة تخص النساء في السجون، بما في ذلك النساء اللواتي يقضين أحكامًا مؤبدة أو طويلة الأمد، ضمن قواعد بانكوك (قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجازية للنساء الجانحات).²⁰⁹

في حين أن العديد من المشاكل المتعلقة بالصحة العقلية تؤثر على جميع السجناء، تواجه النساء تحديات خاصة. تظهر الأبحاث أنهن يعانين من معدلات عالية من اضطراب ما بعد الصدمة والاكتئاب والقلق، والتي تتفاقم بسبب الفصل والعزلة عن أسرهن، وطبيعة أنظمة السجون غير المراعية للمنظور الجنساني.²¹⁰

تعد التحديات المتعلقة بالأسرة حادة بشكل خاص بالنسبة للنساء. غالبًا ما تكون النساء هن المقدمات الرئيسيات للرعاية. ويمكن أن يؤدي السجن مدى الحياة والسجن لفترات طويلة إلى تعطيل حياتهن الأسرية بشكل خطير. ومن الشائع أن تشعر النساء بالذنب بسبب فقدان قدرتهن على التصرف والانفصال عن أطفالهن. يعني العدد المحدود من سجون النساء أن العديد منهن محتجزات بعيدًا عن منازلهن، مما يحد من الزيارات. تفقد بعضهن حقوقهن الأبوية بسبب غيابهن لفترات طويلة، وهو ما قد يُفسر على أنه تخلي عن مسؤولياتهن الأبوية.²¹¹ بالإضافة إلى ذلك، فإن النساء اللواتي يقضين عقوبات بالسجن مدى الحياة أو عقوبات طويلة الأمد قد يعانين من فقدان شديد لقدرتهن على اتخاذ القرارات المتعلقة بصحتهن الجنسية والإنجابية، بما في ذلك متى وكيف ينجبون أطفالًا.

وجدت دراسة بريطانية أن النساء المحكوم عليهن بالسجن مدى الحياة لديهن شبكات دعم أقل بكثير من الرجال.²¹² وأفادت العديد منهن بفقدان الاتصال بأسرهن وأصدقائهن بعد الإدانة، إما بسبب الجريمة نفسها أو بسبب علاقات

203 Fair, H, and Walmsley, R, World female imprisonment list (6th ed.), Institute for Crime & Justice Policy Research, 2025

204 فان زيل سميت، د. وأبلتون، ج.، السجن مدى الحياة: تحليل عالمي لحقوق الإنسان، ص. 122.

205 نيلس، أ. وباري، س.، مسألة حياة، ص. 15.

206 فان زيل سميت، د. وأبلتون، س.، السجن مدى الحياة: تحليل عالمي لحقوق الإنسان، ص. 122.

207 المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ومنظمة نساء وراء الجدران، من الفقر إلى العقاب: دراسة القوانين والممارسات التي تجرم النساء بسبب فقرهن أو وضعهن في جميع أنحاء العالم، مارس 2025.

208 المرجع نفسه، ص. 12.

209 الأمم المتحدة. (2010). قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير السجنية للمجرمات (قواعد بانكوك).

210 المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ومعهد العدالة التايواني، وثيقة توجيهية بشأن قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير السجنية للمجرمات (قواعد بانكوك)، لندن، 2013، ص. 49.

211 Lee, A F, Genty, P M and Laver, M, The Impact of the Adoption and Safe Families Act on Children of Incarcerated Parents: Critical Issues

.Child Welfare League of America, Washington DC, 2005

212 Crewe, B, Hulley, S and Wright, S, 'The Gendered Pains of Life Imprisonment', British Journal of Criminology, Vol 57, 2017, pp1359-1378, 1368

تعرضن فيها للإيذاء في الماضي.²¹³ ووصفت النساء أيضاً تدهور علاقاتهن بأطفالهن، حيث وجدن أنه من الصعب والمؤلم بشكل متزايد البقاء على اتصال بهن.²¹⁴ ووجدت الدراسة أن عدد النساء المحكوم عليهن بالسجن مدى الحياة اللواتي أبلغن عن إيذاء أنفسهن أو محاولة الانتحار يزيد بنحو ستة أضعاف عن عدد الرجال.²¹⁵

← **ينبغي للدول تنفيذ سياسات مراعية للنوع الاجتماعي بما يتوافق مع قواعد بانكوك وقواعد نيلسون مانيلا. كما ينبغي إيداع النساء—ولا سيما اللواتي يقضين أحكاماً مؤبدة أو طويلة الأمد—في أماكن منفصلة عن الرجال، وأن يخضعن لإشراف كادر نسائي، وأن يحصلن على رعاية صحية نفسية مراعية للصدمة، وأن يُدعمن للحفاظ على الروابط الأسرية. وينبغي للدول كذلك معالجة الدوافع الاجتماعية-الاقتصادية والقانونية التي تقود إلى سجن النساء، وجمع بيانات مُصنّفة/مفصلة بصورة منهجية (حسب النوع الاجتماعي والعمر وغيرها من المتغيرات) بما يدعم صنع السياسات على أسس قائمة على الأدلة.**

كبار السن

يوجد عدد أكبر من كبار السن في السجون أكثر من أي وقت مضى. وقد شهدت المملكة المتحدة²¹⁶ وأوروبا²¹⁷ واليابان وسنغافورة والولايات المتحدة وكندا زيادة كبيرة في هذا العدد خلال العقود الأخيرة.²¹⁸ ويرجع هذا الاتجاه جزئياً إلى تزايد استخدام الأحكام بالسجن مدى الحياة والأحكام الطويلة الأجل، مما ساهم في شيخوخة السجناء. ومع تزايد عدد الأشخاص الذين يقضون أحكاماً أطول في سن الشيخوخة، تواجه أنظمة السجون تحديات متزايدة تتعلق الرعاية الصحية والحماية وتوفير المرافق والدعم المناسبين للسجناء.

السجناء المسنون هم الفئة العمرية الأسرع نمواً في أنظمة السجون حول العالم.²¹⁹ في إنجلترا وويلز (المملكة المتحدة)، ارتفع عدد الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 60 عاماً أو أكثر والذين يقضون عقوبات بالسجن لمدة 20 عاماً أو أكثر بنحو خمسة أضعاف بين عامي 2012 و2022.²²⁰ وحتى يونيو 2022، كان 916 شخصاً تبلغ أعمارهم 60 عاماً أو أكثر (منهم

32 امرأة) يقضون عقوبة بالسجن مدى الحياة، منهم 229 شخصاً تبلغ أعمارهم 70 عاماً أو أكثر.²²¹ واحد من كل 10 أشخاص يقضون عقوبة محددة مدتها 20 عاماً أو أكثر يبلغ من العمر 70 عاماً أو أكثر وسيقضي ما لا يقل عن عشر سنوات من تلك العقوبة في السجن.²²² ثلث الذين يقضون عقوبات غير محددة المدة تبلغ أعمارهم 50 عاماً أو أكثر.²²³

في الولايات المتحدة، يشكل الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 55 عاماً أو أكثر الآن 35 في المائة من السجناء المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة، بزيادة قدرها 13 في المائة منذ عام 2020.²²⁴ في ميشيغان، أكثر من نصف جميع الأشخاص الذين يقضون عقوبات بالسجن مدى الحياة تبلغ أعمارهم 55 عاماً أو أكثر، وثلاثة أرباعهم يقضون عقوبات بالسجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط.²²⁵ ويعزى هذا الارتفاع جزئياً إلى تقدم سن الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة إلى فئة كبار السن، ولكن أيضاً إلى زيادة طفيفة في عدد العقوبات الجديدة بالسجن مدى الحياة التي تم فرضها.²²⁶

السجن يسرع من عملية الشيخوخة.²²⁷ غالباً ما يعاني كبار السن من حالات صحية معقدة، بما في ذلك الأمراض المزمنة أو المميتة، ويحتاجون إلى رعاية متخصصة. ومع ذلك، نادراً ما يتلقى موظفو السجون تدريباً على الرعاية التلطيفية أو رعاية المسنين، وتفتقر العديد من المرافق إلى سهولة الوصول الأساسية. العديد من السجون غير مجهزة لتلبية الاحتياجات المادية والعملية لكبار السن. تسلط أبحاث أجريت في كاليفورنيا الضوء على العوائق الخاصة التي يواجهها كبار السن في السجون للحصول على رعاية صحية ملائمة، بما في ذلك التأخير في التشخيص، وسوء التواصل، ومحدودية الوصول إلى خدمات طب الشيخوخة وخدمات نهاية العمر.²²⁸ وتؤكد هذه التحديات أن الأحكام الطويلة لا تطيل مدة السجن فحسب، بل تضخم أيضاً المخاوف المتعلقة بالصحة والكرامة التي يواجهها كبار السن في السجون.²²⁹

تميل برامج إعادة التأهيل داخل السجون إلى استهداف الفئات الأصغر سناً، وقد لا تراعي إجراءات الإفراج التحديات الخاصة بإعادة الاستقرار/إعادة التوطين التي يواجهها

213 المرجع نفسه.

214 على سبيل المثال، انظر المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي (PRI)، النساء في أنظمة العدالة الجنائية والقيمة المضافة لقواعد بانكوك، 2015، ص 5. في جنوب أفريقيا، تعرضت 70 في المائة من السجناء اللواتي تمت مقابلتهن للعنف المنزلي. في الأردن، بلغت هذه النسبة ثلاث من كل خمس سجينات.

215 Wright S و Hulley S و Crewe B، "الأم السجن مدى الحياة حسب الجنس"، المجلة البريطانية لعلم الجريمة، المجلد 57، 2017، ص 1365-1378، 89 في المائة مقارنة بـ 15 في المائة.

216 لجنة العدل بمجلس العموم. (2020). شيخوخة السجناء. committees.parliament.uk/publications/2149/documents/19996/default.

217 في جميع أنحاء أوروبا، ارتفع متوسط نسبة السجناء الذين تزيد أعمارهم عن 50 عاماً من 11.7 في المائة في عام 2013 إلى 15.3 في المائة في عام 2019، وتتراوح هذه النسبة بين 7 في المائة في روسيا ومولدوفا، وأكثر من 30 في المائة في ليختنشتاين وبلغاريا. انظر:

Aebi, M, Tiago, M, and Burkhardt, C, SPACE I—Council of Europe Annual Penal Statistics: Prison Populations, Survey 2020 (Strasbourg, France: Council of Europe, 2021), www.wp.unil.ch/space/space-i/annual-reports.

218 انظر: سلسلة الاتجاهات العالمية في السجون الصادرة عن المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي (PRI).

219 انظر: Krabill JJ, Aday RH (2012) المجرمون المسنون وكبار السن: قضايا حاسمة للقرن الحادي والعشرين. في: Gideon L (محرر) المجرمون ذوو الاحتياجات الخاصة في المؤسسات الإصلاحية. لندن: Sage Publications، ص 203-232. Flynn C, Trotter C, Baidwai S (2016) تجارب السجن والضغط النفسي بين السجناء المسنين. مجلة العمل الاجتماعي في مجال الشيخوخة (3): 252-270. Dening T, Vllm B, Di Lorito C (2018) الاضطرابات النفسية بين السجناء المسنين: مراجعة منهجية ودراسة مقارنة مع كبار السن في المجتمع. الشيخوخة والصحة العقلية 22(1): 1-10. Skarupski KA، Gross A، Schrack JA، وآخرون. (2018) صحة السجناء المسنين في أمريكا. مراجعات وبائية 40(1): 157-165.

220 سؤال مكتوب موجه إلى مجلس اللوردات البريطاني 8 HL1594، يوليو 2022.

221 الجدول A1.16. وزارة العدل البريطانية. (2022). إحصاءات إدارة المجرمين، عدد نزلاء السجون 2022.

222 مجلس اللوردات البريطاني. (2022). سؤال مكتوب. questions-statements.parliament.uk/written-questions/detail/2022-07-08/hl1594.

223 وزارة العدل البريطانية، إحصاءات إدارة المجرمين

224 بيلس، أ. وباري، ج.، مسألة حياة، ص. 2.

225 المرجع نفسه، ص. 3.

226 المرجع نفسه، ص. 17.

227 ميركت، ه.، هايسين، س.، ماير، ل.، كريسيغ، ر.، إلج، ب.، س. ووانغمو، ت. (2020)، "تحديد سن قصوى للمجرمين المسنين: مراجعة منهجية للأدبيات"، المجلة الدولية لصحة السجناء (تحديد سن قصوى للمجرمين المسنين)، 16: 95-116.

228 DeCaro, J and Seeds, C, 'Freedom and care at the end of life: Reporting the "greying" of one of the United States of America's largest prison systems' Penal Reform International (blog), 12 April 2025, www.penalreform.org/blog/freedom-and-care-at-the-end-of-life.

229 المرجع نفسه.

السجناء الأكبر سنًا. وقد يصبح ذلك إشكاليًا على نحو خاص عندما يُشترط تقديم أدلة على إعادة التأهيل للنظر في الإفراج المشروط.²³⁰

وعندما يُشترط قضاء حد أدنى من مدة السجن قبل النظر في الإفراج، فقد تمتد هذه المدة إلى ما يتجاوز العمر الطبيعي المتوقع لسجين مسنٍّ، بما يجعل حكم السجن المؤبد عمليًا حكمًا بـ السجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط (LWOP). وتمنع عدة دول فرض السجن المؤبد بعد سنٍ معينة: 60 عامًا في جورجيا وقرغيزستان وموريتانيا وأوزبكستان؛²³¹ و65 عامًا في بيلاروس وكازاخستان ورومانيا وروسيا وأوكرانيا.²³² وتبقي دول أخرى على السجن المؤبد للأشخاص الأكبر سنًا، لكنها تتضمن آليات للتخفيف من أثره: إذ تسمح فرنسا وإسبانيا بالإفراج المشروط عند بلوغ سنٍ معينة؛²³³ وتحيز جورجيا الإفراج المشروط عند سن الستين.²³⁴

وفي جنوب أفريقيا، يكون المحكوم عليهم بالسجن المؤبد مؤهلين عادةً للنظر في الإفراج بعد 25 عامًا، إلا أن من تبلغ أعمارهم 65 عامًا فأكثر يمكن النظر في الإفراج عنهم بعد 15 عامًا.²³⁵ وفي تونس، قد يكون السجناء الأكبر سنًا مؤهلين للإفراج المشروط المبكر مقارنة بنظرائهم الأصغر سنًا.²³⁶ وفي عدد من الدول الأفريقية، قد يظل السجناء المسنون معرّضين للحكم بالسجن المؤبد، لكنهم يُعفون من الأشغال الشاقة التي قد تُفرض على غيرهم.²³⁷

وفي تايوان، أثار ارتفاع عدد السجناء الأكبر سنًا قلقًا متزايدًا. فبين عامي 2007 و2016 ارتفع عدد كبار السن في السجن من 14 إلى 25.4 لكل 100,000 من نزلاء السجن.²³⁸ وبحلول عام 2021، كان قرابة 10% من نزلاء السجن (2,390 من أصل 25,221 شخصًا) في سن 60 عامًا.²³⁹ ويبلغ متوسط سن الوفاة للمحكوم عليهم بالسجن المؤبد في تايوان بين 53 و60 عامًا، وهو أقل بكثير من المتوسط الوطني البالغ 81.3 عامًا.²⁴⁰ ومع تشدد إجراءات الإفراج بصورة متزايدة، يُتوقع أن يموت معظمهم داخل السجن.²⁴¹

كما يثير التداخل بين السجن المؤبد والتقدم في العمر تساؤلات حول دور الأمل. وتستكشف أبحاث ناشئة من المملكة المتحدة ضمن مشروع الأمل (Hope Project) كيفية اختبار الأشخاص الأكبر سنًا المحكوم عليهم بالسجن المؤبد للأمل والحفاظ عليه، حتى عندما تصبح احتمالات الإفراج بعيدة.²⁴² وبينما تربط الأطر القانونية غالبًا مفهوم الأمل بإمكانية الإفراج، فإن كثيرًا من السجناء الأكبر سنًا.

وصفوا الأمل بدلاً من ذلك على أنه المشاركة في أنشطة ذات مغزى، والاعتراف بإنسانيتهم، والقدرة على عيش حياة سلمية داخل السجن. وشدد آخرون على أهمية العلاقات، والصحة، وإيجاد معنى في الحياة اليومية. تسلط هذه النتائج الضوء على التحول من أشكال الأمل الموجهة نحو المستقبل إلى أشكال الأمل المركزة على الحاضر، والتي تشكلها العمر، وسوء الحالة الصحية، واحتمال الموت في السجن.

مع استمرار تزايد عدد المسنين في السجون، يجب على سلطات السجون وضع سياسات تعكس احتياجاتهم الخاصة.²⁴³ كما ينبغي أن تتلقى هيئات الرصد المستقلة تدريباً على تحديد انتهاكات حقوق كبار السن والاستجابة لها، لا سيما تلك المتعلقة بالرعاية الصحية وسوء المعاملة والتعذيب.²⁴⁴ وقد حث مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) على "... وضع سياسات واستراتيجيات خاصة من قبل مرافق السجون لتلبية الاحتياجات الخاصة لهذه الفئة الضعيفة من السجناء".²⁴⁵

← **ينبغي للدول أن تنفذ سياسات وممارسات سجنية تراعي العمر، بما في ذلك الرعاية الصحية المتخصصة، والمرافق الميسرة، وعمليات إعادة التأهيل والإفراج المخصصة، وآليات الرصد المستقلة، لتلبية احتياجات السجناء المسنين الذين يتزايد عددهم وحماية حقوقهم وكرامتهم ورفاههم.**

الأشخاص الذين يعانون من أمراض عقلية

يعاني بعض الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة أو بالسجن لفترات طويلة من أمراض عقلية، ويصاب بعضهم بأمراض عقلية بسبب طول مدة سجنهم أو ظروف سجنهم. لا سيما في الأماكن التي يُوضع فيها الأشخاص في الحبس الانفرادي، أو عندما يتم حبسهم في زنازينهم دون إمكانية الحصول على عمل أو تعليم أو أنشطة تساعد على إعادة تأهيلهم، يمكن أن يصاب السجناء بأمراض عقلية.

يمكن للأفراد الذين يقضون عقوبات بالسجن مدى الحياة أو عقوبات طويلة الأمد أن يصابوا بأمراض عقلية بسبب ظروف السجن، خاصة في السجون شديدة الحراسة أو ما يسمى بمرافق "السجن المشدد". هناك، قد يؤدي مستوى العزلة المرتفع، الذي قد يشمل الحبس الانفرادي لمدة 23 أو يمكن أن يتسبب الحبس الانفرادي لمدة 24 ساعة في اليوم وغياب

230. Merkt, H et al. "تحديد سن قصوى للمجرمين المسنين".

231. جورجيا: قانون العقوبات، المادة 51.2؛ قرغيزستان: قانون العقوبات، المادة 50.2؛ موريتانيا: قانون العقوبات، المادة 64؛ وأوزبكستان: قانون العقوبات، المادة 51.

232. بيلاروسيا: القانون الجنائي، المادة 58.2.3؛ كازاخستان: القانون الجنائي، المادة 48.4؛ رومانيا: القانون الجنائي، المادة 57؛ روسيا: القانون الجنائي، المادة 57.2؛ أوكرانيا: القانون الجنائي، المادة 64.2.

233. فرنسا: قانون الإجراءات الجنائية، المادة 729؛ إسبانيا: قانون العقوبات، المادة 91.

234. السجن مدى الحياة في جنوب القوقاز، ص 52.

235. جنوب أفريقيا: قانون الخدمات الإصلاحية 111 لعام 1998 (بصيغته المعدلة)، المادة 73(2). وبالمثل، في بوروندي، لا يُستثنى كبار السن من السجن مدى الحياة في حد ذاته، ولكن المدة الدنيا للسجن تكون أقصر عندما يتجاوز السجن سن السبعين. بوروندي: قانون العقوبات، المادة 127.

236. تونس: قانون الإجراءات الجنائية، المادة 355.

237. هذا هو الحال، على سبيل المثال، بالنسبة للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ستين عامًا في موريتانيا (المادة 64 من قانون العقوبات) والأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن سبعين عامًا في مدغشقر (المادتان 70 و71 من قانون العقوبات) وبنين (المادة 70 من قانون العقوبات).

238. وزارة العدل. (2021). إحصاءات مصححة. 矯正統計. (2021). 法務部. تم الاسترجاع في 30 أبريل 2022. www.rjsd.moj.gov.tw/rjsdweb/com_mon/WebList3_Report.aspx?list_id=1231.

239. المرجع نفسه.

240. وزارة الداخلية. (2021). جدول الحياة المختصر في منطقة جمهورية الصين. تم الاسترجاع في 16 مايو 2022. www.moi.gov.tw/english/cl.aspx?n=7780.

241. Wang, J-J and Lin, T-W, 'Life Imprisonment in Taiwan' in Van Zyl Smit, D., Appleton, C. A., and Vucong, G., (eds), Life Imprisonment in Asia (Palgrave Macmillan, 2023), pp. 303-328.

242. هيلين جير ومايرون فانييه، "الأمل في السجن: الأحكام بالسجن المؤبد، الشيوخوخة، وأخلاقيات الاحتمال"، Penal Reform International (مدونة)، 5 يونيو 2025.

243. فانييه، م. جير، ه. وزاه، ف-ج. (2025). إيجاد معنى وراء القضبان: أنشطة للسجناء المسنين في إنجلترا وويلز. ريكوب وجامعة مانشستر.

244. المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي (PRI)، كبار السن في الحبس: إطار عمل للرصد الوقائي، لندن، المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي www.penalreform.org/wp-content/uploads/2021/06/PRI_DMT-Older-persons_WEB.pdf.

245. دليل السجناء ذوي الاحتياجات الخاصة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، نيويورك، 2009، ص. 124.

التفاعل الاجتماعي الطبيعي أو المحفزات البيئية في حدوث مشاكل صحية عقلية أو تفاقمها²⁴⁶. يحظر الحبس الانفرادي المطول بموجب قواعد نيلسون مانديلا للأمم المتحدة.

← **وينبغي للدول أن تضمن عدم تعرض الأشخاص الذين يقضون عقوبات بالسجن مدى الحياة أو عقوبات طويلة الأمد الحبس الانفرادي المطول أو ظروف العزلة الشديدة، وينبغي أن توفر لهم فرص الحصول على عمل ذي مغزى ومناسب، والتعليم، والرعاية الصحية، وأنشطة إعادة التأهيل، من أجل منع تطور أو تفاقم الأمراض العقلية، وفقاً لقواعد الأمم المتحدة الخاصة بنيلسون مانديلا.**

الأجانب (غير المواطنين)

يواجه الأشخاص الذين يقضون أحكاماً مؤبدة أو طويلة الأمد خارج بلد جنسيتهم تحديات خاصة. فقد تقل إمكانية حصولهم على دعم الدولة (بما في ذلك المساعدة القانونية)، وقد لا يتحدثون لغة البلد، وقد لا يكونون على دراية بالإجراءات أو الممارسات القانونية المعمول بها. وبعد دخولهم السجن، قد يكونون أكثر عرضة لأن يتم استهدافهم أو إيذاؤهم بسبب وضعهم كغير مواطنين. وقد تؤثر هذه الإشكاليات بصورة أكبر على الأجانب غير المقيمين، لكنها قد تمتد أيضاً لتتأثر الأجانب المقيمين في بلد السجن.

وقد يتمتع الأجانب كذلك بحقوق إضافية محددة، من بينها الحق في المساعدة القنصلية بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1963 (المادة 36). وقد توفر بعض الدول—مثل المكسيك—دعماً قانونياً خاصاً لمواطنيها الذين يواجهون اتهامات جنائية، ولا سيما عندما تكون العقوبات المحتملة طويلة أو عندما يواجهون خطر عقوبة الإعدام (التي قد يُستعاض عنها بالسجن المؤبد أو السجن طويل الأمد إذا لم تُفرض عقوبة الإعدام). وقد يحدث أيضاً أن تتكفل الدولة التي تباشر الملاحقة بتقديم هذا الدعم.

ولا سيما بالنسبة للأجانب غير المقيمين—الذين لا تكون إقامتهم وروابطهم الاجتماعية في بلد السجن—قد يكون من الأنسب أن يقضوا عقوبتهم في بلد جنسيتهم. غير أن ذلك ينبغي ألا يتم إلا بموافقة الشخص المعني.

يجوز للدول أن تتقدم بطلب تسليم مشتبه به أو سجين مُدان، بموجب معاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف. غير أن المعايير الدولية والإقليمية قد تقيد ذلك في حالات معينة. فعلى سبيل المثال، تحظر المادة 13(1) من اتفاقية ميركوسور لتسليم المجرمين (ريو دي جانيرو) لعام 1998 اتفاقية ميركوسور لتسليم المجرمين (ريو دي جانيرو) تسليم الأشخاص في الحالات التي يُحتمل فيها فرض عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد.

وقد اتجهت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تدريجياً إلى تخفيف موقفها بشأن التسليم إلى أنظمة قانونية قد تفرض فيها عقوبة السجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط (LWOP)، معتبرة أن مثل هذه القضايا تقع خارج الإطار

الداخلي البحت، ومن ثم تُطبق عليها قيوداً محدودة. وبعد الحكم في قضية Sanchez-Sanchez v UK Sanchez-Sanchez v UK²⁴⁷، أصبح بالإمكان تسليم الأفراد من الدول الأوروبية إلى أنظمة قانونية تُطبق عقوبة LWOP—ولا سيما الولايات المتحدة—ما لم يُثبت وجود خطر حقيقي بتعرض الشخص لعقوبة LWOP، وأنه لا توجد في الدولة المستقبلة آلية مراجعة كافية لتقييم إعادة التأهيل أو غيرها من الأسس التي قد تتيح الإفراج المحتمل. وقد قبلت المحكمة لاحقاً بأن إمكانية الإفراج من عقوبة LWOP في الولايات المتحدة، رغم أنها ضيقة جداً ونادرة وتُمنح فقط لأسباب إنسانية/رأفة (compassionate grounds)، تُعد آلية مراجعة مُرضية.²⁴⁸ وعملياً، يفضي هذا النهج إلى السماح بتسليم أشخاص من أوروبا لمواجهة أحكام LWOP في الخارج، رغم أن هذه الأحكام محظورة داخل أوروبا. وقد وُجّهت انتقادات لهذا التحول باعتباره قد يُضعف حماية حقوق الإنسان عبر إتاحة التسليم إلى أنظمة قانونية تتبع ممارسات قد تتعارض مع المعايير الأوروبية لحقوق الإنسان.²⁴⁹

← **ينبغي للدول أن تضمن توفير الدعم القانوني الكافي والمساعدة القنصلية والحماية من التمييز أو الإيذاء للأجانب الذين يقضون عقوبات بالسجن مدى الحياة أو عقوبات طويلة الأمد في الخارج بالدعم القانوني الكافي والمساعدة القنصلية والحماية من التمييز أو الإيذاء. وحيثما أمكن ذلك، وبموافقة الفرد، ينبغي للدول أن تنظر في تسهيل نقل المواطنين الأجانب غير المقيمين لقضاء عقوباتهم في بلد جنسيتهم، مع احترام المعايير الدولية والإقليمية المعمول بها التي تحكم تسليم المجرمين وفرض العقوبات.**

²⁴⁶ ميتزنر، ج. ل. وفيلنر، ج.، "الحبس الانفرادي والمرض العقلي في سجون الولايات المتحدة: تحدي لأخلاقيات الطب" في مجلة الأكاديمية الأمريكية للطب النفسي والقانون، المجلد 38، 2010، ص 104-108.

²⁴⁷ سانثيز سانثيز ضد المملكة المتحدة (2023)، [GC] 16 ECHR 76. في هذه القضية، ألغت المحكمة قرارها السابق في قضية طرابلسي ضد بلجيكا (الطلب رقم 140/10)، الذي فرض حظراً صارماً على مثل هذه التسليمات.

²⁴⁸ هايز ضد المملكة المتحدة (الطلبات أرقام 56532/22 و 56889/22 و 3739/23)، § 106.

²⁴⁹ انظر: C. Arnell, P. Van Zyl Smit, D. and Seeds, 'Extradition and Whole Life Sentences', Criminal Law Forum (online), 2023, 38(1), 106-127. doi.org/10.1007/s10609-023-09476-6; Verfassungsblog: On Matters Constitutional "Extradition and the Regrettable Influence of Politics upon Law", 17 November 2022.

أثر السجن المؤبد وأحكام السجن طويلة الأمد

لا يُعرف الكثير عن تأثير السجن مدى الحياة على أسر السجناء أو أحبائهم. وقد ألقت دراسة بحثت في مسألة الاحتجاز الوقائي لأجل غير مسمى في المملكة المتحدة بعض الضوء على هذه المسألة، وكشفت عن «مواضيع قوية ومتكررة تتعلق بعدم اليقين وانعدام الأمل فيما يتعلق بالمستقبل».²⁵³ وقد ترددت أصدا هذه المشاعر لدى الأطفال وأفراد الأسرة، وكذلك لدى السجناء أنفسهم.

وقد اعترفت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بـ «الحق في الأمل» باعتباره جانباً أساسياً من جوانب الإنسانية، مما يتطلب أن يكون حتى أولئك المدانين بأخطر الجرائم لديهم أمل حقيقي في الإفراج عنهم وألا يتم استبعادهم بشكل دائم من المجتمع.²⁵⁴

تم إجراء بحث عن «معاناة/آلام السجن» على نحو واسع، غير أن ما يميز السجن المؤبد عن غيره من أحكام السجن هو عذاب عدم التحديد واللايقين. وينطبق ذلك على من يقضون أحكاماً مؤبدة رسمية وكذلك ما يُعرف بـ المؤبد غير الرسمي. ومع اختلاف الاستجابات من شخص إلى آخر، يصف كثيرون ممن خضعوا للسجن المؤبد هذه العقوبة بأنها شديدة الإيلام على نحو خاص بسبب غياب نقطة نهاية واضحة أو أمل واقعي بالإفراج. كما تتكرر بين من يقضون أحكاماً غير محددة المدة موضوعات مثل فقدان السيطرة، وعبثية الوجود، والخوف من التماسس/التكيف القسري مع المؤسسة السجنية.²⁵⁰

← يجب مراعاة تأثير السجن المؤبد والسجن لفترات طويلة عند النظر في ما يحل محل عقوبة الإعدام.

وصف العديد من الأشخاص قضاء عقوبة غير محددة المدة بأنها «نفق لا ضوء في نهايته»، و«ثقب أسود من الألم والقلق»، و«كابوس، كابوس مروع»، وحتى «موت بطيء ومؤلم».²⁵¹ وأفاد العديد منهم بأنهم شعروا بالصدمة والعجز خلال المراحل الأولى من السجن.

وقد وجدت دراسة أجريت على الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن المؤبد في تايوان أن الأشخاص الذين يقضون عقوبات بالسجن المؤبد هناك كانوا عرضة بشكل خاص لفقدان الأمل، مع توقعات ضئيلة بالعودة إلى المجتمع.²⁵² وكانت الأضرار النفسية شديدة: فقد عانى الكثيرون من مشاكل الصحة العقلية، وفقدان الهوية، وزيادة آلام السجن بسبب الطبيعة غير المحددة لفترة حبسهم. وأشارت الدراسة أيضاً إلى أن موظفي السجن وجدوا صعوبة في تنفيذ برامج تعليمية أو إصلاحية لهذه الفئة، مما يعكس التحدي الأعمق المتمثل في توفير تدخل ذي مغزى في سياق اليأس.

يُعدّ الأمل عنصراً مهماً ومكوّناً جوهرياً في الإنسان. فحتى أولئك الذين يرتكبون أفظع الأفعال وأكثرها شناعة ويوقعون معاناة لا تُحصى بالآخريين، فإنهم يظلون محتفظين بإنسانيتهم الأساسية ويحملون في داخلهم القدرة على التغيير. ومهما كانت أحكام سجنهم طويلة ومستحقة، فإن لهم الحق في الأمل بأنهم قد يكفرون يوماً ما عن الأخطاء التي ارتكبوها... إن حرمانهم من اختبار الأمل يعني حرمانهم من جانب أساسي من إنسانيتهم، وإن فعل ذلك يُعد مهيناً.²⁵⁵

القاضي باور-فورد، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (2013)

²⁵⁰ فان زيل سميث، د. وأبلتون، ج. السجن مدى الحياة: تحليل عالمي لحقوق الإنسان، ص. 180.
²⁵¹ مقتبس من H rheZ، "Doing Life: Reflections of Men and Women Serving Life Sentences"، اللجنة المركزية المينونية، 1996، ص 58 و 14 و 60 و 86 على التوالي.
²⁵² لين، س. ت. (1992). علم العقوبات. دار النشر التجارية. 林山田 (1992). 刑罰學. 台北: 臺灣商務印書館. وقد لوحظت نتائج مماثلة في دراسة أحدث: التحالف التايواني لإنهاء عقوبة الإعدام (TAEDP)، تجربة السجناء المحكوم عليهم بالإعدام والسجن المؤبد، 2025.
²⁵³ ماكونيل، م. ورايكس، ب. "ليس الأمر أنه سيعود إلى المنزل يوماً ما". تأثير أحكام السجن لحماية الجمهور (IPP) على الأسر، رعاية الطفل في الممارسة العملية، المجلد 25، العدد 4، 10 أبريل 2018.
²⁵⁴ فينتر وآخرون ضد المملكة المتحدة (2013)؛ ماتيوشايتيس وآخرون ضد ليتوانيا (2017)؛ سانشينز-سانشينز ضد المملكة المتحدة (2022).
²⁵⁵ المرجع نفسه، فينتر، 2013، رأي مؤيد للقاضي باور-فورد.

تنفيذ أحكام السجن المؤبد وأحكام السجن طويلة الأمد: إطار متوافق مع حقوق الإنسان

← ولكي تكون عقوبات السجن المؤبد والسجن لفترات طويلة متوافقة مع حقوق الإنسان، يجب فرضها وتنفيذها في ضوء المبدأ الشامل المتمثل في كرامة الإنسان، وشرط ألا تكون العقوبة غير متناسبة أو تنتهك حقوق الإنسان بأي شكل آخر.

حدود السجن المؤبد والسجن لفترات طويلة

يجب ألا يُفرض السجن المؤبد إلا عند الضرورة القصوى وبما يتناسب مع الجريمة. إن فرض عقوبة السجن المؤبد باعتدال هو أهم وسيلة لضمان انخفاض عدد السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد على المدى الطويل²⁵⁸. وسيضمن الاعتراف بمبدأ التناسب أن لا يُفرض السجن المؤبد إلا على الجرائم الأكثر خطورة، وهو نهج معتمد أيضاً في الفقه الدولي المتعلق بعقوبة الإعدام.



كقاعدة عامة، ينبغي استخدام الأحكام غير محددة المدة على نحو محدود وبالقدر الضروري، واقتصارها على أشد الجرائم خطورة وأخطر الجناة... كما ينبغي تقييم الحكم على أساس فردي، مع مراعاة جميع العوامل ذات الصلة.²⁵⁹

الدكتورة أليس جيل إدواردز، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (2022-)



لكي يتوافق فرض عقوبة السجن المؤبد مع معايير حقوق الإنسان، يجب أن يستوفي المتطلبات الأساسية للإجراءات القانونية الواجبة. يجب أن تكون سلطات إصدار الأحكام قادرة على تقييم ما إذا كانت الجريمة المحددة خطيرة بما يكفي لتبرير عقوبة السجن المؤبد.²⁶⁰ القضائي ينبغي أن تسترشد السلطة التقديرية بمعايير واضحة وأن تطبق باعتدال، مع ضمان التناسب وتجنب محاولات تحديد المخاطر أو الخطورة مسبقاً، والتي من الأفضل تقييمها في مرحلة الإفراج.²⁶¹

لا تُميّز المعايير الدولية المتعلقة بمعاملة السجناء—سواء من منظور إدارة السجن أو من منظور حقوق الإنسان—بين أنواع العقوبات المختلفة؛ إذ تنطبق الحقوق والقواعد على الجميع على قدم المساواة.

قبل أكثر من 30 عاماً، نشرت الأمم المتحدة تقريراً حول السجن المؤبد، مسلطاً الضوء للمرة الأولى على القضايا الرئيسية المرتبطة بالسجن المؤبد وأحكام السجن طويلة الأمد على المستوى الدولي.²⁵⁶ وأكد تقرير الأمم المتحدة بشأن السجن المؤبد أن أحكام السجن المؤبد ينبغي أن تُخصّص للجرائم الأشد خطورة. كما دعا إلى اعتماد ضمانات مثل حق الاستئناف، وإتاحة العفو أو تخفيف العقوبة، ووجود إمكانية الإفراج لجميع المحكوم عليهم بالسجن المؤبد، وقصر التدابير الأمنية الخاصة على الأشخاص الذين يُعدّون خطرين بالفعل.

وحذّر التقرير أيضاً من أنه «من الضروري النظر في الآثار السلبية المحتملة للسجن المؤبد»، وشدد على أن ظروف الاحتجاز يجب أن تحترم كرامة الإنسان.²⁵⁷ ورغم أن التقرير يقدم عرضاً مفيداً ويوفر إرشادات ذات صلة، فإن خلاصاته ظلت حذرة وغير جازمة. والأهم من ذلك أن السياسات والممارسات العقابية قد تطورت بشكل ملحوظ منذ صدوره. ومع ذلك، لم تقم الأمم المتحدة حتى الآن بتحديث التقرير، ولم تعتمد أي صكوك تركز تحديداً على السجن المؤبد.

ويمكن استخلاص إرشادات بشأن فرض وتنفيذ أحكام السجن المؤبد وأحكام السجن طويلة الأمد من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وقواعد نيلسون مانديلا، ودليل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن إدارة السجناء مرتفعي الخطورة، وكذلك من الهيئات الإقليمية مثل مجلس أوروبا، الذي كان في طليعة الجهات التي أسهمت في بلورة السجن المؤبد بوصفه عقوبة قصوى يمكن أن تتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان.

²⁵⁶ مكتب الأمم المتحدة في فيينا، فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية، السجن مدى الحياة، فيينا، الأمم المتحدة، 1994 (السجن مدى الحياة).

²⁵⁷ مكتب الأمم المتحدة في فيينا، السجن مدى الحياة، الفقرة 20.

²⁵⁸ فان زيل سميث، د. وأبلتون، ج، السجن مدى الحياة: تحليل عالمي لحقوق الإنسان، ص. 317.

²⁵⁹ المملكة المتحدة: جيبير الأمم المتحدة المعني بالتعذيب يدعو إلى مراجعة عاجلة لأكثر من 2000 عقوبة سجن بموجب نظام الأحكام القضائية IPP الذي فقد مصداقيته، بيان صحفي للأمم المتحدة، 30 أغسطس 2023.

²⁶⁰ Van Zyl Smit, D and Appleton, C, Life imprisonment: A global human rights analysis, p. 318.

²⁶¹ المرجع نفسه، ص. 271.

في ملاوي، بعد إلغاء عقوبة الإعدام الإلزامية في عام 2007،²⁶² مُنح القضاة سلطة تقديرية لفرض عقوبات فردية. تنص المادة 27 (2) من قانون العقوبات بوضوح على أن الشخص الذي يعاقب بالسجن المؤبد يمكن أن يحكم عليه بدلاً من ذلك بأي مدة أقصر، مع اعتبار السجن المؤبد أحد الخيارات العديدة.²⁶³

لضمان نتائج متناسبة، ينبغي أن تكون المدة الدنيا قبل الأهلية للإفراج المشروط قصيرة قدر الإمكان ومتناسبة مع الجريمة المحددة المرتكبة. وعلى الصعيد العالمي، فإن المدة الأكثر شيوعاً هي 15 عاماً، والمتوسط هو 18 عاماً.²⁶⁴ وحيثما ينص القانون على مدة دنيا محددة، لا يزال بإمكان المحاكم أن تعطي مؤشراً على خطورة الجريمة للهيئة التي ستنظر في الإفراج في نهاية المطاف.



إن مفهوم التناسب يمسّ جوهر البحث في ما إذا كانت العقوبة قاسية أو لإنسانية أو مهينة، ولا سيما عندما تكون المسألة محل النظر هي مدة العقوبة التي يُحكم بها على الجاني. ... وإن محاولة تبرير أي مدة من السجن العقابي—فضلاً عن السجن مدى الحياة—من دون النظر في مدى التناسب بين الجريمة ومدة السجن، يعني تجاهل—إن لم يكن إنكار—ما يقع في صميم كرامة الإنسان.²⁶⁵

القاضي أكيرمان، المحكمة الدستورية الجنوب أفريقية (2001)



← **الأحكام الإلزامية بالسجن المؤبد من أي نوع كانت غير مقبولة لأنها تمنع المحاكم من تحديد ما إذا كان الحكم ضرورياً ومتناسباً مع الجريمة المحددة التي فرض من أجلها. وبدلاً من ذلك، ينبغي منح القضاة سلطة تقديرية، تسترشد بمعايير قائمة على الحقوق في تحديد متى يكون الحكم بالسجن المؤبد مناسباً. يجب ألا تكون المدة الدنيا مفرطة بل متناسبة مع الجريمة، بحيث يمكن النظر في الإفراج في الوقت المناسب.**

معاملة الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة أو بالسجن لفترات طويلة

تنص المادة 10(1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن "جميع المحرومين من حريتهم يعاملون معاملة إنسانية ومراعاة لكرامة الإنسان المتأصلة". ويتمتع السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد أو بالسجن لفترات طويلة بنفس الحقوق التي تتمتع بها الفئات الأخرى من السجناء، وينبغي أن تكون ظروف احتجازهم ومعاملتهم متوافقة مع كرامة الإنسان ومتوافقة مع قواعد نيلسون

مانديلا وغيرها من المعايير ذات الصلة. وينبغي اتباع نهج فردي قائم على الحقوق ومستند إلى المخاطر الفعلية في التعامل مع الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن المؤبد أو بالسجن لفترات طويلة.

تنص القاعدة 3 من قواعد نيلسون مانديلا على أن الحرمان من الحرية يشكل عقوبة في حد ذاته ولا ينبغي أن يزيده نظام السجن سوءاً. ولا يستثنى من هذا المبدأ الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن المؤبد. ومع ذلك، غالباً ما يتم عزلهم بشكل منهجي ومعاملتهم بقسوة أكبر من السجناء الآخرين فقط على أساس عقوبتهم.



يمكن أن يكون للسجن طويل الأمد عدد من الآثار السلبية على السجناء من حيث انعزالهم عن المجتمع. فبالإضافة إلى تحولهم إلى السجناء المحكوم عليهم بالسجن لفترات طويلة قد يعانون من مجموعة من المشاكل النفسية (بما في ذلك فقدان احترام الذات وضعف المهارات الاجتماعية) ويميلون إلى الانفصال بشكل متزايد عن المجتمع؛ الذي سيعود إليه جميعهم في نهاية المطاف تقريباً. من وجهة نظر لجنة منع التعذيب الأوروبية (CPT)، يجب أن تسعى الأنظمة المقدمة للسجناء الذين يقضون أحكاماً طويلة لتعويض هذه الآثار بطريقة إيجابية واستباقية.²⁶⁶

اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب



أنظمة سيئة

غالباً ما يتعرض الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة لأنظمة سيئة مقارنة بالسجناء الآخرين، بما في ذلك ظروف معيشية سيئة، وتقييد الاتصال البشري، وقلة أو انعدام فرص المشاركة في أنشطة مفيدة أو برامج إعادة تأهيل.²⁶⁷ وغالباً ما يكون الاتصال بالعالم الخارجي محدوداً، على الرغم من أهميته للصحة العقلية وإعادة التأهيل.²⁶⁸ وعادة ما تكون هذه التدابير غير مبررة بالمخاطر الفعلية.

كما غالباً ما يُحرم السجناء من فرص إعادة التأهيل. يمكن أن يقضي السجناء المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة ما يصل إلى 23 ساعة في اليوم في زنابزينهم، دون الحصول على إعادة تأهيل أو برامج عمل أو مساعدة اجتماعية أو نفسية.²⁶⁹

التدابير الأمنية واستخدام الحبس الانفرادي

في بعض البلدان، يتم فصل الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة عن السجناء الآخرين ووضعهم في الحبس الانفرادي لسنوات عديدة بناءً على وضعهم فقط. وتتهدد هذه الممارسة بشكل مباشر القاعدتين 44 و45

262 كافانتياني ضد النائب العام، القضية الدستورية رقم 12 لعام 2005 [2007] MWHC 1.

263 ملاوي: قانون العقوبات في ملاوي، المادة 27 (2).

264 فان زيل سميث، د. وأبلتون، ج.، السجن مدى الحياة: تحليل عالمي لحقوق الإنسان، ص. 319.

265 S ضد دودو 2001 SA 382 (CC)، (3)، 403-404 (جنوب أفريقيا).

266 اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللإنسانية أو المهينة، التقرير العام الحادي عشر عن أنشطة اللجنة، ستراسبورغ، 3 سبتمبر/أيلول 2001، الفقرة 33.

267 Van Zyl Smit, D and Appleton, C, Life imprisonment: A global human rights analysis, p.p. 193-204.

268 على سبيل المثال، انظر فرع الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، السجن مدى الحياة، الفقرة 44.

269 Van Zyl Smit, D and Appleton, C, Life imprisonment: A global human rights analysis, p. 196.

■ **عدم العزل:** لا ينبغي عزل الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن المؤبد بشكل روتيني. ولا ينبغي اللجوء إلى العزل إلا في حالة وجود خطر واضح وخالي على أنفسهم أو على الآخرين.

■ **التدرج:** يجب أن يكون هناك تحرك تدريجي عبر النظام من ظروف أكثر تقييداً إلى ظروف أقل تقييداً، وصولاً في النهاية إلى ظروف مفتوحة.

وبشكل خاص فيما يتعلق بالسجناء الخطرين، لاحظت لجنة مناهضة التعذيب أن معاملة وإدارة السجناء الخطرين المحكوم عليهم بالسجن المؤبد يجب أن تهدف إلى "تقليل مستوى الخطر من خلال التدخلات المناسبة وإعادة السجناء إلى التداول العادي في أقرب وقت ممكن". بأسرع ما يمكن²⁷⁴ ويشمل ذلك نظاماً تدريجياً قائماً على تقييمات فردية مفصلة للسجناء المعنيين، وخطط إدارة المخاطر لتلبية احتياجات الأفراد وتقليل احتمالية العودة إلى الإجرام، والمراجعات المنتظمة لمستوى أمنهم.

← **تقتضي مبادئ حقوق الإنسان التخفيف من الآثار السلبية للسجن المؤبد قدر الإمكان. وهي تفرض على الدولة واجب توفير فرص لإعادة التأهيل والتحضير للإفراج من السجن. وقد يؤدي عدم القيام بذلك إلى تنفيذ الحكم بطريقة غير إنسانية ومهينة. يجب على سلطات السجن ألا تفصل الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن المؤبد عن الآخرين، وألا تفرض قيوداً إضافية على أساس أن الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن المؤبد يجب أن يعاملوا بمزيد من القسوة.**

إعادة تأهيل وإعادة إدماج السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد والسجناء المحكوم عليهم بالسجن لفترات طويلة في المجتمع

يجب أن تتاح لكل شخص محتجز بسبب جريمة جنائية فرصة إعادة تأهيله وإعادة إدماجه في المجتمع وعيش حياة ملتزمة بالقانون ومكتفية ذاتياً، حتى أولئك المدانين بأخطر الجرائم.

وتعد إعادة التأهيل مهمة بشكل خاص بالنسبة للسجناء المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة الذين قد يواجهون صعوبة في التكيف مع الحياة خارج نظام السجن. تتطلب إعادة الإدماج إعداد السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد للإفراج التدريجي. ومع ذلك، يُستبعد العديد من الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة والأشخاص الذين يقضون عقوبات طويلة الأمد من برامج إعادة التأهيل. ويكون الحرمان من إعادة التأهيل واضحاً بشكل خاص بالنسبة للأشخاص المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط، الذين قيل لهم فعلياً إنهم "لا يمكن إصلاحهم أو تأهيلهم، وأي جهد يبذلونه لتحسين أنفسهم هو في الأساس جهد عقيم".²⁷⁵ وهذا يمثل أيضاً مشكلة بالنسبة للسجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد الذين لديهم فرصة للإفراج المشروط، حيث عادة ما يتم تجاهلهم وتعتبر

من قواعد نيلسون مانديلا، اللتين تحظران استخدام الحبس الانفرادي المطول (المحدد بأكثر من 15 يوماً) اعترافاً بتأثيره الكارثي على الصحة العقلية للفرد، وكذلك استخدام الحبس الانفرادي بشكل عام بناءً على نوع العقوبة وحدها.²⁷⁰



لا يجوز عزل أي سجين، بما في ذلك السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد والسجناء المحكوم عليهم بالإعدام، يجب أن يُحتجزوا في الحبس الانفرادي لمجرد خطورة الجريمة.²⁷¹

خوان إ. ميندين، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (2010-2016)



على الصعيد الإقليمي، كان مجلس أوروبا أكثر الهيئات نشاطاً في وضع توصيات بشأن معاملة وإدارة السجناء المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة والسجناء المحكوم عليهم بالسجن لفترات طويلة. ويذكر أن أهداف أنظمة السجن المؤبد والسجن لفترات طويلة يجب أن تكون (1) "ضمان أن تكون السجون أماكن آمنة وأمنة لهؤلاء السجناء ولجميع الذين يعملون معهم أو يزورونهم"؛ (2) "مواجهة الآثار الضارة للسجن المؤبد والسجن لفترات طويلة"؛ و(3) "زيادة وتحسين إمكانيات

من أجل إعادة إدماج هؤلاء السجناء بنجاح في المجتمع وعيش حياة ملتزمة بالقانون بعد الإفراج عنهم".²⁷² ويقترح أن تحكم المبادئ الستة التالية معاملة وإدارة السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد.²⁷³

■ **التفرد:** يجب أن تؤخذ الخصائص الفردية لكل سجين محكوم عليه بالسجن مدى الحياة في الاعتبار عند التخطيط للحكم.

■ **التطبيع/ جعل الحياة السجنية أقرب للحياة الطبيعية:** ينبغي أن تشبه الحياة في السجن-قدر الإمكان-الحياة في المجتمع.

■ **المسؤولية:** يجب منح السجناء فرصاً لممارسة المسؤولية الشخصية في الحياة السجنية.

■ **الأمن والسلامة:** غالباً ما يُفترض خطأ أن الأشخاص الذين يقضون عقوبات بالسجن مدى الحياة يشكلون خطراً. وينبغي تقييم خطر إلحاق الأذى بأنفسهم أو بالآخرين على فترات منتظمة.

²⁷⁰ القاعدة 44، قواعد نيلسون مانديلا؛ حول آثار الحبس الانفرادي، على سبيل المثال، انظر: Shalev S. "الحبس الانفرادي كقضية صحية في السجون" في Enggist S, Møller L, Galea G و Udesen C (محررون)، السجون والصحة، منظمة الصحة العالمية، 2014، ص 27-35.

²⁷¹ الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الثامنة والستون، التقرير المؤقت للمقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، 9 أغسطس 2013، A/68/295، الفقرة 61.

²⁷² مجلس أوروبا، توصية Rec (2003)23 الصادرة عن لجنة الوزراء إلى الدول الأعضاء بشأن إدارة السجون للسجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد وغيرهم من السجناء المحكوم عليهم بالسجن لفترات طويلة، 9 أكتوبر 2003، الفقرة 2.

²⁷³ المرجع نفسه، الفقرات 3-8.

²⁷⁴ التقرير العام الخامس والعشرون للجنة مناهضة التعذيب [CPT/Inf (2016) 10]، الفقرة 41.

²⁷⁵ Willis, A and Zaitzow, B, 'Doing "Life": A Glimpse into the Long-Term Incarceration Experience,' Laws, Vol 4, 2015, pp. 559-578, 575.

احتياجاتهم أقل إلحاحاً.²⁷⁶ كما أن الانسحاب والمؤسسية التي يعاني منها السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد يشكلان أيضاً عائقاً أمام إعادة إدماجهم في المجتمع في نهاية المطاف.²⁷⁷



يجب أن يشمل نظام السجون معاملة السجناء بهدف أساسي هو إصلاحهم وإعادة تأهيلهم اجتماعياً.

المادة (3) 10 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية



هناك مؤشرات واضحة على أن إعادة التأهيل في العديد من البلدان، حتى على مستوى السياسات، ليس هدفاً للنظم الخاصة بالسجناء المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة. في بعض البلدان، مثل بنغلاديش، يعد هذا مجرد جانب من جوانب نظام لا يهدف إلى إعادة تأهيل السجناء المحكوم عليهم، بغض النظر عن مدة عقوبتهم، ولكن في بلدان أخرى، لا سيما تلك التي يقضي فيها السجناء عقوبات بالسجن مدى الحياة، يبدو أن السلطات تعتبر منح هؤلاء السجناء فرصاً لإعادة تأهيل أنفسهم أمراً لا طائل منه.²⁷⁸

عند تنفيذ إعادة التأهيل بصورة فعالة، يمكن أن تحقق نتائج ملموسة وذات معنى.²⁷⁹ وفي الدنمارك، فإن السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد (مثلهم مثل عموم نزلاء السجون) مسؤولون بشكل جماعي عن إدارة الميزانية وإعداد وجباتهم الخاصة.²⁸⁰ وهذا يسمح للسجناء ممارسة مسؤوليتهم الشخصية والحفاظ على شعورهم بالطبيعية في حياتهم اليومية، مما يعزز إعادة تأهيلهم ويحمي صحتهم العقلية.

← ينبغي تقديم برامج إعادة التأهيل، بما في ذلك فرص العمل والتعليم، إلى الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة على أساس المساواة. وينبغي أن يشمل السجن المؤبد تخطيطاً فردياً للعقوبة، وأنظمة سجون عادية، وإمكانية المشاركة في أنشطة هادفة.

الإفراج عن المحكوم عليهم بالسجن المؤبد والسجن لفترات طويلة

يقصد بالإفراج عن المحكوم عليهم بالسجن المؤبد أن يغادر السجناء السجن في مرحلة من مدة عقوبته لا يزال فيها من الممكن أن يعيش حياة كاملة وملتزمة بالقانون داخل المجتمع. ويعني الإفراج أكثر من مجرد السماح للسجناء بالخروج ليتوفوا في المجتمع. وقد حَمَلَت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الدول الأوروبية واجباً يتمثل في ضمان أن يكون للأشخاص المحكوم عليهم بالسجن المؤبد احتمال واقعي للإفراج عنهم.

← إن وجود احتمال واقعي للإفراج يتطلب منح الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن المؤبد فرصة حقيقية لإعادة تأهيل أنفسهم وأن يتم النظر بجدية في جهودهم للقيام بذلك. كما يجب أن تكون هناك آلية واضحة لمراجعة استمرار سجنهم.

وقد قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن الإفراج في ظروف استثنائية فقط لأسباب إنسانية لا يكفي لتصنيف عقوبة السجن المؤبد على أنها قابلة للتخفيف.²⁸¹

يجب أن تستوفي قرارات الإفراج عن السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد أعلى المعايير الإجرائية. وهذا مهم بشكل خاص لأن السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد لا يتمتعون بالضمان الذي يتمتع به السجناء المحكوم عليهم الآخرين، وهو أنهم سيُفرج عنهم في نهاية مدة محددة، الشروط التي تفرضها المحكمة. بالنسبة للمحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة، يحدد قرار الإفراج مدة حرمانهم من الحرية. وبمجرد استيفاء العنصر العقابي للحكم، ينبغي أن ينصب التركيز حصرياً على الخطورة المستقبلية.²⁸² وينبغي أن يكون الافتراض لصالح الإفراج ما لم تكن هناك أدلة على وجود خطر واضح ومستمر، وفي حالة رفض الإفراج، يجب أن يخضع القرار لمراجعة منتظمة.

عملية/ إجراءات الإفراج

تختلف آليات الإفراج عن الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن المؤبد باختلاف الانظمة القضائية، ولكنها لا تفي جميعها بالضمانات الإجرائية الأساسية. من الناحية المثالية، ينبغي أن تتخذ قرارات الإفراج عن طريق المحاكم أو لجان الإفراج المشروط المستقلة، وليس عن طريق رؤساء الدول أو السياسيين الذين قد يكونون متحيزين بسبب الضرورات السياسية.²⁸³

المحاكم

في العديد من البلدان الأوروبية والأفريقية والآسيوية واللاتينية، تتخذ المحاكم قرارات الإفراج. وتتمتع هذه المحاكم، من حيث المبدأ، بميزة كونها هيئات مستقلة، وهي في وضع أفضل للوفاء بمعايير الإجراءات القانونية الواجبة والإنصاف الإجرائي. وفي أفضل النظم، تم إنشاء محاكم متخصصة يمكنها الاستعانة بخبراء آخرين لإصدار أحكام بشأن الإفراج عن السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد.

لجان الإفراج المشروط

توجد في بلدان مثل أستراليا وبرمودا والبوتسوانا وكندا وشيلي وليبيريا، يمكن أن تعمل مثل المحاكم ولكنها قد تواجه ضغوطاً سياسية. وتختلف مستويات استقلاليتها وشفافيتها، مما قد يؤثر على عدالة اتخاذ القرارات.

276 فرع الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، السجن مدى الحياة، الفقرة 3.

277 المرجع نفسه، الفقرة 35.

278 انظر: Sultana, Z and Nasrin Akter, N, 'Life Imprisonment in Bangladesh: Ensuring a Constructive Prison Experience for Life-Sentenced Prisoners' in Van Zyl Smit, D, Appleton, C, and Vuong, G (eds), Life imprisonment in Asia, Palgrave Macmillan Singapore, 2023, p. 53.

279 دوي، ج. (2017). استخدام وتأثير البرامج الإصلاحية على النزلاء على نتائج ما قبل الإفراج وما بعده. المعهد الوطني للعدالة.

280 Van Zyl Smit, D و Appleton, C، السجن مدى الحياة: تحليل عالمي لحقوق الإنسان، ص. 225.

281 فينتر 2013؛ هاتشينسون 2017؛ بيتوخوف 2019.

282 فان زيل سميث، د. وأبلتون، ج.، السجن مدى الحياة: تحليل عالمي لحقوق الإنسان، ص. 320.

283 Van Zyl Smit, D and Appleton, C, Life imprisonment: A global human rights analysis, pp. 234-266.

الهيئات التنفيذية

في بعض البلدان، بما في ذلك العديد من البلدان الأفريقية، تقع مسؤولية النظر في الإفراج عن السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد مباشرة على عاتق سياسي (عادة وزير العدل)، الذي يكون أقل احتمالاً لتطبيق معايير موضوعية في تقييم الإفراج.

العفو

يُعد العفو—وغالباً ما يكون من صلاحيات رئيس الدولة—مساراً للإفراج يختلف اختلافاً كبيراً عن آليات الإفراج الأخرى الخاصة بالمحكوم عليهم بالسجن المؤبد. فهو إجراء تقديري قائم على الرحمة قد يُمنح في أي وقت ولأي سبب، وقد لا يُمنح إطلاقاً. ورغم أنه يمكن استخدامه لتكملة آليات الإفراج الأخرى، إلا أنه لا يصلح أن يكون المسار الوحيد للإفراج بسبب عدم قابليته للتنبؤ. وفي الدول الاتحادية، مثل الولايات المتحدة أو ألمانيا، تعود صلاحيات العفو إلى حكام الولايات أو رؤساء الحكومات المحلية في الولايات المختلفة. وفي الولايات المتحدة، يحتفظ رئيس الجمهورية بسلطة العفو بالنسبة للسجناء المدنيين بجرائم على المستوى الاتحادي.

الإفراج في الممارسة العملية

في بعض البلدان، قد تكون عملية الإفراج معقدة للغاية وليست بهذه البساطة. في العديد من الولايات القضائية في آسيا، بما في ذلك بنغلاديش والصين وإندونيسيا واليابان وفيتنام، تتكون العملية أساساً من عملية من خطوتين.²⁸⁴ يتم أولاً تخفيف الأحكام بالسجن المؤبد إلى أحكام محددة المدة، ثم يُفرج عن السجناء في نهاية المدة المحددة، أو قبل ذلك إذا كان هناك نص على ذلك. إذا تم اتباع هذا الإجراء، فإن المدة التي قد يخضع لها هؤلاء السجناء تقتصر المراقبة في المجتمع على ما سيكون نهاية عقوبتهم المعدلة والمحددة المدة. ولا يخضعون بعد ذلك للمراقبة، ويمكن أن يعودوا إلى السجن لبقية حياتهم، كما هو الحال أحياناً مع السجناء المفرج عنهم بشروط من عقوبات السجن المؤبد في أجزاء أخرى من العالم (انظر "الإفراج المشروط" و"العودة إلى السجن" أدناه).

في سيراليون، استبدل قانون إلغاء عقوبة الإعدام لعام 2021 عقوبة الإعدام بعقوبة محددة المدة مدتها 30 عاماً أو السجن مدى الحياة، الذي يُعرّف بأنه 30 عاماً على الأقل. ويجوز للقضاة النظر في العوامل المخففة عند الاختيار بين العقوبتين. ومع ذلك، لا ينص القانون على الإفراج المشروط أو المراجعات المجدولة بعد 30 عاماً، مما يترك الأمر غير واضح فيما إذا كان بإمكان الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة التقدم بطلب للإفراج عنهم أو كيفية القيام بذلك.²⁸⁵

حتى في الحالات التي توجد فيها متطلبات رسمية، كما هو الحال مع لجنة الإفراج المشروط في اليابان، قد يكون الإفراج نادراً جداً وقد يقضي السجناء المحكوم عليهم بالسجن

المؤبد فترات طويلة للغاية قبل أن يتم النظر في الإفراج عنهم. في اليابان، حيث لا توجد عقوبة السجن المؤبد دون إفراج مشروط يحق للأفراد المحكوم عليهم بالسجن المؤبد الإفراج عنهم بعد 10 سنوات إذا تمكنوا من إثبات إصلاحهم.²⁸⁶ ومع ذلك، فإن الإفراج نادر للغاية: يتم الإفراج عن أقل من 10 أفراد سنوياً من بين حوالي 1800 شخص يقضون عقوبات بالسجن مدى الحياة.²⁸⁷ على النقيض من ذلك، ازداد عدد السجناء الذين يموتون في الحبس بشكل مطرد — من ستة في عام 1998 إلى 30 في عام 2017 — مما يسلط الضوء على أن الكثيرين يقضون عقوبتهم بالكامل دون أن يُنظر في إطلاق سراحهم. وهذا يعني أن عدد الأشخاص الذين يموتون في السجن يفوق بكثير عدد الذين يُطلق سراحهم بموجب الإفراج المشروط.²⁸⁸

في بعض الأنظمة والقوانين القضائية، يكون الفرق بين عقوبة السجن المؤبد وعقوبة السجن المؤبد دون إفراج مشروط غير واضح بسبب إجراءات الإفراج. في إندونيسيا، على سبيل المثال، تتضمن عملية العفو التشاور مع المحكمة العليا، لكن القرارات النهائية تعود بالكامل إلى تقدير الرئيس. في حين أن هذا يشير إلى إمكانية الإفراج، فإن عدم وجود معايير واضحة والسيطرة التنفيذية الكاملة على النتائج يجعلها أقرب إلى عقوبة السجن المؤبد دون إفراج مشروط في الممارسة العملية.²⁸⁹

إن مجموعة القوانين الدولية والإقليمية والوطنية الواسعة التي تعزز الغرض التأهيلي للسجن تربطه بشكل صريح بضرورة وجود إجراءات واضحة للعفو أو الإفراج المشروط. تتيح للسجناء إمكانية العودة في نهاية المطاف إلى المجتمع وبدون إجراءات فعالة للعفو أو الإفراج المشروط، فإن المعايير الدولية المتعلقة بإعادة التأهيل وإعادة الإدماج ستكون حقوقاً جوفاء.

← لكي تتوافق الأحكام بالسجن المؤبد مع معايير حقوق الإنسان، يجب أن تكون هناك إمكانية حقيقية وذات مغزى للإفراج. يجب أن تستوفي إجراءات الإفراج أعلى المعايير الإجرائية وأن تستند إلى ما إذا كان استمرار الاحتجاز ضرورياً ومتناسباً. يجب أن تكون الهيئات المكلفة بالنظر في الإفراج عن الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن المؤبد مستقلة وتمكينها من اتخاذ قرارات نزيهة تستند إلى القانون والإجراءات العادلة. وهذا يتطلب إجراءات واضحة، مثل المراجعات القضائية أو مراجعات لجنة الإفراج المشروط المستقلة، بدلاً من الاعتماد على التقدير السياسي أو العفو وحدهما.

الإفراج المشروط

عادةً لا تنتهي عقوبة السجن المؤبد بمجرد الإفراج من السجن؛ إذ يخضع معظم المفرج عنهم لعدد من الشروط. وفي معظم الدول، يُطلب ممن يُفرج عنهم بعد قضاء حكم مؤبد أن يكونوا تحت الإشراف وأن يقوموا بالتبليغ/

²⁸⁴ لمزيد من المعلومات حول إجراءات الإفراج في البلدان الآسيوية، انظر: فان زيل سميث، د.، أبلتون، سي.، وفوكونغ، ج. (محررون)، السجن المؤبد في آسيا، بالجريف ماكميلان سنغافورة، 2023.

²⁸⁵ سيراليون: قانون إلغاء عقوبة الإعدام، 2021.

²⁸⁶ (قانون كي هو [القانون الجنائي] رقم 48/1907، المادة 28.

²⁸⁷ أونوت، ت. "السجن المؤبد في اليابان"، ص. 198.

²⁸⁸ المرجع نفسه، ص. 202.

²⁸⁹ Go, L. "السجن المؤبد في إندونيسيا: هل استخدامه مناسب في نظام العدالة الجنائية الوطني؟"، في Appleton, C., Van Zyl Smit, D. و Vuong, G. (eds)، السجن المؤبد في آسيا، Palgrave Macmillan Singapore، 2023، ص. 190.

**إدماج الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن المؤبد
للحد من أي مخاطر لارتكاب جرائم جديدة. ولا ينبغي
أن يكون الإشراف شكلاً مستمراً من أشكال العقاب.**

العودة إلى السجن

إذا انتهك شخص محكوم عليه بالسجن المؤبد شروط الإفراج عنه، فيمكن إعادته إلى السجن. المعلومات المتوفرة عن إجراءات إعادة السجناء في جميع أنحاء العالم محدودة. من بين 79 بلداً، أفاد 68 بلداً أن الأشخاص المفرج عنهم الذين حكم عليهم بالسجن المؤبد يمكن إعادتهم إلى السجن إذا ارتكبوا جريمة أخرى أو انتهكوا شروط الإفراج المشروط.²⁹⁸ في 23 دولة، يمكن أيضاً إعادة السجناء إلى السجن لأسباب أوسع نطاقاً وأكثر تعسفاً، مثل "حالة سوء السلوك" أو "سبب للقلق" أو "السلوك المعادي للمجتمع".²⁹⁹ في عدد قليل من الدول (ثمانى دول من أصل 79)، لا يمكن إعادة السجناء إلى السجن إلا بعد ارتكابه جريمة جديدة.

قد تعرف عملية الاستدعاء بأسماء مختلفة حسب الاختصاص القضائي. ففي تايوان، على سبيل المثال، يسمح القانون الجنائي بـ "إلغاء الإفراج المشروط". وهذا يعني أنه إذا ارتكب شخص محكوم عليه بالسجن المؤبد جريمة أخرى من نفس النوع الخطير "المؤبد" جريمة مؤهلة، فقد يُحكم عليهم بالجريمة الجديدة ويُطلب منهم قضاء المدة المتبقية من عقوبة السجن المؤبد الأصلية.³⁰⁰

نظراً لخطورة أي قرار بإعادة شخص ما إلى السجن، شددت الأمم المتحدة على أن "إجراءات الاستدعاء [يجب] أن تخضع للقانون" وأن "الشخص الذي يواجه خطر إعادته إلى السجن يجب أن يُمنح فرصة لعرض قضيته".³⁰¹ تنص توصية مجلس أوروبا بشأن الإفراج المشروط على أن السجناء المفرج عنهم يجب أن يتمتعوا بإمكانية الوصول الكافي إلى ملف قضيتهم وإمكانية استئناف أي قرار.³⁰² وتشجع التوصية كذلك على ضمان التناسب من خلال معالجة المخالفات الطفيفة بالتحذير أو النصح بدلاً من إعادة السجناء إلى السجن.³⁰³ وحيثما تكون إعادة السجناء إلى السجن ضرورية، من المهم أن "تستمر متابعة" نفس المبادئ المتبعة في النظر في الإفراج عنه كما في السابق.³⁰⁴

وقد وجدت الأبحاث أن عدداً قليلاً جداً من المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة يرتكبون جرائم أخرى، وأنهم قادرون على إعادة التوطين بنجاح على الرغم من مواجهتهم عوائق كبيرة في المجتمع. والأهم من ذلك، هناك أدلة متزايدة من مختلف الولايات القضائية تظهر أن معدلات العودة إلى الإجرام وإعادة الاعتقال بين السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد الذين أفرج عنهم منخفضة مقارنة بالسجناء الآخرين

المراجعة لدى السلطات بعد الإفراج بفترة وجيزة، ثم على فترات منتظمة لاحقاً. وإذا تم خرق الشروط، فإن إعادتهم إلى السجن أمر شائع.²⁹⁰

وتشمل الشروط الشائعة للإفراج: الحضور المنتظم لجلسات الإشراف؛ الإقامة في مسكن معتمد؛ زيارات منزلية من قبل ضابط/مسؤول الإشراف؛ العمل في وظيفة معتمدة؛ قيود على تعاظم الكحول والمواد المخدرة؛ قيود على الحركة والسفر؛ ومتطلبات لاستكمال دورات إضافية تتعلق بـ «سلوك الإجرام/السلوك الإجرامي».²⁹¹ وفي عدد من الأنظمة القانونية في أستراليا، على سبيل المثال، يتعين على المفرج عنهم من المحكوم عليهم بالمؤبد الامتثال لفحوصات عشوائية للكحول أو المخدرات وتحليل البول، كما يتعين عليهم المشاركة في برامج علاجية ذات صلة.²⁹²

ومن المهم أن تتوافق شروط الإفراج مع مبدأ التناسب، ولا سيما أن الإفراج عن من قضاوا حكماً مؤبداً يكون أصلاً مشروطاً بإثبات أنهم لم يعودوا يشكلون خطراً.²⁹³

وتختلف مدة شروط الإفراج اختلافاً كبيراً بين الأنظمة القانونية: 3 سنوات في فنلندا ومونتسرات ولبنان؛ 5-10 سنوات في الجزائر وبوركينا فاسو والصين وساحل العاج وإستونيا وألمانيا واليونان وإيطاليا وبولندا وسويسرا؛ و15 سنة في المجر؛ و18 سنة في تركيا؛ ومدى الحياة (أي حتى الوفاة) في كازاخستان وأيرلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.²⁹⁴ وفي بعض مناطق العالم، قد يُقترن الإشراف بعد الإفراج أيضاً بالمراقبة الإلكترونية والمراقبة، في حين أن الأشخاص الذين يقضون عقوبات بالسجن مدى الحياة، ولا سيما المدانون بارتكاب جرائم جنسية، قد يُطلب منهم التسجيل لدى الشرطة أو وكالات الحماية العامة. وفي سويسرا وموناكو وبيرو، قد يكون هناك أيضاً شرط بتعويض الضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم جراء الجريمة.²⁹⁵

تؤكد المعايير الدولية أن الغرض من الإفراج المشروط هو مساعدة السجناء على إعادة الاندماج في المجتمع.²⁹⁶ وعلى هذا النحو، ينبغي توفير "الدعم الاجتماعي الكافي" للأشخاص المحكوم عليهم بالسجن المؤبد الذين تم الإفراج عنهم.²⁹⁷ وبالتالي، قد تشمل الشروط الأخرى التي يمكن فرضها اشتراط حضور جلسات استشارية أو برامج تدريبية. وإذا لم يصبح الإفراج غير مشروط بعد فترة محددة، ينبغي وضع إجراء لإلغاء الشروط رسمياً.

← **يجب أن تكون الشروط المفروضة على الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن المؤبد عند الإفراج عنهم فردية ومتناسبة ومحددة زمنياً. وينبغي أن تركز أي شروط، ولا سيما الإشراف، على مساعدة عملية إعادة**

290 Van Zyl Smit, D and Appleton, C, Life imprisonment: A global human rights analysis, p. 274-296.

291 المرجع نفسه، ص. 277-281.

292 المرجع نفسه، ص. 277.

293 على سبيل المثال، انظر توصية مجلس أوروبا 22(2003) Rec الصادرة عن لجنة الوزراء إلى الدول الأعضاء بشأن الإفراج المشروط (الإفراج المشروط)، التي اعتمدها لجنة الوزراء في 24 سبتمبر 2003 في الاجتماع 853 لنواب الوزراء، الفقرة 11، التي تنص على أن الشروط المطبقة بشكل غير محدد يجب أن تستخدم فقط عند الضرورة القصوى.

294 Van Zyl Smit, D and Appleton, C, Life imprisonment: A global human rights analysis, p. 279.

295 المرجع نفسه، ص. 278.

296 مجلس أوروبا، توصية 22(2003) Rec الصادرة عن لجنة الوزراء إلى الدول الأعضاء بشأن الإفراج المشروط (الإفراج المشروط)، التي اعتمدها لجنة الوزراء في 24 أيلول/سبتمبر 2003 في الاجتماع 853 لنواب الوزراء، الفقرة 11، التي تنص على أن الشروط المطبقة بشكل غير محدد يجب أن تستخدم إلا عند الضرورة القصوى، الفقرة 3.

297 فرع الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، السجن مدى الحياة، الفقرة 66.

298 Zyl Smit, D and Appleton, C, Life imprisonment: A global human rights analysis, p. 291.

299 المرجع نفسه، ص. 292.

300 قانون السجون (監獄行刑法) وقانون تنفيذ الإجراءات التأديبية (保安處分執行法)؛ وانغ، ج-ج، ولين، ت-و، "السجن المؤبد في تايوان"، ص. 308.

301 فرع الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، السجن مدى الحياة، الفقرة 64.

302 توصية 22(2003) Rec الصادرة عن لجنة الوزراء إلى الدول الأعضاء بشأن الإفراج المشروط (الإفراج المشروط)، التي اعتمدها لجنة الوزراء في 24 سبتمبر 2003 في الاجتماع 853 لنواب الوزراء، الفقرتان 32-33.

303 المرجع نفسه، الفقرة 30.

304 المرجع نفسه، الفقرة 35.

الذين أُفرج عنهم.³⁰⁵ ومع ذلك، هناك بعض الأدلة على أن عدد السجناء الذين أُعيد اعتقالهم قد زاد بشكل كبير في السنوات الأخيرة،³⁰⁶ حيث أظهرت دراسات أجريت في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ارتفاع عدد السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد الذين أُعيد اعتقالهم، وكثير منهم أُعيد اعتقالهم بسبب انتهاك فني لشروط الإفراج المشروط.³⁰⁷ هناك أيضاً بعض الأدلة على أن عدد السجناء الذين أُعيد اعتقالهم قد زاد بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

تشير دراسات التوقف عن الإجرام إلى أن مفتاح النجاح في إعادة الإدماج في المجتمع هو البرامج والإشراف في المجتمع التي تدعم الهويات الجديدة غير الإجرامية والمؤيدة للمجتمع، والشعور القوي بالكفاءة الذاتية والمسؤولية، والتصميم على النجاح.³⁰⁸

← لا ينبغي أن يظل الأشخاص المفرج عنهم بعد الحكم عليهم بالسجن المؤبد خاضعين تلقائياً لشروط الإفراج وإمكانية إعادة السجن حتى الوفاة. لا ينبغي إعادة السجن للأفراد الذين ينتهكون الشروط المفروضة على إطلاق سراحهم إلا إذا ثبت أنهم يشكلون خطراً على المجتمع. وينبغي ممارسة سلطة إعادة السجن بحذر ووفقاً للإجراءات القانونية الواجبة. وينبغي النظر في اتخاذ إجراءات فردية ومتدرجة رداً على انتهاك شروط الإفراج. وينبغي أن تستمر إعادة السجن فقط للفترة الدنيا اللازمة لمعالجة أي خطر جديد قد يشكله الفرد، وينبغي أن تخضع للمراجعة المنتظمة.

³⁰⁵ على سبيل المثال، انظر: إدارة الإصلاحات وإعادة التأهيل في كاليفورنيا، تقرير عن عودة المجرمين المحكوم عليهم بالسجن المؤبد إلى الإجرام، ساكرامنتو، كاليفورنيا، إدارة الإصلاحات وإعادة التأهيل في كاليفورنيا، Snodgrass G et al: 2013، "هل الوقت هو سبب الجريمة؟ دراسة العلاقة بين مدة العقوبة والعودة إلى الإجرام في هولندا"، علم الجريمة، المجلد 49، 2011، ص 1194-1149؛ Snyder H و Durose M، Cooper A: 2014، العودة إلى الإجرام لدى السجناء المفرج عنهم في 30 ولاية في عام 2005، أنماط من 2005 إلى 2010، مكتب إحصاءات العدالة، 2014.

³⁰⁶ انظر Prisonism After Life Imprisonment، Liem M، نيويورك، نيويورك، مطبعة جامعة نيويورك، 2016؛ Appleton C، Life after Life Imprisonment، أكسفورد، مطبعة جامعة أكسفورد، 2010.

³⁰⁷ Van Zyl Smit، D and Appleton، C، Life imprisonment: A global human rights analysis، p. 294.

³⁰⁸ انظر كوكي، ج. ومارتن، ج.، ترخيص للعيش، أكسفورد، باسل بلاكويل، 1985؛ أيلتون سي، الحياة بعد السجن المؤبد، أكسفورد، مطبعة جامعة أكسفورد، 2010؛ مون م. وبروكرت سي، في الخارج: من السجن الطويل إلى الحرية الدائمة، فانكوفر، مطبعة جامعة كولومبيا البريطانية، 2013؛ ليم م، بعد السجن المؤبد، نيويورك، نيويورك، مطبعة جامعة نيويورك، 2016.

خطوات نحو اعتماد عقوبات بديلة لعقوبة الإعدام

تحدد الخطوات التالية إطاراً شاملاً لاستبدال عقوبة الإعدام بتدابير إنسانية وإعادة تأهيلية، تشمل الإصلاح التشريعي، والرقابة المستقلة، والمراجعة المنتظمة للأحكام، والبدائل المجتمعية، ودعم إعادة الإدماج، وكلها مصممة للحفاظ على كرامة الإنسان وتعزيز العدالة.

تتطلب عملية إلغاء عقوبة الإعدام إجراء مشاورات دقيقة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة لضمان أن تكون أي عقوبات بديلة عادلة ومتناسبة ومتوافقة تماماً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. هؤلاء أصحاب المصلحة بما في ذلك البرلمانيون والمسؤولون الحكوميون وموظفو إنفاذ القانون والمدعون العامون والقضاة والمحامون وسلطات السجون والمراقبة القضائية والأكاديميون والمجتمع المدني والضحايا وأسرهم، فضلاً عن الأشخاص المتضررين بشكل مباشر من الأحكام القاسية والطويلة الأمد والجمهور العام.

02 إنشاء فريق عمل متعدد التخصصات للإشراف على الإصلاح.

إنشاء وحدة مخصصة، بقيادة وزارة العدل (أو سلطة مماثلة ذات صلة)، لتنسيق عملية الإلغاء، الوحدة ينبغي أن تنظر في مجموعة كاملة من العقوبات البديلة وتضمن أن يكون اختيار البدائل قائماً على أدلة ومستنداً بمشاورات واسعة مع أصحاب المصلحة. وينبغي أن تصوغ تشريعات، وتدير الميزانيات، وتشرك جميع الأطراف المعنية وتقديم تقارير مرحلية منتظمة إلى البرلمان.

01 إلغاء عقوبة الإعدام ووضع بدائل واضحة.

سن تشريع يلغي عقوبة الإعدام ويستبدلها بعقوبات بديلة محددة. يجب أن يضمن هذا القانون أن أي أحكام بديلة تتضمن فرصة حقيقية للمراجعة والإفراج. يجب أن تسترشد الأحكام بمبادئ التناسب وإعادة التأهيل والكرامة الإنسانية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

04 إنهاء الأحكام الإلزامية.

لا ينبغي أن تكون أي عقوبة بديلة إلزامية. يجب أن يتمتع القضاة بسلطة تقديرية لفرض عقوبات متناسبة وفردية، استرشاداً بالمعايير القانونية وإرشادات إصدار الأحكام.

03 مراجعة جميع قضايا عقوبة الإعدام على وجه السرعة وبشكل عادل.

تطبيق إجراء خاص ومحدود المدة يسمح للأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام بتقديم طلب لإعادة النظر في الحكم. ضمان المساعدة القانونية والمحاكمات العادلة، مع تحديد جداول زمنية واضحة وحقوق الاستئناف. توفير المعلومات للأشخاص في السجن وعائلاتهم والضحايا طوال العملية. وينبغي أن يشرف على هذه القضايا قضاة مستقلون يتلقون تدريباً خاصاً.

06 إنشاء هيئات إفراج مستقلة وشفافة.

وضع ضمانات إجرائية لجميع قرارات الإفراج وقرارات الإفراج المشروط، بما في ذلك إخطار الضحايا، والأسباب المكتوبة، والاستئناف أو المراجعة الداخلية وحماية السرية. إنشاء لجان إفراج مشروط مستقلة عن التوجيه السياسي. يجب أن تعمل هذه اللجان وفقاً لقواعد واضحة، وأن تضم خبراء مؤهلين، وأن تبرر قراراتها، وأن تسمح بالاستئناف. وتتمثل مهمتها في تقييم إعادة التأهيل والمخاطر الحالية، وليس فقط السلوك السابق.

05 ضمان إخضاع جميع أحكام السجن المؤبد لمراجعة دورية منتظمة.

إذا تم اعتماد السجن المؤبد بوصفه عقوبةً بديلة، فينبغي ضمان أن يتيح أي حكم بالسجن المؤبد—سواء كان رسمياً أو غير رسمي—إمكانية الإفراج. كما ينبغي حظر أحكام السجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط، واشتراط مراجعة أحكام السجن المؤبد خلال فترة زمنية معقولة، مع إجراء مراجعات لاحقة على فترات محددة. ويمكن للمحاكم أن تحدد مدداً دنياً يجب قضاؤها قبل النظر في الإفراج. ولضمان نتائج متناسبة، ينبغي أن تكون المدد الدنيا قبل الأهلية للإفراج المشروط قصيرة قدر الإمكان ومصممة بما يتلاءم مع الجريمة المحددة المرتكبة.

07

حماية الأطفال والفئات الضعيفة.

حظر عقوبة السجن المؤبد على الجرائم المرتكبة قبل بلوغ سن 18 عاماً، بما يتماشى مع القانون الدولي. وضع ضمانات خاصة للفئات الضعيفة الأخرى، بما في ذلك الأشخاص الذين لديهم تاريخ للصددمات أو تعرضوا للعنف، وكبار السن، والأشخاص الذين يعانون من اضطرابات الصحة العقلية، بحيث تؤخذ جميع الظروف المخففة واعتبارات المسؤولية الجنائية في الاعتبار بشكل كامل.

08

جعل إعادة التأهيل الهدف الرئيسي للسجن طويل الأمد.

فرض خطط إعادة تأهيل فردية للأشخاص الذين يقضون أحكاماً طويلة. وينبغي أن تشمل هذه الخطط التعليم والعمل والصحة والعلاج والاتصال بالأسرة والانتقال التدريجي إلى أنظمة أقل تقييداً. وينبغي مراجعة الخطط وتحديثها بانتظام بالتشاور مع الشخص المحتجز والاستجابة لاحتياجاته. وينبغي السماح للسجناء بممارسة مسؤوليتهم الشخصية والحفاظ على شعورهم بالطبيعية في حياتهم اليومية، ودعم إعادة تأهيلهم وحماية سلامتهم النفسية. حظر العزل التلقائي أو الحبس الانفرادي طويل الأمد للأشخاص المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة.

09

تدريب الموظفين وضمان المعاملة الإنسانية.

وضع معايير لتوظيف وتدريب والإشراف على الموظفين الذين يعملون مع الأشخاص الذين يقضون أحكاماً طويلة. ضمان المعاملة الإنسانية لجميع السجناء وفقاً للمعايير الدولية وضمان وصول هيئات الرقابة المستقلة إلى المرافق دون قيود.

10

توسيع البدائل المجتمعية وضمان الدعم الكافي للأشخاص المفرج عنهم بعد قضاء فترات سجن طويلة.

توسيع نطاق خيارات الأحكام، بما في ذلك المراقبة القضائية والإشراف الإلكتروني والعدالة التصالحية والخدمة المجتمعية وبرامج العلاج، مع اتخاذ تدابير محددة وتقديم الدعم للأشخاص المفرج عنهم بعد قضاء فترة طويلة في السجن.

11

ضمان دعم إعادة الإدماج.

يجب أن يكون دعم إعادة الإدماج مطلوباً بموجب القانون. توفير الدعم السكني للأفراد المفرج عنهم من السجن، ووثائق الهوية، والتسجيل في الرعاية الصحية، والمساعدة في التوظيف، وإدارة الحالات. يجب أن يشرف على الإشراف ضباط مراقبة مدربين لضمان الامتثال وتقديم توجيهات مخصصة. بالإضافة إلى ذلك، يجب توفير دعم متعدد الوكالات عند الإفراج، وتنسيق الخدمات عبر قطاعات الخدمات الإصلاحية والاجتماعية والصحية والتوظيف لتسهيل إعادة الإدماج الناجحة. يجب أن تكون شروط ما بعد الإفراج متناسبة ومحددة زمنياً وقابلة للمراجعة.

12

تعزيز الدعم المقدم للضحايا وأسرهم.

ضمان أن يكون إلغاء عقوبة الإعدام وإصلاح نظام العقوبات مصحوبين بتدابير ملموسة لدعم الضحايا وأسرهم، بما في ذلك توفير إمكانية الحصول على المعلومات والخدمات المناسبة. وينبغي إشراك الضحايا بشكل هادف في المشاورات وإتاحة الفرص لهم للمشاركة في عمليات إعادة التأهيل أو التعويض بطرق تحترم حقوقهم وكرامتهم ورفاههم.

13

رصد الإصلاحات والإبلاغ عنها والإعلان عنها.

نشر بيانات مفصلة بانتظام عن السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد، بما في ذلك على سبيل المثال، الأعداد الإجمالية، وخصائص السجناء، وأنواع الجرائم، ونوع ومدة العقوبة، وقرارات الإفراج المشروط، ومعدلات العودة إلى السجن، ومعدلات العودة إلى الإجرام. إجراء أبحاث وتقييمات مستقلة وعرض النتائج على المشرعين وصناع القرار. وضع استراتيجيات اتصال عامة واضحة تشرح الأسباب المنطقية للإلغاء، والضمانات المعمول بها، والأدلة التي تدعم العقوبات البديلة. إشراك الضحايا والمجتمعات المحلية ووسائل الإعلام لتعزيز الفهم والثقة في النظام المعدل. تأمين تمويل مستقر لخدمات المراقبة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

نبذة عن المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي

المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي (PRI) هي منظمة مستقلة غير حكومية تُطوّر وتُعزّز استجابات عادلة وفعّالة ومتناسبة لمشكلات العدالة الجنائية على مستوى العالم. نعمل على تعزيز نظم عدالة جنائية تحترم حقوق الإنسان للجميع وتتفادى إلحاق الضرر. وننفّذ برامج عملية في مجال حقوق الإنسان، ونُدعم إصلاحات تجعل العدالة الجنائية أكثر إنصافًا وفعالية. وتتمثل أهدافنا الأساسية في ضمان محاكمات تتسم بالحياد، وممارسات إصدار أحكام تكون متناسبة وتدعم إعادة التأهيل والاندماج الاجتماعي، وظروف احتجاز إنسانية عندما لا تكون بدائل السجن ممكنة. وننفّذ أعمالنا من خلال بعثات قطرية، ومراكز إقليمية، وتنسيق عن بُعد، وبالشراكة مع جهات محلية ودولية.

www.penalreform.org

نبذة عن مشروع السجن المؤبد حول العالم (Life Imprisonment Worldwide)

يُعَدّ السجن المؤبد حول العالم مشروعًا بحثيًا دوليًا مقارنةً يدرس السجن المؤبد على نطاق عالمي. ومنذ عام 2014، يتناول المشروع دراسة فرضي وتنفيذ عقوبة السجن المؤبد في مختلف أنحاء العالم بهدف فهم ما يلي: أنواع أحكام السجن المؤبد المختلفة؛ وأعداد الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن المؤبد؛ والجرائم التي تُستتبع بهذه العقوبة؛ وكيفية تنفيذ هذه الأحكام؛ والظروف التي يقضي فيها السجناء عقوبتهم. ويُجري المشروع تقييمًا نقديًا لممارسة السجن المؤبد في ضوء مبادئ ومعايير حقوق الإنسان الوطنية والدولية. كما يهدف إلى توفير معرفة جديدة وحديثة وميسرة حول السجن المؤبد عبر الأنظمة القانونية المختلفة، ودعم التغيير في القانون والسياسات والممارسات المتعلقة بالسجن المؤبد على المستوى الدولي. يمكن التواصل مع فريق المشروع عبر البريد الإلكتروني: lifeimprisonmentworldwide@gmail.com.

www.nottingham.ac.uk/hrlc/research/life-imprisonment-worldwide

FAIR AND EFFECTIVE CRIMINAL JUSTICE

**المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي
في جنوب القوقاز**
info@penalreform.org

**المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي
في آسيا الوسطى**
Syganak str. 29, office 1531
Astana
Kazakhstan
info@penalreform.org

المقر الرئيسي وبرنامج أوروبا
Amsterdam Law Hub
University of Amsterdam
Nieuwe Achtergracht 164
1018 WV Amsterdam
The Netherlands

**المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي
في أفريقيا جنوب الصحراء**
Plot 4999 Kironde Road Muyenga
Kampala P.O. Box 11455
Uganda
africa@penalreform.org

**المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي
في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**
Villa 22, As-Sadakah Street
Sweifieh
Amman
Jordan
+962 6 582 6017
priamman@penalreform.org

المقر
The Green House
244-254 Cambridge Heath Road
London E2 9DA
United Kingdom
+44 (0) 203 559 6752
info@penalreform.org

@PenalReformInt 
@Penal Reform International 
@PenalReformInt 
@PenalReformInternational 